محاضرات في

جغرافية مصر البشرية

أ.د. إبراهيم دسوقي محمود

أستاذ الجغرافيا البشرية

وعميد كلية الآداب بقنا

جامعة جنوب الوادي

د.صفاء محمد مالك حمادي

مدرس الجغرافيا البيئية

ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد

بجامعة جنوب الوادي

د. طارق محمد أبو الفضل الكاشف

مدرس الجغرافيا الطبيعية

ونظم المعلومات الجغرافية

والاستشعار عن بعد بجامعة جنوب الوادي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	٣
الفصل الأول: التقسيم الإدري والتخطيطي للأراضي المصرية	٥-١٠
الفصل الثاني: السكان في مصر	١١-٣٦
الفصل الثالث: العمران في مصر	٣٧-٦٦
الفصل الرابع: الزراعة والإنتاج الحيواني في مصر	٦٧-١٠٤
الفصل الخامس: التعدين والطاقة والصناعة في مصر	١٠٥-١٤٠
الفصل السادس: النقل والتجارة في مصر	١٤١-١٨٠
الفصل السابع: السياحة والخدمات في مصر	١٨١-١٩٨
المصادر والمراجع	١٩٩-٢٠٠

الفصل الأول

التقسيم الإدري والتخطيطي للأراضي المصرية

الفصل الأول

" التقسيم الإدري والتخطيطي للأراضي المصرية "

أولا: التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية:

مر التقسيم الإدارى لمصر بمراحل تاريخية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فمن المقاطعات الفرعونية ثم النومات البطلمية الرومانية والأبروشيات البيزنطية إلى الكور والأعمال العربية خلال العصر الوسيط ثم الولايات خلال عصر محمد على ثم المديريات وأخيراً المحافظات (منذ عام ١٩٦٠)، ويتضمن آخر تعديل إداري ما حدث في ١٧ أبريل ٢٠٠٨ من صدر قرار جمهوري باعتبار حلوان، و٦ أكتوبر محافظتين مستقلتين ثم ألغي هذا القرار بعد ثورة يناير وبذلك عادت حلوان إلى محافظة القاهرة وعادت مدينة السادس من أكتوبر إلى محافظة الجيزة، وفي ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ صدر قرار جمهوري بتأسيس محافظة الأقصر بحيث تضم مدينة الأقصر مضافاً إليها مركزين من محافظة قنا هما إسنا وأرمنت.

وتُقسم مصر وفق آخر تعديل إداري (بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢م) إلى سبع وعشرين محافظة، ويشتمل التقسيم الإداري الحالي لمصر على خمسة مستويات إدارية حيث تقسم الدولة إلى محافظات والمحافظات تنقسم بدورها إلى مراكز والمراكز تشتمل على مدن وقرى، وتنقسم المدن داخلها إلى أحياء والأحياء إلى أقسام ثم شياخات.

والمحافظات إما تكون حضرية بالكامل، أو خليطًا بين مناطق حضرية ومناطق ريفية، والتفريق الرسمي بين الحضر والريف في المحافظات يكون بحسب التقسيمات الإدارية الأدنى، فالمحافظات الحضرية بالكامل ليس بها مراكز، والتي هي تجمعات لمجموعة من القرى تقابل المدينة في المحافظات الحضرية. علاوة على ذلك يمكن أن تكون المحافظة بالكامل عبارة عن مدينة واحدة فقط كما في حالة القاهرة، والإسكندرية. والمدن تقسم إلى أحياء تديرها مجالس محلية منتخبة. ولكل محافظة عاصمة تكون في الغالب أكبر مدنها، ولكل محافظة مدينة هي عاصمة إدارية لها تضم مديريات الخدمات المختلفة مثل التعليمية والصحية والأمنية والشئون الاجتماعية والإسكان وغيرها إلى جانب الإدارة العامة.

كما تنقسم كل محافظة إلى عِدة مراكز بكلٍ منها مدينة مركزية يتوفر بها مستويات إدارية فرعية من الخدمات، وقد يكون في داخل المركز مدن تابعة إداريًا للمدن المركزية.

وباستثناء أربع محافظات حضرية وهى (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) فإن بقية المحافظات تضم تجمعات ريفية. ويشمل التقسيم الإداري الحالي للجمهورية ٢١٨ مدينة ونحو ٤٦٠٠ قرية.

وتدار تلك التجمعات من خلال وحدات محلية تباشر اختصاصها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية الإدارية ممثلة في رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذي والجهاز الإداري بالوحدة المحلية.

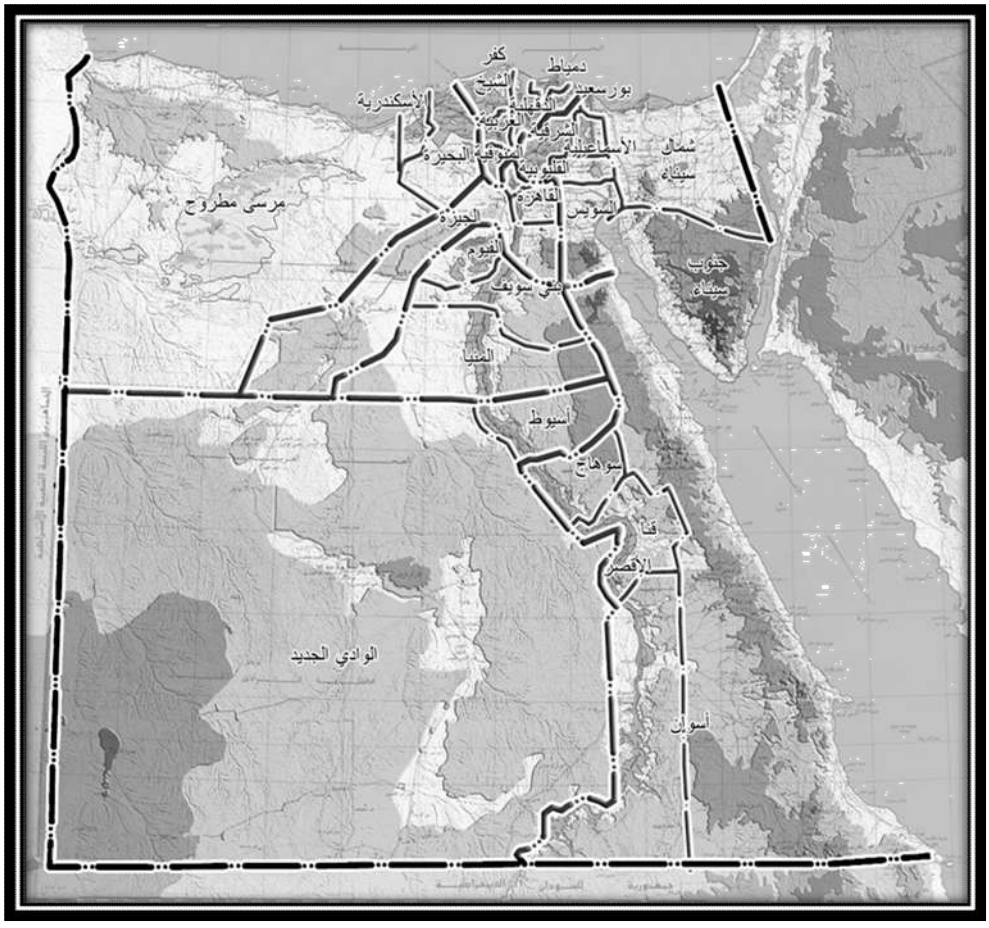

التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية

محافظات مصر

م	الاسم	المساحة (كيلومتر مربع)	العاصمة	عدد المراكز بالمحافظة
١	القاهرة	١.٢٧٧	القاهرة	٣١
٢	الجيزة	٨٥.١٥٣	الجيزة	١٨
٣	الشرقية	٤.١٨٠	الزقازيق	١٥
٤	الدقهلية	٣.٤٧١	المنصورة	١٩
٥	البحيرة	١٠.١٣٠	دمنهور	١٥
٦	القليوبية	١.٠٠١	بنها	٨
٧	المنيا	٣٢.٢٧٩	المنيا	١٠
٨	الإسكندرية	٢.٦٧٩	الإسكندرية	-
٩	الغربية	١.٩٤٢	طنطا	١٠
١٠	سوهاج	١.٥٤٧	سوهاج	١٢
١١	أسيوط	٢٥.٩٢٦	أسيوط	١١
١٢	المنوفية	١.٥٣٢	شبين الكوم	٩
١٣	قنا	١.٨٥١	قنا	١١
١٤	كفر الشيخ	٣.٤٣٧	كفر الشيخ	١٠
١٥	الفيوم	١.٨٢٧	الفيوم	٥
١٦	بني سويف	١.٣٢٢	بني سويف	٧
١٧	أسوان	٦٧٩	أسوان	٥
١٨	دمياط	٥٨٩	دمياط	٤
١٩	الإسماعيلية	٥٠٦٧	الإسماعيلية	٧
٢٠	بورسعيد	٧٢	بورسعيد	١٩
٢١	السويس	١٠٠٠٠	السويس	٤
٢٢	الأقصر	٥٥	الأقصر	٦
٢٣	شمال سيناء	٢٧.٥٧٤	العريش	٦
٢٤	مطروح	٢١٢.١١٢	مرسى مطروح	٨
٢٥	البحر الأحمر	٢٠٣.٦٨٥	الغردقة	٦
٢٦	الوادي الجديد	٣٧٦.٥٠٥	الخارجة	٣
٢٧	جنوب سيناء	٣٣.١٤٠	الطور	٦

ثانياً: الأقاليم التخطيطية بجمهورية مصر العربية:

ومن المنظور الإقليمي، تنقسم مصر إلى (٧) أقاليم تخطيطية لكلٍ منها لجنة عليا وهيئة للتخطيط الإقليمي، وهي: إقليم القاهرة، الاسكندرية، قناة السويس، الدلتا، شمال الصعيد، أسيوط، وجنوب الصعيد موزع عليها محافظات الجمهورية على النحو التالي:

١) إقليم القاهرة: القاهرة – الجيزة – القليوبية.

٢) إقليم الإسكندرية: الإسكندرية – البحيرة – مطروح.

٣) إقليم قناة السويس: شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس– الشرقية – جزء من شمال محافظة البحر الأحمر.

٤) إقليم الدلتا: كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – دمياط – الدقهلية.

٥) إقليم شمال الصعيد: بنى سويف – الفيوم – المنيا – جزء من محافظة البحر الأحمر.

٦) إقليم أسيوط: أسيوط – الوادي الجديد.

٧) إقليم جنوب الصعيد: سوهاج – قنا – مدينة الأقصر – أسوان – جزء من محافظة البحر الأحمر.

ويمكن ملاحظة أن محافظة البحر الأحمر مقسمة بين ثلاث أقاليم تخطيطية نظراً لطبيعتها الجغرافية الشريطية غير أنها موجودة في الدراسة الحالية ضمن إقليم جنوب الصعيد.

الفصل الثاني

السكان في مصر

الفصل الثانـــــي
السكان في مصر

أولاً: أصل السكان في مصر:

أول ما يسترعي النظر في دراسة سكان مصر هو التساؤل عن التكوين السلالي للمصريين، ويبدو أن الشعب المصري اشتركت في تكوينه عدة عناصر سلالية، مما أضفت عليه صفات جنسية منوعة، ولكن الشئ المهم هو أن العناصر التي دخلت مصر في أوائل تعميرها بالسكان كان أغلبها متقارباً من بعضه في التكوين السلالى وتنتمي إلى سلالة البحر المتوسط. وقد ألف الحاميون الأوائل المجتمع المصري في نهاية عصر ما قبل التاريخ وبداية العصر التاريخي وقد وفدوا من شرق أفريقيا إلى وادي النيل إلى مصر، ثم أضيفت لهم عناصر من الساميين أتوا على شكل غزوات متتالية من غرب آسيا وأثروا في ثقافة مصر من جهة، ووفد إليها عناصر من سلالة البحر المتوسط المختلطة بعناصر أرمينية من هضاب أرمينيا والأناضول مستديرة الرأس ولاسيما الأتراك.

وقد استوعبت العناصر البحر المتوسطية الأصلية هذه الإضافات كما ذابت العناصر التي وفدت من شمالي مصر وشمالها الغربي وامتازت بفئاتها الشقراء، أو تلك التي وفدت من الجنوب وحملت معها بعض العناصر السوداء، ومن هنا يلاحظ أن مصر جمعت بين متناقضين هما إختلاط الدماء والمميزات الجنسية ثم تقارب صفات المصريين وتشابهها إلا في حالة قرب زمن الأختلاط بحيث لم تمر الفترة الكافية التي تسمح بصبغ العناصر الوافدة بالصبغة العامة.

ولذلك فإنه من الممكن القول بأن المصريين في جملتهم يمتازون بالرأس الذي يتراوح بين الطويل والمتوسط وإن كان أميل للمتوسط، وبالوجه الطويل وبلون البشرة القمحي أو الأسمر والذي يختلف باختلاف المناطق كالوجه البحري والوجه القبلي، والعيون العسلية الداكنة والشعر المتموج أو المجعد والأنف الذي يميل إلى الاستعراض وإن كان يختلف بصورة واضحة بين الأفراد. كما يمتاز المصريون بالقامة فوق المتوسطة رغم بعض الاختلافات المحلية غير أن هذه الصفات لا تتمثل في المصريين بصورة نقية

لأنهم جمعوا إليها مؤثرات أخرى اكتسبوها بفعل البيئة ثم بالاختلاط بغيرهم من الوافدين، وهذا الاختلاط قديم بلغ حد الامتزاج والتداخل التام بين الصفات الأصلية والوافدة.

ثانياً: نمو السكان في مصر:

لا يعرف بالضبط عدد سكان مصر في العصور التاريخية السابقة وكل ما كان لدى الحكومات في تلك الأوقات كان من قبيل الحدس والتخمين، أو التقدير المبني على الضرائب المفروضة على السكان أو عدد جنود الجيش أو عدد القرى المصرية آنذاك.

وأقدم تقدير للسكان في مصر هو تقدير ديودور الصقلي الذي قدر عددهم بحوالي٧ ملايين نسمة ما بين عامي ٦٠- ٥٧ ق.م، ولا يختلف تقدير المورخ اليهودي يوسيفوس في منتصف القرن الأول بعد الميلاد عن هذا التقدير كثيراً، على أن بعض المؤرخين كان يقدر سكان مصر زمن الفراعنة بعدد يتراوح بين ٧- ١٢ مليون نسمة. وهناك تقدير لسكان مصر في العصر الإسلامي أهم تقدير أحدحكام مصر الوليد بن رفاعة الفهمي، الذي إحصاء القري فوجدها عشرة ألاف قرية يسكنها ما يقرب من ١٤ مليون نسمة. ومما لا شك فيه أن مصر أصابها التدهور والإنهيار أثاء الحكم التركي فهبط عدد السكان هبوطاً شديداً إذ أهملت الترع والقنوات وعجزت يد الحكومة عن توطيد الأمن في البلاد فانتشرت المجاعات والأوبئة وعاث اللصوص فساداً بين القرى.

وأول تقدير حديث لسكان مصر هو تقدير جومار (أحد علماء الحملة الفرنسية) عام ١٨٠٠م وقد اتبع في تقديره طريقة العينات، وإختار منطقة المنيا- لأنها في رأية- تمثل حالة وسط بين الجهات الشديدة الإزدحام والجهات قليلة السكان، وكان يطوف بالقرى ويطلب من شيوخها إحصاء بعدد السكان، كما كان يقوم بنفسه بإحصاء المنازل في القرية ويقدر على هذا الأساس عدد سكانها، واعتبر متوسط عدد سكان القرية ٥٨٤ نسمة وأحصى ٣٥٥٤ قرية في مصر ثم قام بإحصاء عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على ٣٠٠٠ نسمة فكان ١٨ مدينة ثم عدد البلاد التي يتراوح سكانها بين ١٠٠٠ – ٣٠٠٠ نسمة وأخيراً أحصى عدد سكان القاهرة وحدها. واستخلص من هذا أن مجموع سكان مصر حسب تقديره هو ٢,٤٨٨,٩٥٠ نسمة. وتوالت بعد ذلك التقديرات السكان فكانت في عهد محمد على ٢,٥٤٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٢١، ثم ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام

١٨٤٦، وبلغت ٤,٥٤٢,٦٢٠ نسمة عام ١٨٤٨، وفي عهد إسماعيل ٥,٢١٠,٢٨٧ نسمة عام ١٨٧٢ وبلغ عام ١٨٧٧ نحو ٥,٥١٧,٦٣٧ نسمة.

ويبدو من هذه التقديرات أن عدد السكان لم يزد كثيراً في العشرين سنة الأولى من حكم محمد على، وذلك بسبب حشد وذلك بسبب حشد شباب البلاد فى الجيش والأسطول وإراقة صفوة الدماء المصرية فى الحروب العديدة التى خاضها محمد على، هذا عدا ما تعرضت له البلاد من أوبئة كانت تجتاحها مرة كل عشر سنوات تقريباً .

فضلا عن أن الثورة الزراعية الحقيقية لم تبدأ إلا بعد عام ١٨٦١ أى بعد إنشاء القناطر الخيرية وإمكان تحويل جزء من أراضى الدلتا إلى الرى الدائم وإدخال المحاصيل الصيفية ، التى غيرت اتجاه الاقتصاد الزراعى للبلاد من اقتصاديات المواد الغذائية كالقمح والبقول إلى اقتصاديات المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر، ورغم زيادة عدد السكان التي تبنتها التقديرات المذكورة فقد كان هناك شعور عام بنقص في السكان وكانت الزراعة تشكو من قلة الأيدى العاملة. وبعد زوال الأعراض الخارجية التي كانت تؤثر في زيادة السكان مثل التجنيد في عهد محمد على والسخرة في حفر قناة السويس، وبعد أن بدأت مصر في الأخذ بمظاهر المدنية الغبية وأهمها القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية ورفع المستوي الصحي أي خفض معدلات الوفيات، وبعد أن دخلت مصر في دور نشيط من التنمية الزراعية والسير قدماً في تنفيذ مشاريع الري الكبرى، ظهرت آثار ذك واضحة في إزدياد السكان إزدياد مطرداً، فارتفع عدد السكان بحيث أصبح كافياً للإنتاج الزراعي المتقدم، ولم تعد تشكو نقصاً في الأيدى العاملة الزراعية.

ويعتبر تعداد ١٨٨٢ بداية التعدادات الدورية المنظمة والتى استمرت بعد ذلك من عام ١٨٩٧ وما بعده للأخذ بنظام التعداد الشامل كل عشر سنوات حتى سنة ١٩٤٧ حيث تأخر التعداد العشرى إلى عام ١٩٦ بسبب ظروف العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر عام ١٩٥٦ . وفى عام ١٩٦٦ أجرى أول تعداد للسكان يعتمد على أسلوب العينة . ولم يجر التعداد الشامل عام ١٩٧٠ بسبب ظروف العدوان عام ١٩٦٧ وتهجير مدن وقرى منطقة قناة السويس واحتلال شبه جزيرة سيناء ، وأجرى التعداد العام للسكان والإسكان عام ١٩٧٦ ثم أجرى التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ ثم التعداد العام للسكان والإسكان فى أكتوبر عام وتشير بيانات تعداد ١٩٩٦ إلى أن عدد

سكان مصر قد بلغ ٥٩,٣١٢,٩١٤ نسمة، تزايدوا إلى ٧٢,٧٩٨,٠٣١ نسمة في عام ٢٠٠٦م، بمعدل نمو بلغ نحو ٢.٠٧% كما بالجدول (_). أما الآن ٢٠١٧م فقد بلغ عدد سكان مصر وفق تقرير جهاز التعبئة العامة والإحصاء ٩٤ مليون نسمة.

أعداد السكان في محافظات الجمهورية عام ٢٠٠٦م

م	المحافظة	عدد السكان(٢٠٠٦) بالنسمة	م	المحافظة	عدد السكان (٢٠٠٦) بالنسمة
١	القاهرة	٧.٧٨٦.٦٤٠	١٥	الفيوم	٢.٥١٢.٧٩٢
٢	الجيزة	٥.٧٢٤.٥٤٥	١٦	بني سويف	٢.٢٩٠.٥٢٧
٣	الشرقية	٥.٣٤٠.٠٥٨	١٧	أسوان	١.١٨٤.٤٣٢
٤	الدقهلية	٤.٩٨٥.١٨٧	١٨	دمياط	١.٠٩٢.٣١٦
٥	البحيرة	٤.٧٣٧.١٢٩	١٩	الإسماعيلية	٩٤٢.٨٣٢
٦	القليوبية	٤.٢٣٧.٠٠٣	٢٠	بورسعيد	٥٧٠.٧٦٨
٧	المنيا	٤.١٧٩.٣٠٩	٢١	السويس	٥١٢.١٣٥
٨	الإسكندرية	٤.١١٠.٠١٥	٢٢	الأقصر	٤٥٧.٢٨٦
٩	الغربية	٤.٠١٠.٢٩٨	٢٣	شمال سيناء	٣٣٩.٧٥٢
١٠	سوهاج	٣.٧٤٦.٣٧٧	٢٤	مطروح	٣٢٢.٣٤١
١١	أسيوط	٣.٤٤١.٥٩٧	٢٥	البحر الأحمر	٢٨٨.٢٣٣
١٢	المنوفية	٣.٢٧٠.٤٠٤	٢٦	الوادي الجديد	١٨٧.٢٥٦
١٣	قنا	٣.٠٠١.٤٩٤	٢٧	جنوب سيناء	١٥٠.٠٨٨
١٤	كفر الشيخ	٢.٦١٨.١١١	إجمالي الجمهورية		٧٢.٠٣٨.٩٢٥

ثالثاً: عناصر النمو السكاني في مصر:

يعد النمو السكانى محصلة لثلاثة عناصر هى المواليد ، الوفيات ، الهجرة والفرق بين المواليد والوفيات يعرف بالزيادة الطبيعية والفرق بين الهجرة الخارجة والوافدة يعرف بالزيادة غير الطبيعية.

١- المواليد:

بدا التسجيل الحيوى فى مصر جزئيا فى عام ١٨٢٧ ثم انتشر فى كثير من المدن فى عام ١٨٣١. وفى عام ١٨٣٨ صدرت أول لائحة حكومية لتسجيل المواليد والوفيات وأنشئت دفاتر خاصة للقيد ، وفى عام ١٨٥١ أنشئت دفاتر لقيد المتطعمين ضد الجدرى بعد أن اصبح إجباريا على المواليد. وكان النظام المستخدم فى قيد المواليد والوفيات يقضى بأن تتولى مكاتب الصحة فى حواضر المديريات (المحافظات حالياً) التسجيل وكذلك التطعيم . وفى القرى تتولى العمديات التسجيل فى دفاتر تحفظ عند صراف القرية ، وعليه أن يبلغ مكتب الصحة المختص شهريا بالأحداث الحيوية التى تمت فى منطقته. وفى عام ١٨٧٠ صدر أول إحصاء رسمى عن المواليد والوفيات والمتطعمين ونشر فى الجريدة الرسمية للبلاد، وقد بدأ تسجيل المواليد إجبارياً فى مصر منذ سنة ١٩١٢ ولكنه لم يكن شاملاً لكل أقاليم مصر لقلة عدد مكاتب الصحة التى تقوم بتسجيل المواليد (والوفيات أيضاً). وعلى مر الزمن زادت أعداد تلك المكاتب لتشمل جميع مناطق الجمهورية خصوصا ريفها . إلا أنه لا يزال يشوبه بعض القصور فى الريف إذ يقدر أن ٣.٦ % من مواليد الريف لا يتم تسجيلها أو بها قصور فى البيانات.

تعتبر معدلات المواليد فى مصر مرتفعة جداً وكانت تعتبر من اعلى المعدلات فى العالم، وتتراوح تلك المعدلات فى مصر بين ٤٠ إلى٤٥ فى الألف ولم تنقص عن ٤٥ .% إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أثناء ثورة ١٩١٩ وفى أثناء الحرب العالمية الثانية . ثم عادت معدلات المواليد إلى الارتفاع بعد عام ١٩٤٥ حتى وصلت إلى ٤٥.٧ % عام ١٩٥١ ثم بدأت فى الهبوط بعد ذلك إلى ٤٠% و ٣٦ % حتى وصل أدناه عام ١٩٧٢ حيث بلغ ٣٤,٢ % وقد يعزى هذا الهبوط فى معدل المواليد بسبب حالة الحرب التى كانت قائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وما صاحبها من انخفاض معدلات الزواج بسبب تجنيد الشباب وتأجيل الزواج بالإضافة إلى جهود تنظيم الأسرة وعدم

استقرار الأحوال الاقتصادية. وبعد عام ١٩٧٣ بدأ الارتفاع التدريجى مرة أخرى فى معدلات المواليد حتى وصل أقصاه ٤٠,٨ % فى عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك إلى بدء استقرار الأحوال السياسية والعسكرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاه من انفتاح اقتصادى وانتعاش الأحوال الاقتصادية.

وقد كان هذا الإرتفاع مؤقتاً إذ أنه عاد للهبوط مرة أخرى فوصل في عام ١٩٨٢ (٣٧,٣%) وإستمر بعد ذلك في الهبوط حتى وصل إلى (٢٨,٦%) عام ١٩٩٤. ويرجع ذلك الهبوط إلى الجهود المبذولة في تنظيم النسل وزيادة إستخدام وسائل منع الحمل وحملات التوعية والإرتفاع التدريجي في نسبة المتعلمين من الذكور والإناث ودخول التليفزيون القرى والنجوع وزيادة الوعى الصحي والثقافي.

تطور معدلات المواليد في مصر في الفترة من (١٩٦٠- ١٩٩٦م)

السنة	معدل المواليد	السنة	معدل المواليد
١٩٦٠	٤٣	١٩٧٩	٤٠.٢
١٩٦١	٤٤.١	١٩٨٠	٣٧.٥
١٩٦٢	٤١.٥	١٩٨١	٣٦.٨
١٩٦٣	٤٣	١٩٨٢	٣٦.٢
١٩٦٤	٤٢.٣	١٩٨٣	٣٦.٨
١٩٦٥	٤١.٧	١٩٨٤	٣٨.٦
١٩٦٦	٤١.٢	١٩٨٥	٣٩.٨
١٩٦٧	٣٩.٢	١٩٨٦	٣٨.٦
١٩٦٨	٣٨.٢	١٩٨٧	٣٧.٤
١٩٦٩	٣٧	١٩٨٨	٣٦.٦
١٩٧٠	٣٩.١	١٩٨٩	٣١.٨
١٩٧١	٣٥.١	١٩٩٠	٣٠.٩
١٩٧٢	٣٤.٤	١٩٩١	٢٩.٧
١٩٧٣	٣٥.٧	١٩٩٢	٢٦.٢
١٩٧٤	٣٥.٧	١٩٩٣	٢٧.٢
١٩٧٥	٣٧.٧	١٩٩٤	٢٦.٨
١٩٧٦	٣٦.٦	١٩٩٥	٢٦.٤
١٩٧٧	٣٧.٥	١٩٩٦	٢٧.٧
١٩٧٨	٣٧.٤		

ويرجع إرتفاع نسبة المواليد في مصر إلى إرتفاع نسبة الزوجية إذ تصل إلى ٧١% للذكور و ٧٢% للإناث كذلك إرتفاع نسبة الطلاق وإعادة الزواج مرة أخرى والتي تبلغ ٧,١% (حسب تعداد عام ١٩٩٦) وذلك لأن التقاليد تعطي المرأة المتزوجة مركزاً إجتماعياً محترماً كما أن المرأة المتزوجة تحرص على الإنجاب لأن هذا يعطيها – في مفهومها– مركزاً أكثر أمناً لدى زوجها، هذا بالإضافة إلى أن نصف السكان تقريباً ريفيون حيث يعتبر الأطفال أيد عاملة رخيصة تضيف شيئاً إلى دخل الأسرة، وإلى إرتفاع نسبة الأمية بين الأفراد وخصوصاً الإناث فهي تصل إلي ٩٠% بينهن في بعض قرى الريف المصري وقد وجد أن العلاقة عكسية بين عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة ومستواها التعليمي، وإنتشار الجهل والقدرية والتواكل، مما جعل الشبان يقبلون على التبكير في الزواج والإقبال على الأنجاب دون تبصير في مستقبل أبنائهم.

٢- الوفيات:

تعتبر الوفيات العامل السلبى الذى يسهم فى الحد من الزيادة السكانية، وهى تختلف حسب السن والنوع والمنطقة الجغرافية فهى أعلى بين الأطفال والشيوخ منها بين الشباب وترتفع بين الذكور عنها لدى الإناث، وفى الريف أعلى من المدن. ويشاهد من الجدول السابق بشأن الوفيات أن معدلات الوفيات فى مصر كانت مرتفعة أيضاً. وتدل الإحصاءات على ارتفاع ملحوظ فيها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أثناء ثورة ١٩١٩ وأثناء الحرب العالمية الثانية حيث كانت تبلغ نحو ٢٧ % ومن الملاحظ انخفاض معدل الوفيات فى الوقت الحاضر فبعد أن كانت ٢٥ % عام ١٩٢٠ نجدها تهبط إلى ٢٠ % عام ١٩٩٤ وإلى ١١.٧ % فى عام ١٩٧٦ إلى ١٠ % فقط عام ١٩٨٣ وبلغت عام ١٩٩٤ ٦.٤ %.

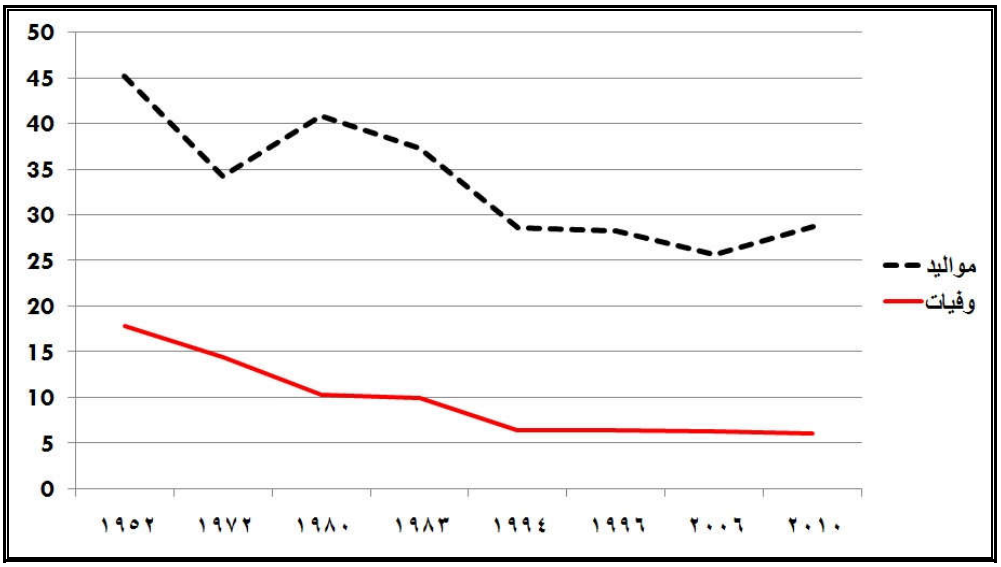

شكل يوضح تطور أعداد المواليد والوفيات في مصر (١٩٥٢-٢٠١٠م)

ويعود انخفاض معدلات الوفيات العامة إلى الجهود المبذولة فى مجال الطب الوقائى والتطور الذى حدث فى أساليب العلاج واختراع المضادات الحيوية توافر الخدمات الطبية فى أعماق الريف. وهبط معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة) من ٢٨٢ % عام ١٩١٩ إلى ١٤٠ % عام ١٩٤٧ وبعد عام ١٩٩٣ تراوحت حول ٨٠ % وتشير الإحصاءات أن معدل وفيات الأطفال الرضع فى الريف أقل من مثيلتها فى الحضر وذلك راجع إلى قصر التسجيل فى الريف ودقته فى المدن، ومثل هذا التحسن الملموس يعكس العناية التى يلقاها الأطفال وأمهاتهم ، وإن كان برغم ذلك ما زال المعدل عاليا إذ قيس بدول أخرى مثل السويد حيث لا يتجاوز ٢٠ فى الألف سنوياً.

٣-هجرة السكان :

يقصد بالهجرة انتقال الإنسان أو مجموعة من السكان من مكان لآخر، والهجرة قد تكون خارجية أى انتقال السكان من دولة إلى دولة أخرى، أو داخلية أى انتقال الإنسان من مكان إلى آخر داخل للدولة نفسها. وتتمثل ظاهرة الهجرة الداخلية بصورة واضحة، فى الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها السعى وراء فرص العمل والبحث عن مستوى معيشة أفضل، وتعتبر الهجرة أحد العوامل المؤثرة على زيادة السكان، وخاصة فى المدن الكبرى حيث تعتبر فى

المرتبة الثانية بعد الزيادة الطبيعية ويغير السكان سكناهم بسرعة، يصعب معها ملاحقة الأسباب الحقيقية التى دفعتهم إلى هذه الحركة الدائمة.

أ- الهجرة الداخلية

الهجرة الداخلية إما طواعية أو قسرية وهناك ثمة تيار متواصل فى الهجرة الطواعية بين المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية منذ الحرب العالمية الأولى كما يبينها الجدول (-) وعلى افتراض أن سكان المحافظات الحضرية تمثل بالتقريب سكان المناطق الحضرية بينما تمثل الأقاليم سكان الريف.

تطور التركيب الريفي والحضري والمعدل السنوي للنمو

سنوات	الريف		الحضر		جملة السكان	
	٪	معدل النمو	٪	معدل النمو	٪	معدل النمو
١٩٠٧	٨١	—	١٩	—	١٠٠	—
١٩١٧	٧٠	١,٠٣	٢١	٢,١٩	١٠٠	١,٢٦
١٩٢٧	٧٤	٠,٣٣	٢٦	٣,٤٨	١٠٠	١,٠٥
١٩٣٧	٧٢	٠,٩٨	٢٨	١,٦٧	١٠٠	١,١٦
١٩٤٧	٦٧	٠,٩٩	٣٣	٣,٥٤	١٠٠	١,٧٥
١٩٦٠	٦٣	١,٩١	٣٧	٣,٤٦	١٠٠	٢,٤٥
١٩٦٦	٦٠	١,٥٦	٤٠	٣,٧٦	١٠٠	٢,٤١
١٩٧٠	٥٨	٢,٢٤	٤٣	٣,٨٣	١٠٠	١,٨٧
١٩٧٦	٥٦	٢,٢٦	٤٤	٢,٣٦	١٠٠	٢,٣٠
١٩٨٦	٥٦	٢,٢٧	٤٤	٢,٤٢	١٠٠	٢,٨٠
١٩٩٦	٥٧	٢,٢٦	٤٣	١,٨٥	١٠٠	٢,١٠

وباستقراء بيانات الهجرة من الجدول السابق نجد أن هذا التيار يتجه بوجة خاص إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والإسكندرية والمدن الثلاثة الرئيسية لمنطقة قناة السويس وحواضر المحافظات ويبدو من المعقول أن محددات الهجرة الريفية المصرية ليست مرتبطة بشكل أساسي بإختلاف مستوى الدخل الحقيقى بين القرية والمدينة وبإحتمالية الحصول على وظيفة، ففي بعض الحالات تضافرت عوامل الطرد في المناطق الريفية مع مرونة قطاع النشاطات الهامشية في المدن لإستيعاب الأيدى العاملة والمهاجرة من الريف على إستمرار موجات الهجرة الداخلية في الريف.

وكثير من الهجرة الريفية إلى المدن هجرة إنتقائية أى مرتبطة بتحصيل العلم أو أداء الخدمة العسكرية أو الحصول على وظيفة وغيرها من الأسباب مما أدى إلى تفاقم مشكلة فقدان التوازن وتوسيع الهوة بين القرية والمدينة حيث لا يبقي في القرية سوى أولئك الأقل تعليماً والأقل إكتساباً للمهارات، بالإضافة إلى الأطفال والشيوخ، ومن قبل مارست الحكومة الهجرة الجبارية عندما هجرت سكان النوبة، حتى تغمر قراهم بحيرة السد العالي، كما حدثت هجرات إجبارية في فترات الحروب، فعلى سبيل المثال هاجر كثير من أبناء محافظات القناة وسيناء إلى الدلتا والوادي والمدن الكبرى بعد عدوان سنة ١٩٦٧ وأعطيت للمهاجرين حرية الإقامة في المحافظات التي يرغبونها وأنشئت لهم معسكرات إيواء وخاصة في المدارس، مما أحدث خللاً في توزيع السكان بهذه الهجرة الإجبارية.

ب- الهجرة الخارجية:

هناك حركة هجرة خارجية ، خاصة للعمالة الماهرة ، التى تتعلق بمدى الرضا الذى يحصل علبه العامل من الاشتغال بمصر ، ومدى ما قد يتعرض له من عوامل طاردة كما يتأثر بعوامل الجذب المختلفة – التى قد تدفع بعش العاملين لتفضيل العمل فى الخارج ، لما يتضمنه هذا الانتقال للعمل فى الخارج من مزايا نسبية ، تتعلق إما بإمكانية الحصول على دخل أكبر أو العمل فى إطار يمكن من اكتساب مهارات جديدة أو استغلال طاقات كامنة لا يتمكن المهاجر من استغلالها خلال وجوده بموطنه الأصلى . وأغلب هذه الهجرة مؤقتة بمعنى أن المهاجر ينتقل للعمل لفترة قد تطول أو تقصر يعود بعدها إلى موطنه الأصلى، وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن أعداد المصريين العاملين في البلاد العربية فإنه يمكن القول أن أعداداً متزايدة من المصرين قد اندفعت للعمل في البلاد العربية بدءاً من عام ١٩٦٧، وهذا الإندفاع قد تزايد زيادة كبيرة منذ أوائل السبيعينيات وخاصة بعد الزيادة التي طرأت على أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد تبني الدول النفطية خططاً طموحة للتنمية، والاعتماد على العمالة المستوردة.

وأغلب المهاجرين هجرة خارجية من الشباب، ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥- ٤٥ سنة ويشتغلون في المهن الشاقة، كأعمال البناء والتعدين والصناعات الكيماوية، حتى يجمع المهاجر نصيباً من المال لكي يكفل لأسرته في مصر أسباب معاشها، ثم يعود المهاجر بعد فترة إلى بلده. ومن المظاهر العمرانية المترتبة على الهجرة الخارجية ما

يشاهد من تحضر في المباني وخاصة في الريف إذ أن أول ما يهتم به العائدون هو تحسين سكناهم وخاصة عندما يتخذون مواضعها أما في أراضي زراعية أو أراضي جديدة على الطريق مما يؤثر على أسعار الأرض بالإرتفاع المستمر.

رابعاً: **خصائص السكان (التركيب السكاني)**:

بعد أن تحدثنا عن الزيادة الطبيعية للسكان سوف ندرس تركيب السكان من حيث النوع وفئات السن وتركيبهم من حيث درجة الثقافة وتوزيعهم في الريف والحضر، فهي جميعاً عوامل تؤثر في الزيادة الطبيعية بل وإتجاه السكان ومستقبلهم.

١- التركيب النوعي:

يقصد به نسبة عدد الذكور الى الاناث في المجتمع ويتم حسابة عن طريق حساب نسبة النوع وهي عبارة عن عدد الزكور مقسوم على عدد الإناث مضروب في مئة، والجدول (-) يوضح نسب الإناث إلى الزكور في التعدادات المصرية المختلفة منذ عام ١٨٩٧وحتى عام ٢٠٠٦م.

جدول (-) **نسبة الذكور إلى الإناث فى مصر ١٨٩٧ – ٢٠٠٦**

التعداد	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
نسبة الذكور لكل ١٠٠ من الإناث	١٠٣	١٠٧	١٠٣	٩٩	١٠٠	٩٨	١٠١	١٠٢	١٠٤	١٠٥	١٠٥	١٠٥

وبدراسة الجدول السابق يتضح أن التعدادات الأولى (١٨٩٧-١٩١٧) كانت تبين نسبة الإناث إلى الذكور أقل من المعدل وربما كان السبب فى هذا هو أن الرجال كانوا يتحرجون من ذكر الإناث فى التعداد ويبين تعدادى ١٩٢٧ ، ١٩٦٠ النمط الصحيح لتوزيع الذكور والإناث وهى رجحان كفة الإناث فى حدود ١٠١ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى ومما يرجع زيادة الإناث بالنسبة للذكور دائما الارتفاع المطرد فى الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدلات وفيات الإناث عامة فى مصر ووفيات الإناث

دون السنة الأولى ودون الستة الخامسة بصفة خاصة هذا إلى جانب تعرض الرجال فى ريف مصر للأمراض المستوطنة البلهارسيا والانكلستوما لطول ما يمكثون في الحقول التي تغمرها مياه الري، كما أوضحت نتائج تعداد ١٩٩٦ أن عدد الزكور ٣٠,٣٣٠,٨٠٤ فرداً في حين أن عدد الإناث ٢٨,٩٤١، ٥٧٨ أنثي بنسبة ٥١,٢% من الزكور و٤٨,٨% من الإناث، وبذلك تكون نسبة الزكورة ١٠٥ ذكراً لكل ١٠٠ أنثي ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكورة بين المواليد وإنخفاضها بين الوفيات، وكلا هذين الاتجاهين يرفع من نسبة الزكورة العامة في المجتمع.

وترتفع نسبة الزكورة في المحافظات الحضرية بسبب الهجرة إليها، وهي أيضاً مرتفعة في معظم محافظات الدلتا بسبب قلة النازحين منها وتقل في محافظات الصعيد بدءاً من أسيوط حتى أسوان حيث ترتفع معدلات النزوح بين الزكور وتبقي أعداد من الإناث مما يخل التوازن النوعي، ولا شك أن عدم التوازن النوعي بين الزكور والإناث له آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) التركيب العمري للسكان:

يقصد به توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة لكل من الذكور والإناث، ويشير الهيكل العمري الحالي لسكان مصر إلى أن فئة السكان الشباب من ١٥ إلى أقل من ٤٥ سنة تمثل ٤٨,٢٠% من سكان الجمهورية تليها فئة السكان الأطفال أقل من ٦ سنوات بنسبة ١٤,٠٩% من سكان الجمهورية، ثم فئة السكان من ٤٥ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ١٣,٧٥%، ثم فئة السكان الأطفال من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١٠,٧٤%، ثم فئة السكان الأطفال من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٦,٩٥%، وأخيراً فئة السكان الشيوخ من ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ٦,٢٧%.

التركيب العمري للسكان في مصر

م	اسم المحافظة	اقل من ٦	من ٦ الى أقل من ١٠	من ١٠ الى أقل من ١٥	من ١٥ الى أقل من ٤٥	من ٤٥ الى أقل من ٦٠	من ٦٠ فأكثر
١	القاهرة	٨٣٩٦٢٢	٤٩٢٢٣٣	٧١١٧٥٠	٣٦١٨٩٩٥	١٤٣٦٤٦٠	٦٨٧٥٨٠
٢	الإسكندرية	٤٦٧٢٤٢	٢٣٧٤٢١	٣٧١٣٥٨	٢٠٠٤٢٦١	٧٠٤٤٧٦	٣٢٥٢٥٧
٣	بورسعيد	٦٥٢٧٤	٣٥٦٦٧	٥١٤٤٥	٢٨٢٧٨٣	٩٣٥٦٥	٤٢٠٣٤
٤	السويس	٦٨١٨٨	٣٨٢٤٦	٥٢٣٤٢	٢٥١٧٠٨	٧٠٧٠٧	٢٩٧٤٤
٥	دمياط	١٤٩٨٠١	٧٧٦٠٠	١٠٩٠٥٦	٥٣٩٥١٨	١٤٩١٢١	٦٧٢٢٠
٦	الدقهلية	٦٩٣٨٦٧	٣٢٥٩١٨	٥١٤٤٥٠	٢٤٥٣٠١٨	٦٨٩٠٩١	٣٠٨٨٤٣
٧	الشرقية	٧٨٥٨٢٨	٣٨٥٤٤٥	٥٨٥٤٣٦	٢٦١٢٣٩٢	٦٧١٤٨٥	٢٩٩٤٧٢
٨	القليوبية	٦٢٢٣٨٨	٣٠٤٩٤٩	٤٢٥٣٢٢	٢١١٨٧١٨	٥٤٧٤٥١	٢١٨١٧٥
٩	كفر الشيخ	٣٥٧٨٣٣	١٦٨٠٨٦	٢٨٠٣٩٢	١٣٢٢٠٦١	٣٤٦٤٧٦	١٤٣٢٦٣
١٠	الغربية	٥٣٤٥٣٤	٢٤٩٣٢٠	٣٩٥٧٢٣	١٩٨٦٢٢٢	٥٨٥٥٤١	٢٥٨٩٥٨
١١	المنوفية	٤٦٧٢٦٧	٢٢٣١٢٦	٣٣٠١٤٠	١٦٢١٨٦٨	٤٢٣٧٤٦	٢٠٤٢٥٧
١٢	البحيرة	٦٥٦٦٤٣	٢٩٩٦٨٥	٥٠٣٩٩٦	٢٤٠٨٧٣٨	٦١٨٧٣٦	٢٤٩٣٣١
١٣	الإسماعيلية	١٣٣٧٤٢	٧١١٨٢	٩٨٩٥٣	٤٦٣٤١٩	١٢٤٧٨٩	٥٠٧٤٧
١٤	الجيزة	٨٦٩٨١٤	٤٥١٦٥٨	٦٥٣٠٩١	٢٩٦٥٧٧٠	٩٥٦٩٧٠	٣٧٥٢٦٨
١٥	بني سويف	٣٦٨٢٢٧	١٧٨٤٧٨	٢٩١٢٧٨	١٠٧١٢٦٧	٢٤٧٨٠٢	١٣٣٤٧٥
١٦	الفيوم	٤١٢١٠٣	١٨٩٩٠٥	٣١١٢٠٠	١١٩٣٩٩٨	٢٧٠٣١٤	١٣٥٢٧٢
١٧	المنيا	٦٩٥٤٦٣	٣١٢٤٨١	٥٣٢٠٨٨	١٩١٤٣٣٠	٤٨١٣٧٧	٢٤٣٥٧٠
١٨	أسيوط	٥٧٤٤٤٩	٢٧٢٨١٨	٤٣٣٤٣٠	١٥٧٩٦٥١	٣٨٣٢٩٣	١٩٧٩٥٦
١٩	سوهاج	٦١٨٥٦٢	٢٩٠٣٨٣	٤٧٢٧٦٥	١٧٠٨١٥٦	٤٣١٨٩٤	٢٢٤٦١٧
٢٠	قنا	٤٤٤٦٣٧	٢٢٧٢٠٨	٣٦٦٠٥٣	١٤١٥٣٢٨	٣٥٢٢٣٣	١٩٦٠٣٥
٢١	أسوان	١٥٧٩٣٤	٨٢٨٤٧	١٢٥٨٦١	٥٨٣٢٣٣	١٥٦٨٤٨	٧٧٧٠٩
٢٢	مدينة الأقصر	٥٥١٣٥	٣٠٤٧١	٤٧٥٢٩	٢١٢٠٣٠	٧٣١٦٢	٣٢٩٩١
٢٣	البحر الأحمر	٣٥١٩٥	١٧٢٠٥	٢٢٢٢٥	١٤٣٤٣٣	٥٩٧٨٥	١٠٣٩٠
٢٤	الوادى الجديد	٢٦٣١٥	١٥٧٨٤	١٩٢٧٠	٩٢٤٦٧	٢٢٠٠١	١١٤١٩
٢٥	مطروح	٥٢٧٩٩	٢٨٣٤٣	٤١٧٧٧	١٥٦٢٧٨	٣١٢٩٤	١١٨٥٠
٢٦	شمال سيناء	٥٨٦٨٦	٣٠٣٣٤	٤٠٨٩٦	١٦٠٧٠٧	٣٤٣٨٩	١٤٧٤٠
٢٧	جنوب سيناء	١٢٧٠٨	٦٤٥٤	٨٥٦٠	١٠٢٦٩٦	١٥٣٩٦	٣٥٢١
	إجمالى الجمهورية	١٠٢٢٤٢٥٦	٥٠٤٣٢٤٧	٧٧٩٦٣٨٦	٣٤٩٨٣٠٤٥	٩٩٧٨٤٠٢	٤٥٥٣٦٩٤

* الهرم السكاني لمصر:

فإذا نظرنا إلى هرم السكان فى مصر وهو ما يبينه الجدول السابق والشكل التالي يتضح أنه ذو قاعدة عريضة فنسبة صغار السن يكونون ما يقرب من ٤٠ % من جملة السكان بينما يتركز نحو ٥٤ % منهم ما بين ١٥ أو ٦٥ سنة أى فى سن العمل والإنتاج وسن الإنجاب للنساء بصفة خاصة وأن كبار السن حوالى ٦ % من جملة السكان، وهو بذلك يعد نموذجاً للأهرام السكانية في الدول النامية، فهو ذو قاعدة عريضة من صغار

السن، وقمة ضيقة من كبار السن، ويفصح هذا الهرم عن نمو سريع للسكان وانخفاض في متوسط العمر، وتركز حوالي نصف الإناث في سن الإنجاب، وارتفاع نسبة الإعالة.

ولهذا الوضع أثار اقتصادية واجتماعية خطيرة – فأولاً يتطلب هؤلاء الصغار استثمارات اجتماعية ضخمة فى المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك من خدمات اجتماعية، ويستدعى هذا اقتطاع جانب كبير من مدخرات الدولة لإنشاء هذه الخدمات الاجتماعية الاستهلاكية، ومن ثم لا يتبقى لدى الدولة إلا القليل من رأس المال المدخر لاستثماره فى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى الأمر الذى يترتب عليه بقاء مستوى المعيشة منخفضاً، وهذه النسب تضع مصر فى مجموعة الشعوب الفتية من حيث نمو السكان ولكنه فى الوقت نفسه يضع عبئاً ثقيلاً متزايداً على القطاع العامل من السكان، ويكفى أن نعرف أن ثلثى السكان سنهم أقل من ٣٠ سنة ويعد هذا مؤشر جيداً وأن التركيب السكانى بدأ يأخذ اتجاها إيجابياً فى مصر مما يزيد من حجم التفاؤل فى المستقل حيث أن انخفاض نسبة صغار السن وهى الفئة غير المنتجة أساساً وزيادة نسبة السكان متوسطى السن وهى الفئة المنتجة فى المجتمع سوف يؤثر على انخفاض نسبة الإعالة الديموجرافية فى مصر وهو ما يعنى تخفيف الأعباء المعيشية للأسرة المصرية ويؤكد على ذلك ارتفاع نسبة قوة العمل من ٣٤,٣ % سنة ١٩٨٦ إلى ٣٥,٤% سنة ١٩٩٦ وكذلك انخفاض نسبة الإعالة الاقتصادية من ٢,٦ % سنة ١٩٨٦ إلى ٢,٣ % سنة ١٩٩٦.

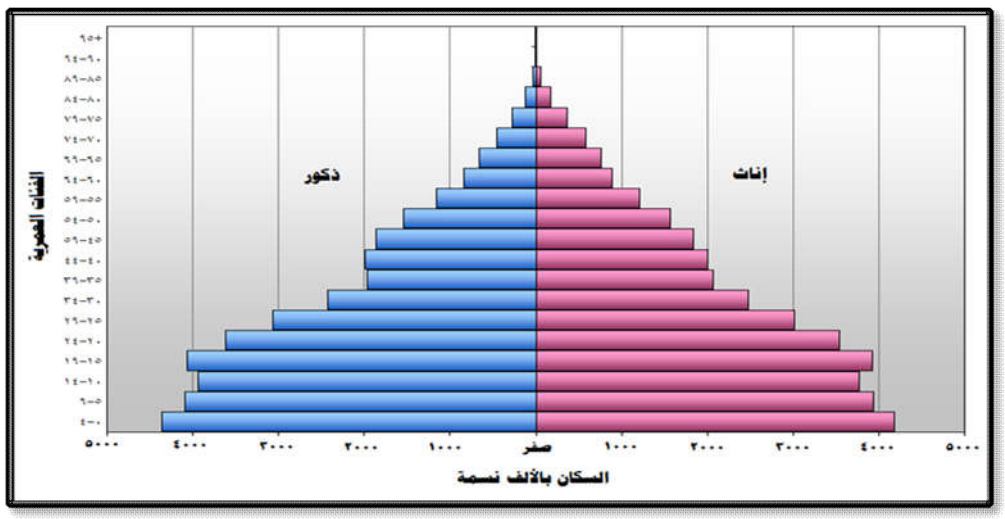

(٣) الحالة الزواجية للسكان:

تنتشر عادة الزواج المبكر فى مصر وهى تساعد على زيادة عدد السكان فى الدولة لأنها تطيل أمد الإنجاب ويدل على ذلك أن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج من الأفراد البالغين من الجنسين عام ١٩٩٦ لا تزيد على ٢٧.٨ % (١٨ سنة فأكثر)، وبلغ معدل الزواج مؤخراً نحو ٨,٧ فى الألف وهو على العموم يميل الانخفاض وربما يرجع السبب فى ذلك إى ارتفاع نسبة سكان الحضر وكذلك ارتفاع نسبة التعليم والمشكلات الاقتصادية ومشكلات الإسكان، وتدل الدراسات على أن الريفيين أكثر ميلاً من الحضريين للزواج وعلى التبكير به – إذ تقدر نسبة سكان الريف الذين لم يسبق لهم الزواج بحوالى ١٥,٨ % مقابل ٢١,٣ % من سكان الحضر، ويظهر هذا التفاوت أيضا فى الجنسين كل على حدة إذ أن نسبة الرجال الذين لم يسبق لهن الزواج من سكان الريف لا تزيد على ١٨ % مقابل ٢٧,٣ % من سكان الحضر. كما أن نسبة الإناث اللاتى لم يسبق لهن الزواج من سكان المناطق الريفية تبلغ ١٠,٣ فقط فى مقابل ١٥,٥ % من الفتيات الحضريات، والشكل التالي يوضح الحالة الزواجية في مصر (٢٠٠٦).

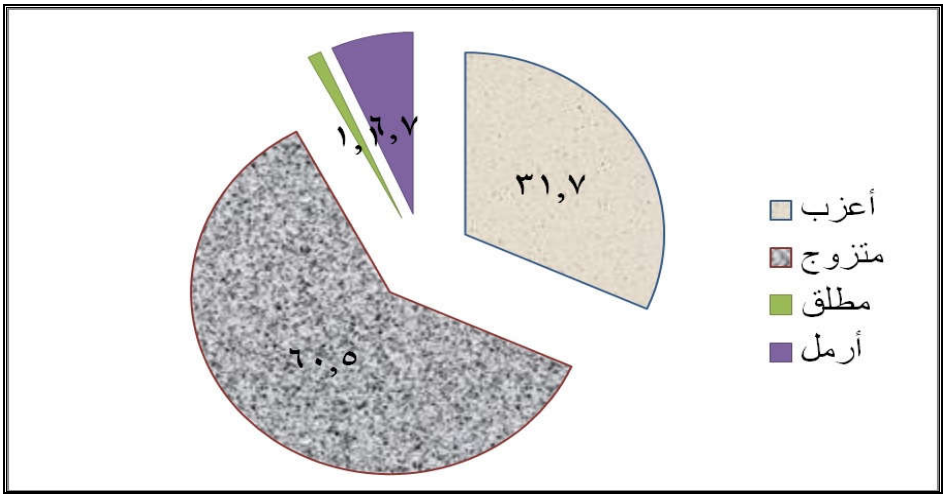

وهناك علاقة وثيقة بين الزواج والطلاق من ناحية وحالة التعليم ومستواه من ناحية أخرى، فقد ثبت أن نسبة الزواج ترتفع بين الأميين عن المتعلمين بصفة عامة وينطبق الشيء نفسه على الطلاق كما أن نسبة الزواج والطلاق مرتفعة فى الشهادات الدنياعن مثيلاتها فى الشهادات العليا.

وتدل الدراسات على أن معدلات الزواج تتخذ اتجاهات موسمية فى الريف حيث ترتبط بمواسم إنتاج المحاصيل، وعلى الأخص جنى القطن – المحصول النقدى الأول فى البلاد فتزيد فى الربع الأخير من السنة (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر) وتنخفض فى شهرى أبريل ومايو ولعل هذا يفسر انخفاض معدل الزواج سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٢ بسبب انخفاض محصول القطن بفعل الآفات الزراعية.

(٤) الحالة التعليمية للسكان:

دلت نتائج التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٩٦على حدوث تطور هائل فى توزيع السكان حسب الحالة التعليمية خلال الأربعين عاما الماضية فقد انخفضت نسبة الأمية (بين الأفراد ١٠ سنوات فأكثر) من ٧٠,٥ % عام ١٩٦٠ إلى ٦٥,٥ % عان ١٩٧٦ ثم ٤٩,٦ % عام ١٩٨٦ وأخيراً ٣٨,٦ % عام ١٩٩٦. وكان الانخفاض كبيراً بين السكان الذكور أما بالنسبة الإناث فرغم انخفاض نسبة الأمية بينهن إلا أنها ما زالت تعتبر مرتفعة إلى حد ما حيث بلغت نسبة الأميات عام ١٩٩٦ حوالى ٦٦ % بالمقارنة بـ٨٤ % فى تعداد ١٩٦٠، أى أن رصيد الأميين فى مصر عام ١٩٩٦ يبلغ حوالى ١٧,٤ مليون نسمة مقارنة بنحو ١٧,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ مما يعنى أن رصيد الأمية لم يتغير كثيراً، وأن جهود مكافحة الأمية قد تبددت بسبب النمو الديموجرافى للسكان.

ورغم ذلك يعتبر هذا الانخفاض فى نسبة الأمية تحسن ملحوظ سوف يساعد كثيراً على إنتاجية السكان وبالتالى يزيد من إسهامهم فى تحقيق معدلات أفضل للتنمية الاقتصادية فى مصر ثم إلى تحسن نوعية الإنسان المصرى. ويؤكد على تلك الحقيقة ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الجامعية من ٠,٨ % عام ١٩٦٠ إلى ٢,٢ % عام ١٩٧٦ وبلغت ٣,١ % عام ١٩٨٦ وفى تعداد ١٩٩٦ وصلت إلى ٥,٨ % من جملة السكان أكثر من ١٠ سنوات عمراً، كذلك ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة فقد كانت نسبتهم لا تتعدى ٦.٢ % من جملة السكان فى فئة العمر ١٠ سنوات فأكثر عام ١٩٦٠ زادت إلى ١٦,٢ % فى تعداد عام ١٩٧٦ وارتفعت إلى ٢٧,٤ % عام ١٩٨٦ وفى تعداد عام ١٩٩٦ بلغت ٣٢,٨ %، ويمكن إجمال الحالة التعليمية للسكان في مصر كالآتي:

تبلغ نسبة السكان الأميين ٢٩,٣٣%، في حين تبلغ نسبة السكان المتعلمين (مستويات تعليمية مختلفة) ٧٠,٦٧%، وتفصيلاً تبلغ نسبة السكان الذين يقرأون ويكتبون حوالي ١٢,٤١% من إجمالي عدد السكان، ونسبة السكان الحاصلون على شهادات محو الأمية ١,٢٠%، في حين تصل نسبة السكان الحاصلون على مؤهلات أقل من المتوسط ١٩,٤٣%، والحاصلون على مؤهل متوسط ٢٤,٩٢%، والحاصلون على مؤهل فوق المتوسط ٣,١٦%، والحاصلون على مؤهل جامعي فأعلى ٩.٥٦%.

تركيب السكان في مصر حسب الحالة التعليمية

المحافظة	أمي	يقرأ ويكتب	محو أمية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي وأعلى
القاهرة	١١٨٤٠٩٤	٦٢٣٩٦١	٥٩٦٦٩	١٢٩١١٤٠	١٦٧٠٥٠١	٣٢٤٨١٢	١٣٠٠٦٠٨
الأسكندرية	٦٥٧٣٩٤	٣٩٤٨٥٠	٣٥٤٩١	٧٧٤٨٩٠	٨٩٤٤٠٤	١٥٣٦٥٨	٤٩٤٦٦٥
بورسعيد	٧٧٨٧٩	٥١٤٧٢	٧١٤٣	٨٣١٨٢	١٥٦٨١٠	٢٤٢٤٨	٦٩٠٩٣
السويس	٧٠٠٦٩	٥١٠٣٦	٥٢٤٥	٨٦٢٥٥	١٣٢٤٣٨	١٧٩٩٦	٤١٤٦٢
دمياط	١٩٣٣٧٥	١٥١٧٦٠	١٦٦٦٩	١٧٣١١١	٢٢٥٢٨٤	٢٦٤٣٩	٧٨٢٧٧
الدقهلية	١٠٩٩٧٨٢	٥٣٤٠٢٤	٤٤٣٠٢	٧٠٤١٠٤	١١٠٩٤٣٢	١٢١٧٦٤	٣٥١٩٩٤
الشرقية	١٣٢٤٤٤٣	٥٢٤٢٦٥	٣٥٦٥٩	٧٧٠٨٠١	١٠٣٧٩٢٨	١١٨٣٧٥	٣٥٧٣١٤
القليوبية	٨٩٥٢٢٢	٤١٠١١٢	٣٥٧٦٠	٦٩٢٩٩١	٨٩٠٨٤٦	١١٠١٩٤	٢٧٤٥٤١
كفر الشيخ	٧١٣٤٣٢	٢٧٧٤٧٥	٢٥٣٧٤	٣٣٥٢٦٨	٥٤٦٩٥٢	٤٨٦٠٠	١٤٥٠٩١
الغربية	٨٢٨٧١٦	٤١٥٨٦٦	٣٣٢٤١	٦١٣٦٥٤	٩١٨٧٥٧	٩١٤١٩	٣٢٤٧٩١
المنوفية	٧٠٣٠٠٨	٣٠٩٤١٧	٢٨٦٢٠	٥٠٣٣٧٥	٧٤٣٣٦٤	٧١٠٨٢	٢٢١١٤٥
البحيرة	١٣٧٢٨٤٤	٤٩٢٤٨٧	٤٥٩٠٢	٦٧٨٢٢١	٩٠٦٩٦٨	٨٣٤٨٣	٢٠٠٨٩٦
الإسماعيلية	١٦٧٥٩٥	١٠٢٢١٧	١٢٨٣٩	١٥٦١٢٨	٢٠٨٥٥٣	٢٤٨٦٧	٦٥٧٠٩
الجيزة	١٢٨٧٩٤١	٥٤٨٨٤٢	٦١٧٢٦	١٠٧٩٣٨٨	١١٥٤٩٩٧	١٩٩٥٩٧	٦١٨٦٠٨
بني سويف	٧١٠٤٥٦	٢٥٣٨٦٤	٢١٠٧٠	٢٩٢٥١٦	٣٥٠٣٣٠	٣٠٩٩٠	٨٤٥٩٦
الفيوم	٧٧٧٦٥١	٢٥٨٥٤٨	٣٨٩٨٥	٣٠٦٧٠٤	٤١٤٦٣٢	٣٥٨٧٩	٧٨٣٨٥
المنيا	١٣١٠٧٠٧	٤٣١٢٨٠	٥١٩٣٧	٥٢٠٤٩٨	٦٥٣١٩٧	٥٣٣٤٧	١٥٠٣٩٩
أسيوط	١٠٠٦٩١٣	٣٤٣٣٨١	٢٥٤٧٦	٤٦٧٦٨٦	٥٤٥٥٥٦	٥٩١٣٦	١٤٦١٨٢
سوهاج	١٠٩٣٧٢٦	٣٩٧٩٦١	٢٦٧٠٧	٥٧٨٥٠٨	٥٣٩٥٢٢	٦٢٥٦٥	١٣٨٤٤٣
قنا	٨٠٣٤٧١	٢٨٦٣٩٩	٣٢١٨٩	٤٩٩٢٠٩	٥٣٦٠١٠	٥٧٢١٤	١١٥١٥٧
أسوان	٢١٣٧١٩	١٠٩٧٣٠	١٢٣١٧	٢٣٠٣٣٨	٢٨٧٤٥١	٣٠٧٢٤	٥٩٣٧٢
مدينة الأقصر	٩٩٥٦٣	٣٧٥٣٥	٦٧٣٦	٨٣٩١٢	٩٦٦٨٤	١٣٤٧٥	٢٧٨٠٧
البحر الأحمر	٢٧٩٦٧	١٨٢٢٨	٤٧٤٣	٤٥٦٤٥	٧٠١٩٠	١٤٨٨٠	٥٤١٨٠
الوادى الجديد	٢٦٤٤٦	١٤٥١٠	٤١٦٩	٣٢٦١٠	٤٦٤٨٧	٥٩٥٨	١٤٩٧٧
مطروح	٨٣٥٤١	٣٧٣٦٧	٧٢٢٤	٥٨٥٩٥	٣٨٧٠٥	٤٦٣٢	١١١٣٥
شمال سيناء	٦١٣١٢	٣٠٠١٤	٤٨٣١	٥٩٢٣٤	٦٥٣٩٨	١٠١٤١	١٩٨٠٢
جنوب سيناء	١٥٣٩١	٧٨٩٨	٣٤٣٠	١٦٤٣٦	٤٢١٥٠	١٢٧٩٣	٣٢٠٧٥
إجمالي الجمهورية	١٦٨٠٦٦٥٧	٧١١٤٤٩٩	٦٨٧٤٥٤	١١١٣٤٣٩٩	١٤٢٨٣٥٤٦	١٨٠٨٢٦٨	٥٤٧٦٧٠٤

خامساً: توزيع السكان وكثافتهم:

أهم ما يمتاز به توزيع سكان مصر وكثافتهم هو سمة التركز الشديد؛ حيث يتركز سكان مصر بشكل أساسي في ٥.٣ % في إجمالي مساحة الجمهورية، وتتمثل هذه المساحة في الوادي والدلتا وهوامشهما وبعض الإمتدادات والمراكز العمرانية على ساحلى البحرين المترسط والأحمر وفى شيه جزيرة سيناء وبعض واحات الصحراوات المصرية المعمورة بالسكان، وقد كان لذلك عظيم الأثر في تركز أعداد كبيرة من السكان في مساحة صغيرة من الأرض الأمر الذي جعل توزيع السكان وكثافتهم يتركز بصورة رئيسة في تلك المناطق، التي أصبحت ذات كثافات سكانية عالية، وأصبح المعمور المصري هو الوادي والدلتا يأخذ شكل زهرة اللوتس ساقها الوادي وزهرتها الدلتا وبرعمها إقليم الفيوم.

ويرجع تكدس السكان في الوادي والدلتا إلى الاعتماد التقليدي على الزراعة كنشاط اقتصادي، وبالتالي على مصادر مياه الري، ومعنى ذلك أن الموارد الطبيعية هي التي حتمت مثل هذا التوزيع السكاني المختل، إلا أن جهود التصنيع جاءت أيضاً في معظمها مركزة في أماكن العمران التقليدية، فلم تساعد على إعادة توزيع السكان بين وادي النيل ودلتاه ومنخفض الفيوم من ناحية والصحراوين الشرقية والغربية وصحراء شبه جزيرة سيناء من ناحية أخرى.

ويعتبر توزيع السكان مكانيًا غير متجانس على المسطح الجغرافي للجمهورية، فيتركز معظم السكان في إقليمي القاهرة (٢٥ %) والدلتا (٢٢.٥ %)، ويلى ذلك أقاليم الإسكندرية وشمال الصعيد وجنوب الصعيد وقناة السويس بنسبة متقاربة تدور حول ١١- ١٢% لكلٍ منها، وذلك نتيجة وجود محافظات قليلة السكان بجانب محافظات كبيرة في عدد السكان، أما إقليم أسيوط ، فلا يتجاوز نصيبه ٥% من جملة عدد سكان الجمهورية.

وتبلغ الكثافة السكانية الإجمالية نحو ٧٠ شخص/ كم ٢ بالنسبة للمساحة الكلية لمصر، أما الكثافة الصافية التي تنسب للمساحة المأهولة فتصل إلى ٩١٥ نسمة/كم٢، وهى نسبة مرتفعة تعكس التركز السكاني الشديد في الدلتا والوادي الضيق لنهر النيل، وتشير البيانات إلى أن متوسط الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة في ٢٠١٠/١/١

في مصر قد بلغ ٠,٨٣ألف نسمة/ كم مربع، أما على مستوى المحافظات فتتباين كثافة السكان من محافظة لأخرى حيث تمتاز المحافظات الحضرية بكثافات سكانية عالية مقارنة بباقي المحافظات إذ تسجل محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس أعلى كثافات سكانية على مستوى الجمهورية ليصل متوسطها إلى نحو ٢٠٠٠٠ نسمة/ كم٢ بينما لا تزيد كثيراً –في المتوسط– على ١٠٠٠ نسمة/ كم٢ في المحافظات الريفية، في حين تقل كثافة السكان عن ٥٠٠ نسمة/ كم٢ في المحافظات الصحراوية.

كما يتركز نحو ٤٢.٧% من سكان مصر في دلتا النيل وهوامشها الشرقية والغربية ومنطقة قناة السويس والتي تمثل ٧٥% من العمور المصري، وتعتبر محافظتي الدقهلية والشرقية (وهما في شرقي الدلتا) أكبر محافظات الدلتا سكاناً، كما تعتبر محافظات القناة بورسعيد والإسماعيلية والسويس بالإضافة إلى محافظة دمياط وهي من محافظات دلتا النيل أقل محافظات المعمور المصري سكاناً فكلها دون المليون، ويرجع ذلك إلى موقعها المتطرف في المعمور المصري.

كما تضم محافظات الصعيد نحو ثلث سكان مصر؛ إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٣٥% من جملة السكان، يتركزون في ٢٠% من المعمور، لذلك ظهرت الكثافة السكانية المرتفعة في جميع محافظاته خاصة الجيزة، بينما تمثل المحافظات الحدودية ٩٤% من مساحة مصر في حين يسكنها ١.١% فقط من جملة سكان مصر، وأكبرها سكاناً محافظتي سيناء الشمالية والجنوبية.

*** المشكلة السكانية:**

تعانى مصر من مشكلة سكانية ترجع إلى عدم التوازن بين حجم السكان ومعدل نموهم من ناحية والموارد الاقتصادية ونموها من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى أن مشكلة السكان فى مصر ذات شقين أحدهما متعلق بالناحية العددية والآخر متعلق بالناحية النوعية. ولا شك فى أن الناحيتين مرتبطان ببعضهما تمام الارتباط فإن المشكلة النوعية ونقصد بها انخفاض مستوى المعيشة – سواء المستوى الاقتصادى أو الصحى أو التعليمى – سببها الأول المشكلة العددية ممثلة فى كثرة عدد السكان وتزايدهم باطراد على أرض زراعية ضعيفة لم تزد إلا فى حدود ضيقة، وهذا الاختلاف لا يفى بطبيعة الحال بدخل يكفى مستوى معيشى معقول زد على ذلك أن هذا المستوى المعيشى غير المعقول

آخذ فى الانخفاض التدريجى إذا لم نتداركه سريعاً. ويمكن أن يؤدى هذا التضخم السكانى إذا استمر بمعدلات مرتفعة وهو ما يطلق عليه الانفجار السكانى إلى نتائج خطيرة يمكن أن نجملها فيما يلى:

- تهديد الأمن الاقتصادى:

ونكتفى بمؤشر واحد هو علاقة متوسط الدخل الاسمى للفرد بالظروف المتغيرة المشار إليها إذ انخفض من ٧٦٠ دولارا عام ١٩٨٨ إلى ٦٦٠ دولارا عام ١٩٩٣، وإن استمرت كارثة الانفجار السكانى دون مواجهة حاسمة فان مصر مرشحة للهبوط إلى تصنيف " أفقر دول العالم ".

- تهديد الأمن الدفاعى:

يؤدى استنزاف الميزانية إلى عدم توجيه اعتمادات إضافية لإجراء بحوث لتصنيع أسلحة متقدمة تنطى جانبا من الفجوة بين مصر وإسرائيل وتطوير أساليب دفاعية خاصة لا يتم الكشف عنها فى المناورات المشتركة، ولا تقل التهديدات العسكرية خطورة عن الانفجار السكانى ، فالأولى تمثل تهديداً خارجيا والثانية تهديداً داخليا لا يترك وراءه إلا الفقر والأمية وانخفاض الوعى وقلة الانتماء وضعف التحفز الشعبى وكلها أوضاع نموذجية تغرى بالعدوان وممارسة الضغوط.

- تهديد الاستقرار السياسى والأمنى:

إن تضاؤل عائد التنمية وتفاقم البطالة والانخفاض المستمر فى الدخول الحقيقية للأغلبية ومشاعر عدم الرضا تمثل مجتمعة أفضل مناخ للمتآمرين ، ولا يزيد الانفجار السكانى من جرائم الإرهاب والجنايات والآداب فقط ، وإنما يزيد أيضا من فرص الفساد بما يوجده من تسيب وفوضى عامة يؤثران سلباً على النظام العام.

- تهديد الأمن الاستراتيجى:

تضعف الأحمال السكانية الزائدة قدرة الدولة على علاج حالات الطوارئ الناشئة عن الزلازل أو احتمالات انخفاض منسوب بحيرة ناصر سواء بسبب التغيرات المناخية الحادة التى أصبحت سمة العصر ، أو اتجاه أثيوبيا وهى المصدر الرئيسى لمياه النيل إلى بناء سدين بمساعدة البنك الدولى ويقوم بتنفيذهما شركات الطالية.

– تقييد السياسات الإقليمية:

تضع جيوش العاملين المصريين بالدول المجاورة قيوداً على حرية حركة الدولة، كما تقلل من قدرتها على التدخل الفعال إزاء سوء معاملة أو ضياع حقوق بعضهم، ومع ازدياد الفقر تتحمل الأغلبية من محدودى الدخل والمواطنين تحت مستوى حد الفقر مصاعب الانفجار السكانى ، ولا يكترث المحرضون على الزيادة العشوائية للنسل بما تعانيه هذه الأغلبية من آثار عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب غير المباشرة وارتفاع تكلفة استهلاك الطاقة وغلاء الأسعار والأدوية.

– انخفاض مستوى التعليم:

أدى ازدياد كثافة الطلبة فى القاعات والمعامل إلى قلة الاستفادة وشيوع منهج التلقين واللجوء إلى الدروس الخصوصية والمساس بهيبة المعلم وضياع جهود المخططين التربويين وزيادة نسبة التسرب فى المراحل الأولى للتعليم.

-ازدياد الهجرة الداخلية:

أدى النزوح من الريف إلى المدينة إلى انهيار المرافق والخدمات والاحتكاك غير الصحى بين نمطين مختلفين للحياة وترف المدن والانهيار السلوكى الناجم عن اضمحلال أواصر العائلة الممتدة ، حيث كان كل الكبار يتعاونون جماعيا فيما مض على تقويم النشىء بينما عجزت الأسرة ذات العدد الكبير عن متابعة الغربية الدينية والسلوكية وهو ما لا نخطئه عين ، ناهيك عن مسئولية الأعداد الكبيرة الأشبه بالقطيع عن شيوع المحاكاة فى السلوكيات الضارة كالتدخين والمخدرات.

– تهديد الاستقرار النفسى:

يعانى سكان المدن من مشاعر الحصار والضيق والانفعال الزائد والتوتر العصبى الوبائى والاشتباك بالأيدى لأتفه الأسباب وكلها ظواهر مرضية جديدة على السلوكيات الجماعية فى مصر.

وعلاج هذه المشكلة يمكن أن يتم بإحدى الطرق الآتية:

١– تقليل زيادة السكان:

هناك سبيلان إلى خفض عدد السكان وهما الهجرة وضبط النسل، فقد تم فتح أبواب الهجرة للمصريين إلى خارج مصر، وهاجر الكثير دون تنظيم أو تخطيط، فهاجر

العلماء والمتخصصون والخبراء إلى أوروبا وأمريكا واستراليا بل هاجر أيضا العمالى والحرفيون والفلاحون إلى ليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية وغيرها من الأقطار العربية وأصبحت البلاد تعانى من النقص فى الخبرات والكفاءات المختلفة. لذلك يجب وضع ضوابط لتنظيم هجرة المصريين والسماح بهجرة أصحاب المهن التى تعانى فائضا فى أعدادها وتقليل هجرة المهن التى تحتاج إليها البلاد كالمهندسين والأطباء والعلماء. والهجرة عموما ليست فى صالح مصر ذلك أن أصحاب الكفاءات سواء فى المهن العلمية أو الحرفية وهم الذين يتمكنون من البقاء فى الدول المهاجرين إليها لم إثبات وجودهم وكفاءتهم، أما الأقل كفاءة فهؤلاء لا يستطيعون منافسة الكفاءات الأخرى . وكذلك فقد ظهرت طبقة جديدة دخيلة على هذه الحرف مما قللت من جودة إنتاجهم سواء فى مجال البناء أو ورش الخدمات أو الصيانة مما يزيد من تكاليف الصيانة أو إعادة الصناعة وكذلك الحالى فى مجال المهن الخدمية فقد أصبحت أقل كفاءة وأدنى مستوى على الرغم من ارتفاع أجورها.

أما ضبط النسل وتنظيمه بقد أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية فى آن واحد فمن الناحية الاجتماعية يضمن ضبط النسل فى أغلب الأحيان رفاهية الأسرة ذلك أن الدخل المحدود لمعظم الأسر لا يكفى إطلاقا لإعالة عدد من الأولاد يتزايد بلا حساب، يضاف إلى ذلك ضمان سلامة الأطفال من الناحية الصحية والتعليمية. أما من الناحية الاقتصادية فلسنا فى حاجة إلى القول بضرورة ضبط النسل للتقريب بين درجة نمو السكان ودرجة زيادة موارد الثروة القومية والتنمية مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة.

وقد أثار ضبط النسل فى مصر مناقشات عنيفة، فبعض رجال الدين ما زالوا يعارضون هذه الفكرة بحجة أن تحديده تأباه طبيعة الكون المستمرة فى النمو والازدياد وعلى الرغم من هذه المعارضة، يرى بعض الكتاب أن الإسلام أباح أن تتخذ الوسائل لمنع الحمل بهدف ضبط وتنظيم الأسرة وتقوم الدولة عن طريق الأجهزة المختصة بنشر الوعى بين السكان لتقبل فكرة تنظيم الأسرة مع توفير الأدوات اللازمة لمنع الحمل وقد بدأت تظهر نتائج هذه الفكرة فقد انخفض معدل نمو السكان من ٢.٥٤ % بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ إلى ٢.٣١ % بين تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٦٦ بفارق دلاه ٠.٢٣%

وتوالى الانخفاض حتى وصل إلى ٢.١ % بين تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ وتشير البيانات إلى استمرار هذا الانخفاض حيث وصل إلى ٢.٠٤ % بين تعدادى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦.

٢- تنمية موارد الثروة الاقتصادية:

تتجه الثورة الاقتصادية فى مصر نحو هدفين أولهما تنمية الإنتاج الزراعى والثانى تنمية الإنتاج الصناعى مشروعات الصناعات الأساسية، ومنها صناعة الحديد والصلب وصناعة الألومنيوم وصناعة الأسمدة وصناعة تكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وتنسيق استعمالاتها، ومشروعات الصناعات التحويلية الأساسية لحسن استخدام الموارد وصيانة إنتاجية الموارد المستغلة ومنها صناعة الألبان والأغذية المحفوظة وصناعات الصوف والزيوت والنباتية والسكر وغيرها من الصناعات التى من شانها أن تزيد المنفعة الاقتصادية للإنتاج الزراعى والمعدنى، مشروعات حصر الموارد التى يترتب عليها إنشاء صناعات جديدة أو توسيع المصانع الحالية ومن أمثلتها أعمال الكشف عن الثروة المعدنية والبترولية وحصر المصانع الحالية والواردات من المواد المصنوعة بغرض معرفة إمكانيات التوسع فى التنمية الصناعية.

٣- تغيير التركيب السكانى:

ويتم ذلك عن طريق تحديد هدف قومى وهو ألا يزيد عدد الأطفال فى العائلة الواحدة عن طفلين على الأكثر ويجب أن نوضح أن هذه ضرورة قومية تستلزمها ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية فالزيادة السريعة فى السكان تستوعب الجانب الأعظم من مواردنا ولا تترك ما يكفى للتنمية والتقدم بل إنها تؤدى إلى تراجع وضنا المستمر بالنسبة للدول الأخرى ويجب أن نذكر أن هناك دولاً أخرى سلكت نفس السبيل فقامت الصين مثلاً بوضع هدف قومى يقتصر على طفل واحد فى العائلة وإن كان ذلك بصورة درامية، كما يوجد حاليا العديد من الدول سواء كانت نامية أم متقدمة تعطى حوافز للعائلات التى تلتزم بعدد محدد من الأبناء كما تحمل العائلات الأخرى جانب من النفقات التى تفرضها على المجتمع عندما تتوسع فى عدد أطفالها ومن ضمن هذه الحوافز:

أ – التمييز الضرائبى بمنح إعفاءات ضرائبية للعائلات الصغيرة وسحبها من العائلات كبيرة العدد، والتمييز فى بطاقات التموين بمنح حصص إضافية للعدد المحدود من الأطفال وسحبها أو تخفيض كمياتها عن العدد الزائد.

ب – التمييز فى الإسكان ونفقان المستشفيات والنفقات المدرسية بإعفاء طفلين من هذه النفقات ومن أى خدمات أخرى تقدمها الدولة لهما بالمجان، أما باقى أطفال الأسرة فيدفعون تكاليف تعليمهم أو علاجهم وكذلك أى خدمات أخرى.

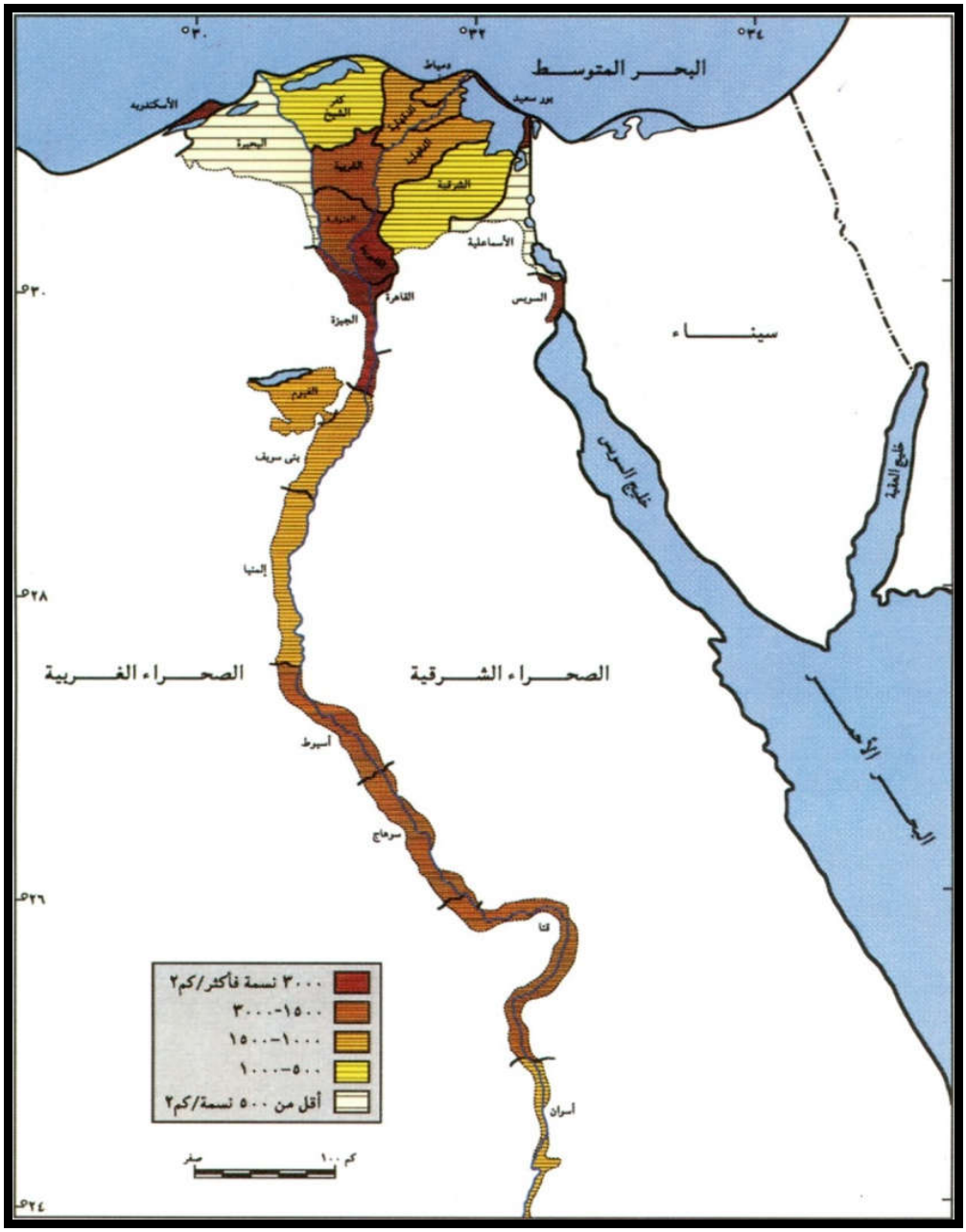

كثافة السكان في المحافظات المصرية

الفصل الثالث

العمران في مصر

الفصل الثالث

العمران في مصر

أولاً: تاريخ العمران في مصر:

١- الخريطة الإسكانية في مصر:

تتلخص أهم معالم الخريطة الإسكانية فى مصر فى مجموعة من النقاط هى:

أ- يسكن ٤٥.٦% من الأسر في بيوت ريفية، ويسكن ٣٧.٦% في شقق، ١٢.٣% يقيمون في سكن مشترك داخل الوحدات السكنية، ويسكن ٦.٥ % في حجرات مستقلة، ويسكن ١.٣ % فى أكثر من شقة، ويسكن ١ % في فيلات، ويسكن ٠.٥ % في العشش والخيام.

ب- أن ما يقرب من ٥٠ مليون أسرة تتصل مساكنهم بالشبكة العامة للمياه، بينما يعتمد ما يقرب من ٣ مليون أسرة علي مياه الطلمبات ومياه الآبار.

ج- أما وسيلة الإضاءة، فإن الغالبية تعتمد علي الكهرباء، وإن كان هناك ما يقرب من ٢ مليون أسرة تعتمد علي الكيروسين كوسيلة للإضاءة.

د- أن ما يقرب من ١.٥ مليون أسرة تؤجر مسكنها إيجارا عادياً، و٢٨ ألف أسرة إيجار مفروش، و٦.٥ مليون أسرة مساكنها ملك لها، و١٧٥ ألف أسرة مساكنها تمليك.

ه- قدر عدد الأفراد الذين يقيمون في غرفة أو أكثر داخل وحدة سكنية واحدة بحوالي ٥.٥ ملايين نسمة، وحوالي مليون نسمة يقيمون في شقة وحوالي مليون نسمة يقيمون في بيوت ريفية.

و- بلغ جملة المباني المعدة للسكن ٧٣٦٥٦١ مبني، بينما بلغت جملة المباني المعدة للعمل ٣٩٠٦٦٧مبني.

ز- تعتبر محافظة الشرقية من أكبر المحافظات الريفية من حيث عدد المباني السكنية (٦٥٢١٨٧) مبني، والمباني المعدة للعمل (٣٣٤٨٥). بينما تعتبر مدينة القاهرة هي أكبر المدن التي تضم أكبر عدد من مباني السكن والعمل بالمقارنة بالمدن الأخرى .

٢- التوزيع الجغرافي للعمران في مصر القديمة:

ارتبط توزيع العمران منذ البداية بطبيعة الوادي والدلتا، حيث اتساع السهل الفيضي وحجم أحواض الري، وتشير جميع الدلائل إلى أن أقل المناطق جذباً للعمران في مصر القديمة كانت المناطق الصحراوية، فقد ارتبط النمو العمراني بنمو الري وتحسين طرقه واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، وتشير الأدلة الأثرية إلي أن وادي النيل لم يكن ذا كثافة عمرانية موحدة، فقد تميز الجزء الجنوبي من الوادي بالكثافة العمرانية العالية نظراً لضيق السهل الفيضي، فى حين تميز الجزء الشمالي من الوادي حيث اتساع السهل الفيضي بالخلخلة العمرانية. ومن العوامل التي أثرت في نمو كثافة العمران في مصر القديمة أن بعض الفراعنة قد اقتطعوا المحاربين القدماء والضباط والجنود الأجانب والمرتزقة أراضي شاسعة مما يشير إلي حركة واسعة للعمران في زمن الفراعنة، وقد كان لاختيار مواقع المراكز العمرانية مجموعة من الخصائص منها:

أ- أن تكون علي أرض مرتفعة بعيداً عن خطر الفيضان.

ب- أن تكون قريبة من النهر والمجاري المائية.

ج- أن يكون من السهل التعاون فى الدفاع عنها وحمايتها من المعتدين عليها.

وكثيراً ما يشير أسم المحلة العمرانية إلي خصائص موقعها، فكلمة الفيوم مثلاً تعني (الأرض المستردة) إذ كان يغمرها الفيضان في موعده كل عام، كذلك كلمة (منف) والتي أقيمت قرب قمة الدلتا فقد أضاف الملك مينا جسراً لحمايتها من الغرق أثناء الفيضان، ومن أبرز الخصائص التي يبزها الموقع هو الحماية، وقد تجلي ذلك في مدينة النوبة، حيث اختير موقعها فوق جبال وعرة يسهل منها التحكم في النهر والمنطقة التي تحيط بها.

ثانياً: العمران الحضري بالأراضي المصرية:

١- تطور أعداد المدن المصرية:

لقد كان النيل فى مصر من أهم العوامل التى ساهمت فى بدء حياة الاستقرار من حيث تعلم المصريين الزراعة وأقاموا المساكن وظهرت التجمعات السكانية على شكل قرى ومدن، وعلى امتداد التاريخ ظهرت سلسلة من المدن بداية من مدينة هليوبوليس(عين شمس الحالية) كعاصمة لمصر، تلا ذلك ظهور العديد من المدن الأخرى مثل ممفيس أو

منف بمحافظة الجيزة، كما ظهرت أهناسيا فى بنى سويف، وأبيدوس فى سوهاج، وطيبة (الأقصر) بمحافظة قنا. وعندما أقيم سد اللاهون على بحر يوسف أدى ذلك إلى انحسار المياة عن أجزاء من منخفض الفيوم أصبحت أراضى زراعية نشأت من حولها القرى والمدن الجديدة. وخلال هذا التاريخ الطويل والذى تعرضت البلاد فيه مرارا للغزاة اللذين كانوا يحرقون المدن ويحرقون المعابد ظهر الكثير من المدن على أمتداد الوادى وظهر بها النشاط الإنسانى بأحجام وأشكال مختلفة، وقد مرت المدن المصرية خلال القرن العشرين بالعديد من التطورات من حيث الوظائف والمساحة والعدد والتوزيع، وذلك نتيجة إما لعمليات الضم الإداري أو التحويل الإداري أو إضافة المدن الجديدة وقد بدا هذا التطور واضحاً خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ويشير الجدول المرفق إلي تطور عدد المدن وحجمها السكاني في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ يتضح من الجدول مايلي :

تطور عدد المدن وحجمها السكاني في الفترة ١٩٤٧-١٩٩٦

البيان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية	٥	٥	٤	٤	٤	٤
نسبة سكانها من جملة السكان(%)	١٨	٢١.٥	٢١.٨	٢١.٤	٢٠.٢	١٨.٦
عدد المدن في الوجه البحري	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠	١٠٤
عدد المدن في الوجه القبلي	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠	٧٦
نسبة سكان مدن (قبلي – بحري) من جملة السكان	١٢.١	١٥.١	١٨	٢٢	٢٣.١	٢٣.٢
عدد المدن في محافظات الحدود	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١	٣١
نسبة سكانها من جملة السكان	٠.٩	١.١	١.٢	٠.٧	١.٢	١.٤

أ- أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المدن بالجمهورية، إذ ارتفع إجمالي عدد المدن من ١٢٦ مدينة عام ١٩٤٧ إلي ٢١٥ مدينة عام ٩٩٦ .

ب- أن ما يقرب من نصف عدد هذه المدن يقع ضمن محافظات الوجه البحري.

ج- أن ما يقرب من ٤٤ % من جملة سكان الجمهورية يقطنون المدن.

د- بالرغم من ارتفاع عدد المدن في محافظات الحدود إلا أن حجمها السكاني مجتمعة لا يزيد عن ١.٤ % من جملة سكان الجمهورية.

٢- التوزيع الجغرافي للمدن علي مستوي المحافظات:

لا يرتبط التقسيم الإداري للمحافظات بتقسيمات مكانية فحسب، ولكنه يرتبط أيضاً بحدود المراكز العمرانية التي يقيم فيها السكان. ولا شك أن نمط العمران ومدي تركزه أو انتشاره علي الرقعة الجغرافية، بل ومدي كثافة المناطق المبنية واستخداماتها، كذلك مدي انتشار شبكات البنية الأساسية وخاصة الطرق ووسائل الاتصال كل ذلك له أبعاده الأمنية التي يعني بها التقسيم الإداري. ويوضح الجدول المرفق التوزيع الجغرافى للمدن وحجمها السكاني موزعه إدارياً علي محافظات الجمهورية طبقا لآخر تعديل إدارى ويتضح من الجدول أن محافظة الدقهلية هى أولى محافظات الجمهورية من حيث جملة مدنها والبالغ عددها ١٧ مدينة.

ولا شك أن هناك اختلافا واضحا بين الوادي والدلتا في التوزيع الجغرافي للمدن وتطورها العددى وتغيرات حدودها التي كانت أكثر ثباتا عبر التاريخ في الوادي عنه في الدلتا المتغيرة، وذلك نتيجة لتحول المجاري والفروع النيلية واستصلاح الأراضي مما أثر علي مواقع المدن وحدودها، وما زال هذا الاختلاف واضحاً إذ تتميز مدن الدلتا بالانتشار والتبعثر ولكنها ما زالت مرتبطة في توزيعها بالحدود القديمة للدلتا وفروعها المندثرة، بينما نجد أن المدن في الوادي ملاصقة لمجري النهر، مرتبطة في توزيعها الطولي بضيق السهل الفيضي شرقاً وغرباً.

ومع التطور المتزايد الذي شهدته الدولة في العصر الحديث نجد أن التوزيع الجغرافي للمدن قد تأثر بالعديد من العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية عن الارتباط بالنهر، ومن هذه العوامل التنمية الاقتصادية بكافة أشكالها التي شهدتها الدولة خلال القرن العشرين في أجزاءها المختلفة، والتي شجعت نسبة لا بأس بها من السكان إلى الانتقال من الوادى والدلتا إلى الصحراء، مساهمين بذلك في نشأة العديد من المدن الجديدة كما هو الحال في شمال وجنوب سيناء وكذلك الساحل الشمالي الغربي ومحافظة الوادي الجديد.

٣- الحجم السكاني للمدن المصرية:

يعتبر الحجم السكاني للمدينة من المؤشرات المهمة الدالة على مدى ثقل المدينة وأهميتها بين المدن الأخرى ،وتعتبر مدينة القاهرة من أكبر المدن من حيث الحجم السكاني ، إذ يبلغ حجمها السكاني (٦٧٨٩٤٧٩) نسمة، فى حين تعتبر مدينة المنيا الجديدة التي بلغ حجم سكانها (٦٨) نسمة هي أصغر المدن من حيث الحجم السكاني وذلك طبقاً لتعداد ١٩٩٦.

وقد قُسمت المدن تبعاً لفئات الحجم السكانية إلي مجموعة من الفئات وهو ما يوضحه الجدول المرفق كما يلي :

أ- فى عام ١٩٩٦ بلغ أجمالي عدد المدن فى مصر ٢١٥ مدينة موزعة على محافظات مصر المختلفة، وهو ما يعرف بالقطاع الحضري للدولة . وقد بلغ الحجم السكاني لهذه المدن ٢٥٢٨٦٣٣٥ نسمة ، يمثلون ٤٣ **%** من جملة سكان الجمهورية.

ب- أن النسبة الكبرى من مدن مصر تنتمي للفئة الحجمية الأقل من ٥٠ ألف نسمة، إذ يبلغ عددها ١٤٣ مدينة بنسبة ٦٧ % من جملة المدن في مصر، وتتميز مثل هذه المدن بالأنتشار على رقعة الدولة، إذ لا تخلو محافظة واحدة من من أحدى هذه المدن القزمية الحجم، بل قد تقع كل مدن المحافظة ضمن هذه الفئة مثل المحافظات الصحراوية ومحافظات الحدود.

ج- أن المراكز الحضرية المتربولية ؛ أو المدن التي يزيد حجمها السكاني عن ١٠٠ ألف نسمة ؛ قد بلغ عددها ٢٣ مدينة، يقع معظمها ضمن محافظات الوجه البحري، مثل مدينة كفر الشيخ وبنها وطنطا وشبين الكوم والمحلة الكبرى، وتمثل معظم هذه المدن عواصم للمحافظات التى تقع فى نطاقها، أو أنها من المدن ذات الطابع الخاص مثل مدينة المحلة الكبرى وشبرا الخيمة وكفر الدوار، وهى من المدن الصناعية، أو التى لها وظيفة أقتصادية علاوة على كونها مدينة سكنية.

د- أما عن المدن المليونية ؛ وهي المدن التي يزيد سكانها عن مليون نسمة، فقد بلغ عددها (٣) مدن فقط هي القاهرة و الإسكندرية و الجيزة، وهى المدن الرئيسية فى الدولة والتى تعتبر القطب الجاذب للسكان من المحافظات الأخرى لما تتمتع بها هذه المدن من مميزات لا تتوافر فى الكثير من المدن الأخرى، وهو ما جعل مثل هذه المدن الكبرى تعانى من التضخم المستمر لحجمها السانى والذى أصبح يشكل عبء على سكانها.

فئات الحجم السكاني للمدن المصرية عام ١٩٩٦

الفئة (ألف نسمة)	أقل من ٥٠	٥٠-	١٠٠-	١٥٠-	٢٠٠-	٣٠٠-	١٠٠٠فأكثر
عدد المدن	١٤٣	٤٦	٨	٣	٦	٦	٣

٤- وظائف المباني في المدن:

تتعدد الوظيفة التي أنشئ من أجلها المبني ، فقد تكون سكنية ؛أي للسكن فقط؛ مثل المنازل والفيلات، وقد تكون إدارية؛ أي للعمل فقط مثل المصالح الحكومية والمساجد والكنائس والمستشفيات، وقد يجمع المبني الواحد بين الوظيفيتين أي للسكن والعمل معاً، مثل الكثير من المباني السكنية التي يستغل جزء منها للعمل الإداري كالشركات وعيادات الأطباء ومكاتب المحاميين والمساجد.

وفي العديد من المدن الكبرى المزدحمة بالسكان خاصة القاهرة قد نجد صوراً مختلفة ومخالفة للغرض الأساسي الذي أنشيء من أجله المبني، فقد نجد علي سبيل المثال انتشار ظاهرة السكن في أحواش المقابر أو في الدكاكين أو علي أسطح المنازل، كذلك قد تستغل بعض أجزاء المبني لممارسة نشاط تجاري مثل اقتطاع جزء (حجرة) من المساحة المعدة للسكن واستغلالها لممارسة نشاط تجاري على أنه بشكل عام يمكن استعراض التصنيف العام للمباني في حضر المحافظات طبقاً لنوع الاستخدام إما سكنى فقط أو للعمل، وهو ما يوضحه الجدول المرفق والذي يتضح منه ما يلي :

أ- بلغت جملة مبانى السكن فى حضر الجمهورية ٢١٠٩٩٣٧ مبنى ، بنسبة ٢٨.٦ % من جملة مبانى السكن بالجمهورية ، بينما بلغت جملة مبانى العمل ١٦٦٢١٦ مبنى، بنسبة ٤٢.٥ % من جملة مبانى العمل بالجمهورية.

ب- أن مدينة القاهرة قد جاءت في المرتبة الأولي من حيث أجمالي عدد المباني المعدة للسكن، والتي بلغ عددها ٣٤٩١٨٧ مبني ، بينما جاء حضر محافظة جنوب سيناء في المرتبة الأخيرة بعدد بلغ ٣٠٢١ مبني سكني.

ج- كذلك جاءت مدينة القاهرة في المرتبة الأولي من حيث جملة عدد المباني المعدة للعمل والذى بلغ عددها ٣٢٣٦٣ مبني ، بينما جاء حضر محافظة جنوب سيناء أيضا في المرتبة الأخيرة بعدد (١٠٤٥) مبني.

ولا شك أن ذلك يرجع إلي أن مدينة القاهرة هي القطب الجاذب للسكان من جميع أجاء الجمهوري باعتبارها العاصمة الإدارية للدولة ، والتي تجمع فيها الوظائف الإدارية الهامة بالدولة، والتي تتمثل في الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركة الكبيرة.

التوزيع الجغرافى لمبانى السكن والعمل فى حضر المحافظات عام ١٩٩٦

المحافظة	سكن	عمل
القاهرة	٣٤٩١٨٧	٣٢٣٦٣
الإسكندرية	٢٠٩٣١	١٧٨١٣
بور سعيد	١٩١٣٣	٣٦٣١
السويس	٢٩٨١٠	٢٨٨٧
دمياط	٣٠٢٨٠	٣٣٥٨
الدقهلية	١٢٩٩٦٤	٨٨٢٦
الشرقية	١١١٨٥٩	٩٢٤٤
القليوبية	٩٩٢٤٠	٥٧٩٢
كفر الشيخ	٦٢٤١٤	٤٤٥٥
الغربية	١٠٥٧١٠	٧٤١٠
المنوفية	٧٠٤٥١	٤٨٦٢
البحيرة	٩٨٢٢٧	٧٨٥٤
الأسماعيلية	٣٧٥٧٩	٣٢٤٥
الجيزة	١٨١٢٤٥	٩٤١٦
بنى سويف	٦٠١٦٦	٣١٣٢
الفيوم	٥٤٣٢٦	٣٢١٢
المنيا	٨٣٠٦١	٥٤٧٢
أسيوط	٨١١٢٥	٥١٣٢
سوهاج	٧٣٢٧٤	٤٧٩٩
قنا	٦٦٦٤٦	٤٧٨٩
أسوان	٦٠٥٨١	٦١٧٠
البحر الأحمر	١٩٩٤١	٢٧٦٥
الوادى الجديد	٨٠٨٤	١٣٣٦
مطروح	٢٤٣٠٩	٣٦١٢
شمال سيناء	١٩٧٧٨	٢٢٣٧
جنوب سيناء	٣٠٢١	١٠٤٥
الجملة	١٩٠٠٣٤٢	١٦٤٨٥٧

٥- **المباني السكنية حسب النوع فى الحضر:**

يعنـي بهـا الوحـدة السـكنية أن تكـون(شـقة – فـيلا – بيـت ريفـي) ويوضح الجدول المرفق التوزيع الجغرافي للأنواع المختلفة للمبني السكني علي حضر المحافظات والذي يتضح منه ما يأتى.

أ- أن مدينة القاهرة كانت أولي المدن من حيث إجمالي عدد الشقق؛ إذ تضم ما يزيد عن ٢ مليون شقة.

ب- أن مدينـة الإسكندرية كانـت أولـي المـدن مـن حيـث إجمـالي عـدد الفيلات المقامـة بهـا، ولا شك فـى أن ارتفـاع الفيلات بمدينـة الإسكندرية علـى هذا النحو جاء نتيجـة التعمير المستمر للساحل الشمالي غرب الإسكندرية، والذي غالباً ما تملكه صفوة المجتمع وكبار رجال الأعمال والذين يفضلون هذا النمط السكني المريح.

ج- جاءت محافظة قنا في المركز الأول من حيث ارتفاع عدد البيوت الريفية، إذ تضم ٦٢٧٠٨ بيت ريفي. ومن الملاحظ أن عدد البيوت الريفية حضر محافظـات الصـعيد أكثر مـن عـدد البيـوت الريفيـة فـي حضـر محافظـات الـدلتا. وعلـي العكس مـن ذلـك نجـد أن عـدد الشـقق والفيلات فـي حضـر محافظـات الـدلتا أعلـي مـن حضـر الصـعيد (باسـتثناء حضـر محافظـة الجيزة) نتيجة لتأثيرها الواضح بقربها من مدينـة القاهرة ، حيث يميل نمط العمران بها إلي النمط السائد في مدينة القاهرة العاصمة.

التوزيع الجغرافى للمبانى السكنية حسب النوع فى حضر المحافظات عام ١٩٩٦

المحافظة	شقة	فيلا	بيت ريفي
القاهرة	٢٠٠٠٤١٣	٦٥٥٤	١٣٠٢٥
الإسكندرية	١٠١٢٨٦١	١٤٤٧٥	١٣١١٠
بور سعيد	١٣٧٥٤١	٨٥٠	٢٦٥٦
السويس	١١٤٩٠٤	١٠٨٠	١٥٤٣
دمياط	٩٣٦٣٧	٢٢٩	٥٥٧
الدقهلية	٣٤٥١٢٩	٤٧٥	١٦٨٨٤
الشرقية	٢٦٥٣٠٩	١٩٤٧	٢٨٤٧٢
القليوبية	٣٦٢٦٠٦	٧٠٧	١٠٢٣٨
كفر الشيخ	١٣٠٦٦٥	١١٦	١٣٩٤٣
الغربية	٣١٠٣١٩	٢٩٧	٨٦٦١
المنوفية	١٣٩٢٣٢	٧٥٤	٢٩٠٥٣
البحيرة	٢١٣٠٨٨	١٨٣	١٧٤٠٠
الإسماعيلية	٨١٨٧٦	٨٢٥	٨٩٨٣
الجيزة	٨١٣٨٠٦	٣٠٩٠	١٩٤١٨
بنى سويف	٧٧٧٤٥	٢٣٢	٢٢٩٦٤
الفيوم	٩١٩٩٨	٩٢	٢٤٩٨٠
المنيا	١٢٨٠٥٢	٢٧٢	٣٧٧٨٠
أسيوط	١٤١٣٩٤	١٥٧	٣٥٥١٣
سوهاج	١٣٢٩٤٩	١٧٩	٢٢٢١٦
قنا	٧٧٠٨٠	٢١٨	٥٢٧٣١
أسوان	٥٢٦٨٩	٢١٥	٤٩٢٨٣
الأقصر	٢٧٥٣٨	٥٢	١٦٢٧٢
البحر الأحمر	٢٧١٦٠	٣٤١	١٤٣٤
الوادى الجديد	٩٣٢٤	٢٨	٧٦٥٩
مطروح	١٩٢١٢	٤٧٩٢	١٠٠٩٧
شمال سيناء	٢٣٢٤٩	٣١٦	١٠٠١٢
جنوب سيناء	٦٨٠٦	٧٨	١٢١٧
الجملة	٦٨٣٦٥٨٢	٣٨٥٥٤	٤٧٦١٠١

٦- المباني السكنية حسب نوع الملكية:

تختلف نوع ملكية المباني المعدة للسكن ما بين ملكية حكومية؛ أي ملك للدولة، أو ملكية خاصة أي ملك للأفراد، وقد تكون ملكية الأفراد لفرد واحد أو ملكية مشتركة لعدد من الأفراد في نفس الوقت، وتختلف نوع الحيازة للوحدة السكنية، بمعني هل الوحدة السكنية التي يقطنها الأفراد ملك لهم أم أن حيازتهم للوحدة السكنية لا تزيد عن مجرد الإيجار والانتفاع المؤقت، إذ تكون الوحدة السكنية ملك للغير، ويوضح الجدول المرفق نوع الملكية (حكومية – خاصة) للوحدات السكنية في حضر المحافظات كما يلى:

أ- أن جملة عدد الوحدات السكنية التى تملكها الدولة قد بلغت ١٠٩٣١٨ وحدة سكنية ، بينما بلغ عدد الوحدات السكنية التى يملكها الأفراد ٢٣٦٩٢٥٠ وحدة سكنية بما يمثل ٩٥.٥ % من جملة عدد الوحدات السكنية فى حضر الجمهورية.

ب- أن محافظة القاهرة تضم أكبر عدد من الوحدات السكنية الحكومية (٢٦٦٧٤) بما يمثل ٢٤ % من جملة الوحدات الحكومية فى حضر الجمهورية.

ج- أن محافظة القاهرة هى أيضا أولى المحافظات فى عدد المبانى السكنية الخاصة، إذ تضم ٣٨٣٠٦١ مبنى، بما يمثل ١٦ % من جملة المبانى الخاصة بحضر الجمهورية.

التوزيع الجغرافي للمباني السكنية حسب نوع الملكية فى الحضرعام ١٩٩٦

المحافظة	حكومى	خاص
القاهرة	٢٦٦٧٤	٣٨٣٠٦١
الإسكندرية	١١٢٨٦	٢٣٧٣٠٨
بورسعيد	٦٥٣٢	١٦٧٢٠
السويس	٤٧٨٥	٢٨١٤٦
دمياط	١٢٩٩	٣٤٥٣١
الدقهلية	٢٩٥٦	١٤٧١١٩
الشرقية	٥٧٥٥	١٢٩١٧٥
القليوبية	٥١٧٣	١١١٩٠٢
كفر الشيخ	٢٧٢٧	٦٩٠٤٧
الغربية	٢٥٠٣	١١٩٣٠٢
المنوفية	٣٢٠٤	٧٩٦٤٦
البحيرة	٢٥٨٦	١٠٥٤٣٤
الإسماعيلية	٤٢٣٣	٣٩٢٧٧
الجيزة	٧٧١١	٢٠٩٨٢٤
بنى سويف	١٤١٢	٦٤٨١١
الفيوم	١٤٠٨	٦٠٤٢٩
المنيا	١٩٤٨	٩٢٢٧١
أسيوط	١٧٦٦	٩٦٧٦٤
سوهاج	١٧٩٨	٨٨٠٤٢
قنا	١٦٩٢	٨٠٢٨٦
أسوان	٣٣٠٠	٦٩٤٣٨
الأقصر	٩٨٧	٢٧٥٠٦
البحر الأحمر	٢٨٨٤	٢٠٢٤٢
الوادي الجديد	١١٠٠	٩١١٦
مطروح	٨٨٩	٢٦٥٩٦
شمال سيناء	٢١٠٨	٢١٤٧٣
جنوب سيناء	١٦٠٢	١٧٨٤
الجملة	١١٠٣١٨	٢٣٦٩٢٥٠

٧- المبانى السكنية حسب الاتصال بشبكة الخدمات:

يعتبر توفر إمكانية اتصال المبنى السكنى بشبكة الخدمات التى توفرها الحكومة من أهم الأساسيات التى يجب توفيرها لتشجيع الأفراد على استغلال الوحدة السكنية . وتتمثل شبكة الخدمات فى المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحى . ولا شك أن مدى توافر مثل هذة الخدمات يختلف من محافظة لأخرى ، بل يختلف بين الأجزاء المختلفة بالمحافظة، ويوضح الجدول المرفق التوزيع الجغرافى للوحدات السكنية المتصلة بالشبكة العامة للمياة والكهرباء والغاز والصرف الصحى فى حضر المحافظات عام ١٩٩٦ كما يلى:

أ- أن٨٠.٣ % فقط من إجمالى عدد الوحدات السكنية متصلة بالشبكة العامة للمياة، و٨٩.٥ % متصلة بشبكة الكهرباء، و٥١.٦ % متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحى.

ب- أن محافظة البحر الأحمر هى من أقل المحافظات من حيث ارتباط الوحدات السكنية بها بالشبكة العامة للمياة(٥٣ %) وأن محافظة بورسعيد هى أقل المحافظات من حيث ارتباط وحداتها بشبكة الكهرباء(٦٣.٨ %) وأن محافظة البحر الأحمر أيضا هى من أقل المحافظات من حيث ارتباط وحداتها بشبكة الصرف الصحى (٦.٢ %).

ج- أن محافظة القاهرة هى المحافظة الوحيدة التى تتمتع وحداتها السكنية بالارتباط بشبكة الغاز الطبيعى، وإن كانت نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الغاز لا تزيد عن ١٥ % فقط من جملة الوحدات السكنية بمحافظة القاهرة.

د- أن محافظات الوجه البحرى تتمتع بشبكة جيدة من الخدمات ، فى حين نجد أن محافظات الوجه القبلى ومحافظات الحدود تعانى من النقص الواضح فى توفر هذه الخدمات.

التوزيع الجغرافى للمبانى حسب ارتباطها بشبكة الخدمات فى حضر المحافظات

المحافظة	المياة	%	الكهرباء	%	المجارى	%	الغاز	%	عدد المبانى
القاهرة	٣٤٠٠٣٨	٨١.٨	٣٧٦٠١٦	٩٠.٤	٣١٦٩٩٣	٧٦.٢	٦١٨٢٩	١٤.٨	٤١٥٨٣٣
الأسكندرية	٢٢٠٤٢٩	٨٧.٠	٢٢٤٥٤٩	٨٨.٧	١٤٨٢٧٨	٥٨.٦	٠.٠	٠.٠	٢٥٣٢٢٥
بورسعيد	١٦٧٢٩	٦٤.٥	١٦٥٦٤	٦٣.٨	١٤١٤٩	٥٤.٥	٠.٠	٠.٠	٢٥٩٤٥
السويس	٣٠٢٤٥	٨٧.٤	٣١٠٣٤	٨٩.٧	٢٣٦٤٤	٦٨.٣	٠.٠	٠.٠	٣٤٦٠٢
دمياط	٣٣٢٨٧	٩٢.٠	٣٣٦٥٨	٩٣.٠	٢٥٣٦٣	٧٠.١	٠.٠	٠.٠	٣٦١٩٨
الدقهلية	١٣٥١٤٩	٨٩.٤	١٣٩٩١٤	٩٢.٦	١١١٥٧٠	٧٣.٨	٠.٠	٠.٠	١٥١٠٩٧
الشرقية	١١٠٦١٧	٨١.٠	١٢٢٢٠١	٨٩.٤	٨٤٣٠٧	٦١.٧	٠.٠	٠.٠	١٣٦٦٣٤
القليوبية	٨٩٣٥٠	٧٥.٥	١٠٢٧٧٧	٨٦.٩	٦٠٩٥١	٥١.٥	٠.٠	٠.٠	١١٨٣٣٥
كفر الشيخ	٥٧٧٨٥	٨١.٣	٦٣٨٠٣	٨٩.٨	٤٤٢٠٢	٦٢.٢	٠.٠	٠.٠	٧١٠٤٤
الغربية	١٠٥٨٣٧	٨٥.٩	١١٦١٠٩	٩٤.٣	٨٧٢١١	٧٠.٨	٠.٠	٠.٠	١٢٣١٦٧
المنوفية	٦٦٦٤٨	٧٩.٩	٧٥٨٨٩	٩١.٠	٢٢٤٦٣	٢٦.٩	٠.٠	٠.٠	٨٣٤٣٩
البحيرة	٨٦٦٥٦	٧٨.٨	١٠٣٢٣٧	٩٣.٩	٤٨٠٦٥	٤٣.٧	٠.٠	٠.٠	١٠٩٩٨٧
الأسماعيلية	٣٤١٠٠	٧٦.٦	٤٠٦١٤	٩١.٢	٢٢٩١٧	٥١.٥	٠.٠	٠.٠	٤٤٥١٣
الجيزة	١٦٥١١٦	٧٥.٣	٢٠١٢٨٦	٩١.٨	١٤٤٢٠٨	٦٥.٨	٠.٠	٠.٠	٢١٩٢٢٦
بنى سويف	٥٠٧٨٦	٧٦.٣	٥٨٩٥٤	٨٨.٦	١٤٣٤٧	٢١.٦	٠.٠	٠.٠	٦٦٥٢٢
الفيوم	٤٩٤٣٦	٧٩.٤	٥٥٠٣٧	٨٨.٤	٢٧٤٥١	٤٤.١	٠.٠	٠.٠	٦٢٢٤٢
المنيا	٧٣٤٩٦	٧٧.٦	٨٥٢٥٦	٩٠.٠	١٥٨٨٦	١٦.٨	٠.٠	٠.٠	٩٤٧٠٣
أسيوط	٧٤٧١٢	٧٥.٥	٨٣٣٨٨	٨٤.٢	١٤١٦٠	١٤.٣	٠.٠	٠.٠	٩٨٩٨١
سوهاج	٦٩٠٣٠	٧٥.٨	٧٨١٣٦	٨٥.٨	١٤٩١٦	١٦.٤	٠.٠	٠.٠	٩١١٠٢
قنا	٦١٣٠٢	٧٤.٢	٧١٩٠١	٨٧.٠	١١٤١٣	١٣.٨	٠.٠	٠.٠	٨٢٦١١
أسوان	٦٢٠٣٩	٨٤.٤	٦٥٣١٠	٨٨.٩	٢٢٥٩٤	٣٠.٧	٠.٠	٠.٠	٧٣٤٨٢
الأقصر	٢٢٤٤٩	٧٨.٣	٢٦١٥١	٩١.٢	٦٠٥٦	٢١.١	٠.٠	٠.٠	٢٨٦٦١
البحر الأحمر	١٣٣٣٦	٥٣.٠	٢٠٨٧٩	٨٣.٠	١٥٥٦	٦.٢	٠.٠	٠.٠	٢٥١٦٢
الوادى الجديد	٨٧١٤	٧٤.٠	٨٨٩٤	٧٥.٥	٧٠٩٤	٦٠.٣	٠.٠	٠.٠	١١٧٧٤
مطروح	١٧٤٢٢	٦٢.٦	٢٣٣٠٢	٨٣.٧	٣١٦٩	١١.٤	٠.٠	٠.٠	٢٧٨٣٢
شمال سيناء	٢١١٩٥	٨٨.٧	٢١٧٣٠	٩١.٠	١٥٧٥	٦.٦	٠.٠	٠.٠	٢٣٨٨٣
جنوب سيناء	٣٢١٢	٨٤.٠	٣٥٢٢	٩٢.١	٢٠٠٥	٥٢.٤	٠.٠	٠.٠	٣٨٢٤
الجملة	٢٠١٩١١٥	٨٠.٣	٢٢٥٠١١١	٨٩.٥	١٢٩٦٥٤٣	٥١.٦	١٤.٨		٢٥١٤٠٢٤

ثالثاً: العمران الريفي بالأراضي المصرية:

١- التوزيع الجغرافي للقرى

يختلف نمط العمران في المناطق الريفية عن نمط العمران في الحضر، سواء في الشكل والإمكانيات والوظيفة والتخطيط ومادة البناء، وغير ذلك من الخصائص الأخري. ويأخذ العمران في الريف نمطاً مختلفاً من حيث التوزيع الجغرافي عما هو عليه الحال في الحضر، إذ يتميز العمران الحضري بالتركز الشديد في بقع صغيرة عادة ترتفع كثافتها السكانية ، في حين يتميز العمران الريفي بالانتشار والتبعثر سواء علي شكل قري أو نجوع أو كفور والتي تتميز بدرجة انتشار في محتواها العمرانى عما هو الحال فى القرى، خاصة القرى الكبيرة المركزية ، مما يزيد من صعوبة إدارة وتوفير الخدمات الضرورية لهذه المناطق، فهي تفتقر للقري التي تربطها بالمدن والقري الكبري ، وقد تحول مياه الأمطار في الشتاء إلي الوصول الي تلك المناطق السكنية المبعثرة والتى نادرا ما تتمتع بشبكة من الطرق.

ويوضح الجدول المرفق للتوزيع الجغرافي للقري والنجوع والكفور علي مستوي محافظات الجمهورية طبقاً للتعديل الإداري الأخير، والذي يتضح منه ما يلي:

أ- بلغ عدد القري في مصر ٣٦٨٠ قرية و ٢٤٥٩٤ تابعا (نجوع وكفور) موزعة على محافظات الجمهورية المختلفة.

ب- تضم محافظة البحيرة أكبر عدد من القري والتي تبلغ عددها ٤٨٦ قرية وأكبر عدد من التوابع (٥١٧٢) تابعا ما بين النجوع والكفور.

ج- علي العكس من محافظة البحيرة نجد أن محافظة جنوب سيناء تضم أقل عدد من القري والبالغ ٨ قرى فقط ، بينما لا تضم أي عدد من التوابع.

التوزيع العددي للقري والتوابع في محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد القرى	عدد التوابع
دمياط	٨٩	٥٤٥
الدقهلية	١٠٩	٤٤٥
البحيرة	٤٨٦	٥١٧٢
كفر الشيخ	٢٤٩	١٦٩٥
الغربية	٣١٥	١١٩٤
المنوفية	٣٨١	٨٩٣
القليوبية	١٩٥	٩٠١
الشرقية	٨٢	٤٤٩٣
الإسماعيلية	٢١	٩١
الجيزة	٢٠٦	٥٦١
الفيوم	١٩٩	١٦٢١
بني سويف	٢٥٨	٦٨٦
المنيا	٥٧	١٤٦٣
أسيوط	٢٣٧	٦٨٠
سوهاج	٢٦٩	١٢١٧
قنا	٢٥٤	١٥٦٠
أسوان	١٢٠	٤٨٧
مطروح	٤٣	١٨٢
الوادي الجديد	١٧	١١٠
ش سيناء	٨١	٥٦٨
ج سيناء	٨	-
البحر الأحمر	١٢	-

٢- وظائف المباني في الريف المصرى:

لا تختلف كثيراً وظيفة المبني في الريف عن وظيفة المبني في الحضر، كما هو موضح بالجدول المرفق، إذ قد يستخدم المبنى للعمل فحسب، أو للسكن فحسب، أو تكون وظيفتة مزدوجة تضم الأمرين معاً. ويأتي الاختلاف في نوعية المبني السكني في عدد الطوابق ومادة البناء والتقسيم الداخلي والخارجي، إذ ينتشر نمط الفيلات والمباني الشاهقة في الحضر، فى حين تنتشر البيوت الريفية البسيطة في الريف.

كذلك تختلف مباني العمل حسب نوع العمل، إذ تنتشر الهيئات الحكومية والفنادق الكبرى والمسارح والسينمات والجراجات في المدن، بينما تختلف نوعية العمل الذي يمارس داخل المنشأة في الريف، والذي عادة ما يكون مسجد صغير أو وحدة صحية أو جمعية زراعية، حتي المصانع الكبرى المقامة داخل المدن الكبرى أو علي حدودها، إذ غالباً ما ينحصر نشاط المصانع في الريف علي المنتجات التي تعتمد علي المحاصيل الزراعية.

٣- المباني حسب نوع مادة البناء فى الريف:

مع اختلاف نمط العمران في الريف سواء المباني المستخدمة للسكن أو المستخدمة للعمل تختلف مادة البناء المستخدمة في البناء ، والتي تتنوع ما بين المسلح والطوب النيئ والأخشاب والصاج وغير ذلك من المواد الأخري .

والجدول المرفق يوضح التوزيع الجغرافي للمباني حسب نوع مادة البناء والذي يتضح منه ارتفاع عدد المباني التي تستخدم مادة الطوب النيئ أو الطين كمادة بناء أساسية ، وهو أمر طبيعي كنتيجة لانتشار البيوت ذات الطابع الريفي ، التي غالبا ما تتسم بالبساطة خصوصاً وأن أغلبها يتكون من طابق واحد فحسب وهو ما تتحمله مادة البناء البسيطة كالطين والطوب النيئ .

التوزيع الجغرافي للمباني في ريف الجمهورية حسب وظيفة المبنى عام١٩٩٦

المحافظة	سكن	عمل	الجملة
دمياط	٩١٠٧٩	٥٢٥٧	٩٦٣٣٦
الدقهلية	٤٧٠٢٨٢	١٧٣٩٣	٤٨٧٦٧٥
الشرقية	٤٥٠٣٢٨	٢٤٢٤١	٤٧٤٥٦٩
القليوبية	٢٧٤١٤٢	١١٤٩١	٢٨٥٦٣٣
كفر الشيخ	٢٥٦٦٥٠	١١٥١٧	٢٦٨١٦٧
الغربية	٣٧٠٩٣٦	١٤٩٠٠	٣٨٥٨٣٦
المنوفية	٣٧٤٩١٠	١٤٦٥٣	٣٨٩٥٦٣
البحيرة	٤٤٠٧٢٩	٢٣٨١٨	٤٦٤٥٤٧
الإسماعيلية	٦٩٨٩٤	٤٨٨٢	٧٤٧٧٦
الجيزة	٢٨١٩٧٦	٩٠٣٥	٢٩١٠١١
بنى سويف	٢٦٠٩٦٨	٧٩٠٩	٢٦٨٨٧٧
الفيوم	٢٤٨٢٠٧	١٠٢٤٥	٢٥٨٤٥٢
المنيا	٤٥٩٩٣٧	١٦٩٥١	٤٧٦٨٨٨
أسيوط	٢٨٥٥٢١	١٤٠٢٥	٢٩٩٥٤٦
سوهاج	٣٥١٧٢٣	١٣٨٩٦	٣٦٥٦١٩
قنا	٢٩٩٨٤٩	١٠٣٤٥	٣١٠١٩٤
أسوان	٩٤٣٢٦	٦٠٩٩	١٠٠٤٢٥
البحر الأحمر	٣٧٠٠	٩٤٤	٤٦٤٤
الوادي الجديد	١٢٣٩٨	١٤٦٥	١٣٨٦٣
مطروح	٢٠٥١٣	١٨١٢	٢٢٣٢٥
شمال سيناء	١٠٦٠٨	١٣٠٧	١١٩١٥
جنوب سيناء	٤٧٦١	٦٥١	٥٤١٢
الجملة	٥١٣٣٤٣٧	٢٢٢٨٣٦	٥٣٥٦٢٧٣

التوزيع الجغرافى للمبانى السكنية فى الريف حسب مادة البناء

المحافظة	مادة البناء	
	مسلح	طوب نيىء أو طين
دمياط	٢٧٢١١	٢٢٠٣
الدقهلية	١١٣٩٦٤	١١٩٢١١
الشرقية	١٠٥٤٧٨	٣٠٦٩٣٨
القليوبية	٨٩٦٢٩	٨٧١٢١
كفر الشيخ	١٧٦٢١	٢٧٧٥٣
الغربية	٩٠٧٩٦	٩٨٠٣٨
المنوفية	٩٠٧٣٧	٢٢٩٢٧٤
البحيرة	٤٦٢٤٦	٤٥٧٩٣
الأسماعيلية	١١٠٩٧	٢٩١٢٢
الجيزة	٥٧٤٠٩	٤٨٢٦٦
بنى سويف	٤١٢٣	١٢٩٠٢٠
الفيوم	٦٦٦٦	٩٥١١٤
المنيا	٩٩٥١	٢٧١٧٦٠
أسيوط	٢٣٧٠٣	٥٩٩٦٢
سوهاج	٥٦٢١٧	١٠١٢٤٦
قنا	٢٨٤٩٠	١٧٦٧٤٣
أسوان	٥٥٩٩	٧٠٨٠٦
الأقصر	٣٣٤٠	٣٦٨٠٣
البحر الأحمر	٢٥٧٠	١٦٣
الوادى الجديد	٨٣٠	١٤٣٢٠
مطروح	٣٧٢٥	١٢٠٥
شمال سيناء	٢٥٨٥	٦٣٣
جنوب سيناء	٤٧٩	٩٤٩
الإجمالى	٧٩٨٤٦٦	١٩٥٢٤٤٣

٤- المباني السكنية حسب النوع:

تختلف نوعية المبني السكني في الريف عن الحضر، إذ تنتشر نمط الفيلات والعمارات الشاهقة والشقق المستقلة في الحضر في حين تنتشر البيوت الريفية والمساكن الجوازية (وهي الأماكن غير المعدة للسكن ولكنها تستخدم للسكن) والجدول المرفق يوضح التوزيع العددي لنوع المباني السكنية في القطاع الريفي بالمحافظات، إذ يتضح أن نمط البيوت الريفية هو النمط السائد في المحافظات الريفية يليها الشقق ثم الفيلات بأعداد قليلة والتي يسكنها فى الأغلب الأعيان وأصحاب المزارع الكبري.

المبانى السكنية فى الريف حسب النوع

المحافظة	شقة	فيلا	بيت ريفى
دمياط	١٦١٤٢٨	١٤٥	٦٠٢١
الدقهلية	٤١٦٨٩٩	١٠١٩	٢١٠٤٥٨
الشرقية	٢٦٤٩٤١	١٣٧١	٣٧٥٢٩٢
القليوبية	٢٨٤١١٠	٩٥٥	١٤٦٦٢٣
كفر الشيخ	٢٠٦٧٨٥	٣٠٦	١٣٨٤٨٩
الغربية	٣١٠٩٧٢	٨٨٢	١٨٨٢٨٧
المنوفية	١٩٥٩١٣	١١٤٤	٢٩١٤٦٣
البحيرة	٢٥٣٣٠٧	١٣١٧	٣٠٠٥٦٣
الأسماعيلية	٢٣١٧٦	٣٠٣١	٤٤٢٩٣
الجيزة	٣١٥٦٣٠	١٣٣٠	١٦٣٣٥٧
بنى سويف	١٤٤٤٢	٤٣٧	٢٦٢١٢٩
الفيوم	٢٦٣٨٨	٥٧٤	٢٥٣١٩٤
المنيا	١٧١٤١	٧٧٠	٥٠٧٦٧٥
أسيوط	٤٣٠٠٥	٤١٨	٣١٠٨٤١
سوهاج	٦١٦٢٤	٤٢١	٣٣٣٥١٩
قنا	٦١٣٢٤	٦٢٧	٣٢٢١٥٥
أسوان	١٦٥٠٢	٢٥٣	١٠٩٢٧٧
الأقصر	٢٦٥٧	٤٧	٤٢٠٠٣
البحر الأحمر	٦٧٠٩	٥٧٢	٥١
الوادى الجديد	٥٢٨	١٤	١٧١٨٤
مطروح	٤٢٦٦	١٤٢٢	١٦٣٤٠
شمال سيناء	١٩٦٦	٧	٦٤٩٦
جنوب سيناء	٤٢١	٦	٣٩٨٥
الجملة	٢٦٩٠١٣٤	١٧٠٦٨	٤٠٤٩٦٩٥

رابعاً: المجتمعات العمرانية الجديدة:

١- المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر:

تعد المجتمعات العمرانية الجديدة المتنفس الوحيد للخروج من الوادى الضيق إلى رحاب الصحراء لتحقيق هدف إعادة توزيع السكان وتخفيض الكثافة العالية التى تعانى منها المدن القديمة والتى يتعذر التوسع العمرانى بها إلا على حساب الرقعة الزراعة ، لذا صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، وتتلخص أهم أهداف إقامة المجتمعات العمرانية الجديد على الوجه التالى:

أ- زيادة الحيز المأهول من المسطح الكلى للدولة ، وإعادة توزيع السكان وإحداث خلخلة فى الكثافة السكانية للدولة.

ب- خلق فرص عمل جديدة فى مناطق جديدة .

ج- الإسهام فى حركة التنمية الصناعية والزراعة بمصر ، وذلك بإستغلال الإمكانات البيئية المتاحة فى الصحراء الواسعة على جانبى الوادى والدلتا .

د- وفى البداية وضعت مجموعة من المعايير عند اختيار مواقع هذه المدن تحقيقاً للأهداف المطلوبة ، وتتمثل أهم الأسس التى عليها سيتم اختيار مواقع المدن الجديدة فيما يلى :

هـ- المسافة بين المدينة الأم والمدينة الجديدة.

و- قرب موقعها من شبكة الطرق .

ز- صلاحية الموقع للتعمير باقتصاديات معقولة .

ح- توفر مصادر المياه والطاقة .

ط- القرب من المناطق المكتظة سكانياً .

ي- التوسع العمرانى فى المناطق الصحراوية على أطراف المعمورة من الوادى والدلتا .

وطبقاً لما سبق تم تحديد القيمة الاستثمارية المطلوبة، وذلك للبدء فى إنشاء مدن الجيل الأول والتي يوضحها الجدول المرفق وكذلك قيمة المنفذ منها حتى ١٩٩٦/٦/٣٠؛ وتشمل إنشاء البنية الأساسية كالطرق والكباري ومشروعات المياه والصرف الصحى والكهرباء والاتصالات، كذلك تشمل خدمات التعليم والمراكز التجارية والمجمعات الصناعية.

بيان بإجمالى الاستثمارات المنفذة حتى ١٩٦٦ لمدن الجيل الأول

المدينة	الاستثمارات المخططه	المنفذ حتى ١٩٩٦
العاشر من رمضان	٦٥٨٨٠٠٠	١٠٠٦١٦١
السادس من اكتوبر	٤٦١٢٠٠٠	١٤٤٠٨٩
السادات	٦٥٨٨٠٠٠	٤٦٨٠٣٠
١٥ مايو	١٩٧٧٠٠٠	٦٣٦٩٠٩
برج العرب	٦٧٢٠٠٠٠	٤٥٨١٧٣
دمياط الجديدة	٣٥٥٨٠٠٠	٣٧٥٧٩٦
الصالحية	٩٢٢٠٠٠	٩٩١٣٠
الإجمالى	٣٠٩٦٥٠٠٠	٤٤٨٨٢٥٢

٢- التوزيع الجغرافي للمدن الجديدة:

تأخذ المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر خمسة أنماط رئيسية هى:

النمط الأول: المدن المستقلة:

وهي مدن مستقلة فى اقتصادياتها وتلبية احتياجات سكانها وتتمثل في مدن العاشر من رمضان، السادات، العامرية، السادس من أكتوبر.

النمط الثانى: المدن غير المستقلة:

وهي مدن تعتمد فى تلبية احتياجات سكانها على المدن الكبرى وتتمثل في مدن ١٥ مايو، السلام، العبور.

النمط الثالث: توأمة المدن:

وهي تتمثل فى توأمة المدن القديمة بمدن جديدة تحمل نفس الاسم مثل مدينة المنيا الجديدة، مدينة الأقصر الجديدة، مدينة الإسماعيلية الجديدة، مدينة دمياط الجديدة، مدينة بنى سويف الجديدة، مدينة أسيوط الجديدة، مدينة سوهاج الجديدة.

النمط الرابع : المدن التى تقام بهدف استخدام بعض الموارد الطبيعية المتاحة فى الصحراء مثل : مدينة مجمع الألومنيوم بنجع حمادى، المجمع الجديد فى أبى طرطور، مدينة الخدمات بالصالحية الجديدة.

النمط الخامس : التجمعات الحضرية التى تحيط ببعض المدن الكبرى مثل التجمع المحيط بمدينة القاهرة مثل القاهرة الجديدة – الأمل بدر – الشروق – السلام، التجمعات

المحيطة بالإسكندرية مثل مدينة برج العرب، الصالحية بمحافظة الشرقية، العبور بمحافظة القليوبية، النوبارية بمحافظة البحيرة.

٣- المدن الجديدة ومشكلة السكان فى مصر:

تعتبر زيادة الحيز المأهول من المسطح الكلى للدولة، وإعادة توزيع السكان بما يسمح بتخلخل الكثافة السكانية فى المناطق المكتظة بالسكان هو من أهم أهداف إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة إلا أنه طبقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ يتضح أن الاستيعاب السكانى فى المدن الجديدة متواضع جداً إذا ما قورن بالطاقة الاستيعابية أو بالمتوقع استيعابه فى هذه المدن عام ٢٠٠٠ كما هو موضح بالجدول المرفق، حيث تشير بيانات تعداد ١٩٦٦ إلى أن إجمالى السكان بالمدن الجديدة بلغ ٢٥١ ألف نسمة بنسبة ٤.١ % من الطاقة الاستيعابية المتوقعة لهذه المدن.

الحجم السكاني الفعلي والمتوقع للمدن الجديدة

المدينة	المساحة (كم٢)	عدد السكان المتوقع	عدد السكان الفعلي	الفعلي/ المتوقع%
العشر من رمضان	٣٨٨	٥٠٠٠٠٠	٤٧٨٣٩	٩.٦
السادس من أكتوبر	٣٦٠	٥٠٠٠٠٠	٣٥٤٧٧	٧.١
السادات	٦٣٥	٥٠٠٠٠٠	١٩٢٠٩	٣.٧
١٥ -مايو	٣٧.١	٢٥٠٠٠٠	٦٥٨٦٥	٢٦.٣
برج العرب	٢٢٠	٢٥٠٠٠٠	٧٠١٦	٢.٨
دمياط الجديدة	١٠٠	٢٥٠٠٠٠	٦٥١٧	٢.١٦
الصالحية	١٩.٣	٢٥٠٠٠٠	٨١٣٣	٣.٣
بنى سويف الجديدة	٣٩.٩	١٢٠٠٠٠	٢٠٣	٠.٢
المنيا الجديدة	٨٤	١٢٠٠٠٠	٦٨	٠
أسيوط الجديدة	١٦.٨	١٢٠٠٠٠	٠	٠
سوهاج الجديدة	٣.٤	٢٥٠٠٠٠	٠	٠
أسوان الجديدة	٤.٣	٢٥٠٠٠٠	٠	٠
العبور	٤٣	٢٥٠٠٠٠	٩٩١	٠.٤
بدر	٦٩.٣	٢٥٠٠٠٠	٢٤٨	٠.١
الأمل	١٨٩	٢٥٠٠٠٠	٠	٠
النوبارية	٣٨.٣	٢٥٠٠٠	٢٤٩٢٤	١٠
تجمعات الطريق الدائري	٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٣٤٨١٩	١.٧
الجملة	٢٣٣١.٤	٦١٣٥٠٠٠	٢٥١٣٠٩	٤.١

خامساً: السكن العشوائي في مصر:

١- تاريخ ظهور العشوائيات:

خلال القرن التاسع عشر تطورت المدن المصرية تطوراً سريعاً وبمعدلات مرتفعة، حتى أنه قد أطلق عليه (الانفجار الحضرى) تعبيراً عن الطبيعة الحادة السريعة لهذا التطور. وقد ارتبط بهذا النمو السريع اختلال فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر، فازدادت الفجوة بينهما، وتدهورت أوضاع الريف فكانت المدينة بؤرة جاذبة لسكان الريف.

وتشير بعض الدراسات إلى أن العشوائيات قد ظهرت نتيجة لحركة التطوير التى سعى بها الخديوى إسماعيل إلى تجديد الطرق بالقاهرة، وهو ما استدعى هدم مجموعة كبيرة من المنازل لشق هذه الطرق ، مما اضطر سكان هذه المناطق (وكان أغلبهم من الفقراء) إلى النزوح إلى أطراف القاهرة، وبنوا أكواخا وأكشاك كانت نواة حقيقية لظهور العشوائيات فى المجتمع المصرى بينما لجأ بعضهم لسكنى المقابر.

أما ظهور الأحياء العشوائية، فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أرتفعت أسعار مواد البناء وتوقفت حركة البناء وازدادت حركة الهجرة من الريف إلى المدن، حيث بدأت المناطق العشوائية فى الظهور خصوصاً على أطراف المدن الكبرى على حساب الأرض الزراعية. وتعد عزبة الدقى وعشش الترجمان هى أقدم أشكال النمو العشوائى، ومع دخول مصر فى مرحلة الانفجار السكانى التى بدأت عام ١٩٤٧، وانخفاض معدل النمو العمرانى بسبب الحرب العربية الإسرائيلية ، صاحب ذلك نجاح شريحة من السكان فى الاستيلاء على ارض الدولة والبناء عليها فكانت النتيجة ظهور العشش خاصة فى أطرافها على حساب الأرض الزراعية. وقد تفاقمت حدة المشكلة بعد ارتفاع سعر أراضى البناء الذى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي ورغبة المصريين العاملين بالدول البترولية فى الحصول على أرض للبناء على أطراف المدن.

٢- التوزيع الجغرافي لمناطق الإسكان العشوائي:

الإسكان العشوائى ظاهرة موجودة فى أطراف المدن ، إذ يقوم الأفراد ببناء المساكن بلا أى تخطيط مسبق مما يجعل ترك شوارع رئيسية أمراً نادرا نظراً لارتفاع سعر الأرض ويتم البناء فى مناطق تفتقر إلى مرافق، ثم يقوم السكان بمد المرافق على نفقاتهم

ورغم تدنى مستوى السكن لهذه النوعية التى تمثل حوالى ٨٠ % من مساكن القاهرة ، إلا انها تمثل الحل الشعبى لمشاكل الإسكان بعد وضوح الفشل الرسمى للحلول الحكومية. والمساكن العشوائية غير مرخصة ولم يصدر ببنائها تصريح بناء، لذلك فهى لا تخضع فى بنائها للقواعد والقوانين المنظمة للنمو العمرانى، ويرجع تاريخ الإسكان العشوائى إلى منتصف القرن الماضى، إلا أنها تفاقمت مع أزمة الإسكان الحالية ، ومن أهم أسبابها:

أ- الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.

ب- زحف سكان المدن المزدحمة من المدن إلى الأطراف.

ج- ارتفاع سعر أراضى البناء وتكاليف مواد البناء.

د- استصدار قوانين للعفو عن المخالفات لأحكام قوانين البناء.

هـ- عدم الجدية فى تطبيق عقوبات التشريعات المنظمة للعمران.

وقد أغفلت الخطط القومية على مدى العشرين عاماً الماضية هذه المناطق سواء فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو فى برامج التنمية العمرانية إلى أن تم إنشاء جهاز المشروعات المشتركة بوزارة الإسكان، الذى يقوم بتطوير مناطق الإسكان العشوائى.

وتنتشر ظاهرة الإسكان العشوائى فى جميع محافظات الجمهورية، وتختلف فى مساحتها وأعداد سكانها من محافظة إلى أخرى، وهو ما يوضحه الجدول المرفق الذى يتضح منه مجموعة من النقاط كما يلى:

أ- تضم محافظات الجمهورية ١٠٣٤ منطقة عشوائية موزعة على ٢٤ محافظة، وذلك بعد أن أعلنت محافظتا الوادى الجديد وشمال سيناء أنه ليس بها مناطق عشوائية.

ب- بلغت التكلفة التقديرية لتطوير هذه المناطق ما يقرب من ٥٢٦٧.٦ مليون جنيه.

ج- وصل الحجم السكانى للمناطق العشوائية ١١ مليون و ٥٦١ ألف نسمة، أى ما يقرب من ٢٠ % من سكان الجمهورية.

د- يتركز سكان العشوائيات بنسبة كبيرة فى المناطق الحضرية ، إذ وجد أن المدن تضم ما يقرب من ١٠ ملايين نسمة بنسبة ٣٧ %من جملة سكان المناطق العشوائية بالجمهورية.

هـ- تعتبر محافظة الجيزة هى أعلى المحافظات من حيث حجم سكان المناطق العشوائية، إذ تضم ٢ مليون و ٢٥٩ ألف نسمة، يليها محافظة القاهرة ثم الإسكندرية.

و- تعتبر محافظة الدقهلية هى أعلى المحافظات من حيث عدد المناطق العشوائية، إذ تضم ١٠٩ منطقة يليها القاهرة (٧٩) ثم القليوبية (٦٧) منطقة.

التوزيع الجغرافي للمناطق العشوائية فى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد المناطق العشوائية	المساحة (كم٢)	عدد السكان بالألف	تكلفة التطوير (مليون جنيه)
القاهرة	٧٩	٢٨	٢١٩٣	٩٥٠
الجيزة	٣٢	٤٤	٢٢٥٩	٩٢٤
القليوبية	٦٧	٢٠	٩٣٨	٢٧٩.٧
الاسكندرية	٤١	١٣	١١١٣	٤٩٨
البحيرة	٦٦	١٢	٤٠٤	١٧٩
مطروح	٥	٩	٣١	٢٨
المنوفية	٢٤	١	٣٢	٥
الغربية	٤٧	١٣	٥٨٨	٢٩٧
كفر الشيخ	٤٦	٦	٢٠٩	٧٤
دمياط	٨٦	١٦	١٧٩	٧٣
الدقهلية	١٠٩	٥	٦٤٨	١٣٨
جنوب سيناء	١٢	٦١	٨	٥٤
بورسعيد	٧	١	٧١	٢٨
الإسماعيلية	١٧	٥	١٤٩	١٢٠
السويس	١٤	٢	٤٣	٨٢.٧
الشرقية	٧٠	١٧	٢٩١	٥١.٤
بنى سويف	٥١	٣.٩	١٤٤	٩٥
الفيوم	٢٨	٥	١٠٠	٣٥
المنيا	٣٠	٨	٢٩١	٥٧
أسيوط	٥٠	٦	٤٠١	١٥٩
البحر الأحمر	٢١	٢٨	٦٩	٢٨٧
قنا	٦٦	٦	٢٣	٥٧٨
سوهاج	٣٤	١٣	٣٨١	٥٠
أسوان	٣٣	٣	١٩٣	١٨٠
الأقصر	٩	٣	٤١	١١٥
الأجمإلى	١٠٣٤	٣٤٤	١١٥٦١	٥٢٦٧.٦

٣- أنماط السكن العشوائي في مصر:

أ- إسكان العشش:

تعد العشش من ناحية المستوى العمراني أدنى المراتب السكنية، وهى مرحلة انتقالية بين المجتمع القروي من جهة والمجتمع الحضري من جهة أخرى، وتتركز مناطق إسكان العشش حول الترع والمصارف وخطوط السكك الحديدية. ويختلف النمط العمراني للعشش تبعاً لمواد البناء والتى غالباً ما تكون من الخشب أو الخرق والصاج أو الطوب النيىء وعادة لا تتمتع مناطق العشش إلا بقدر ضئيل من الخدمات، إذ أن السمة العامة للعشش هى عدم توفر مياه الشرب النقية والتى يحصلون عليها إما من المنازل المجاورة وإما من المساجد، كذلك الحال بالنسبة للكهرباء ، أما فيما يتعلق بالصرف الصحى، فإن الصفة الغالبة هى عدم وجود شبكة صرف صحى واعتماد السكان على الطرنش أو البراميل أو المراحيض العامة.

أما عن التركيب الداخلي للعشش ، فإن مساحة العشة لا تزيد عن مترين فى العرض ومترين ونصف فى الطول وقد تزيد عن ذلك إذا كانت الأسرة كبيرة العدد، أما عن الملامح العامة لسكان العشش فنجد ارتفاع نسبة الأمية بين سكانها؛ إذ تتراوح بين ٥٠ % و ٧٠ % من جملة السكان، واختفاء التعليم العالي بين سكانها، وارتفاع الكثافة السكانية لتصل إلى ٥٠ ألف نسمة /كم٢، وارتفاع معدل التزاحم فى الغرفة ليصل إلى ٦ أفراد / غرفة.

ب- إسكان المقابر والأحواش:

يعتبر سكن المقابر ظاهرة فريدة لا توجد فى أية مدينة فى العالم إلا فى مدينة القاهرة . ويرجع البعض ذلك إلى أن الناس فى مصر يحترمون الموتى ويحتفلون بهم بكل الطرق، وقد تجسد ذلك الاهتمام فى بناء القبور بشكل قد يشبه المعابد والبيوت التى يعيشون فيها، مما شجع الكثير من السكان على اتخاذها مساكن لهم خصوصاً بعد تفاقم أزمة السكن فى العصر الحديث ، إذ تتميز بالنقوش الجميلة والقباب والمآذن، خاصة مقابر الشخصيات البارزة والأولياء، والتى عادة ما تتألف من حوش كبير مقسم إلى حجرة أو حجرتين ملحق بها دورة مياه ومطبخ، وقد تخصص جزءاً منها ليكون حديقة، وتتوزع المقابر المأهولة بالسكان فى مصر على ثلاث محاور هى:

- مقابر جنوب وجنوب شرق مدينة القاهرة ومنها مقابر البساتين والإمام الشافعى والسيدة نفيسة.

- مقابر وسط مدينة القاهرة وشرقها، ومنها مقابر المجاورين والغفير.
- مقابر شمال شرق مدينة القاهرة ومنها مقابر عين شمس ومصر الجديدة.

وتؤكد الشواهد التاريخية أن اتساع سكنى المقابر أرتبط بأتساع المدينة فى القرن العشرين خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت هذه الفترة تدهوراً فى المحاصيل الزراعية، صاحب ذلك هجرة مكثفة من سكان الريف إلى العاصمة بحثاً عن عمل ومأوى كذلك شيوع أنهيار المساكن فى الأحياء القديمة المجاورة للمقابر نتيجة ارتفاع مستوى الماء الجوفي مما أدى إلى نزوح هؤلاء السكان لسكنى المقابر،وتتميز مساكن المقابر بتوافر بعض الخدمات المهمة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى، فضلاً عن شبكة شوارع مخططة واسعة متصلة ويسير بها وسائل النقل المختلفة.

أما عن أحوال السكان داخل أحواش المقابر ، فقد وجد أن هناك انخفاضاً فى الكثافة السكانية بينهم، وأن ٧٨ % من سكان المقابر يعملون بالقطاع الخاص؛ مثل البناء والبيع والأعمال الفنية والخدمات المنزلية.

ج- مساكن الإيواء:

وهى المناطق التى قامت الدولة ببنائها منذ عام ١٩٦٩ لإيواء السكان الذين تهدمت منازلهم . وهو سكن مؤقت لحين توفير السكن البديل ومع عجز الدولة عن توفير السكن البديل أصبحت هذه المناطق هى مناطق استقرار لهؤلاء السكان اقتصاديا ووظيفيا ومعيشياً، وعلى الرغم من أن مساكن الإيواء تؤدى خدمة لمن فقدوا مساكنهم، فإنها تمثل مستوى من الإسكان المتدنى، حيث لا تطابق الوحدات السكنية المواصفات الفنية، ولا تتوافر بها الشروط الصحية من حيث المرافق العامة والخدمات الضرورية والصيانة، وتتعدد الصور التى تبدو عليها مساكن الإيواء كما يلى:

- الأكشاك الخشبية: مثل إيواء تلال زينهم.
- البلوكات: وهى مبانى من طابق واحد أو طابقين مثل إيواء الدويقة.
- مناطق الخيام: مثل منطقة إيواء عزيز عزت بإمبابة.
- الشكل المعدنى: وهو بناء من الصفيح ؛ مثل إيواء منطقة بهتيم والقطامية.

د- إسكان القوارب:

وهو صورة من صور الإسكان العشوائى ، والذى يرتبط بممارسة مهنة صيد الأسماك وينتشر هذا النوع على طول نهر النيل فى مصر، وبصفة خاصة داخل القطاع الحضرى الممتد فى إقليم القاهرة الكبرى من الوراق شمالا حتى حلوان جنوبا. ويمثل القارب مكاناً للسكن والإقامة معا لا يتوافر به أدنى إمكانيات الحياة. والقارب السكنى لا

يتعدى عرضه ١٦٠ سم ويبلغ طوله خمسة أمتار، ويستخدم للنوم والتخزين والمعيشة وكوسيلة لممارسة العمل، ومعظم سكان القوارب أميون لا يجيدون القراءة والكتابة، ولا يميلون لتعليم أبنائهم. وهم جماعات شبه مغلقة، يعيشون فى عزلة نظراً لإقامتهم فى القوارب ويحصل سكان القوارب على المياه من النيل مباشرة . ويبلغ متوسط حجم الأسرة ما بين ٢ و ٦ أفراد.

هـ- أشكال أخرى من السكن العشوائي:

- أسطح المنازل:

من المتبع عند بناء العمارات ،وبخاصة فى الأحياء الراقية ، أن يكون لكل شقة حجرة على سطح العمارة تسمى حجرة الغسيل ، وهى مشيدة بالطوب والأسمنت ، ولكن مع تطور صورة السكن بمصر قام أصحاب العمارات بتأجير هذه الحجرات لبعض الأفراد والأسر أو للطباخين والسائقين وغيرهم ممن كانوا فى خدمة سكان العمارة . ويتم توفير الخدمات الأساسية لهذه الحجرات ؛ مثل المياه والكهرباء والصرف الصحى . وتتميز الأسرة فى هذا النوع من السكن بكبر حجمها ، وارتفاع نسبة الأمية بين أفرادها وخصوصاً الإناث.

- إسكان الدكاكين:

فى بعض الأحيان لا يجد السكان أمامهم إلا سكنى الدكاكين ، بل أحيانا لا تجد الحكومة حلاً إلا تسكين بعض الأسر فى الدكاكين المقامة فى العمارات السكنية المنشأة حديثاً . ويستخدم المكان للأكل والنوم وتلبية الاحتياجات اليومية بل أن البعض يستخدمها للعمل والمعيشة معا.

- إسكان المساجد:

يعقب انهيار بعض المساكن أن تتجة بعض الأسر للإقامة بجوار أو داخل المسجد خاصة المساجد الاثرية فى الأحياء القديمة . خاصة مع توفر المياة والكهرباء فى هذه المساجد.

- إسكان قبوات السلالم:

فى بعض الأحياء يلجأ البعض إلى سكنى قبوات السلالم (بئر السلم) فى بعض العمارات ، حيث يقيمون داخل عشة من الخشب تقع أسفل السلم . وغالباً ما تستغل مناور العمارات لتوسيع مكان السكن وزيادة عدد الحجرات . وفى أغلب الأحيان ما تستغل لسكن حارس العقار وأسرتة.

الفصل الرابع

الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي في مصر

الفصل الرابع

الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي في مصر

أولاً: الزراعة في مصر:

مازالت الزراعة في مصر تمثل أهم الأنشطة الاقتصادية سواء من حيث عدد العاملين بها الذين يمثلون ٣٢% من القوى العاملة في كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى عام ١٩٩٦م، أو من حيث ما تسهم به في الاقتصاد القومي حيث تحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة إذ بلغت نسبة إسهامها في الدخل القومي ٢٠%، بجانب الأنشطة الأخرى التي ترتكز عليها مثل تربية الحيوان والصناعات القائمة على منتجاته والتصنيع الزراعي للمحاصيل المختلفة مثل القطن أو قصب السكر والخضر والفاكهة وغيرها، ويضاف إلى ذلك كله التجارة القائمة على المحاصيل الزراعية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمعني التجارة في المنتجات الزراعية ذاتها أو في السلع المصنعة منها.

وتتميز الزراعة المصرية بمجموعة من السمات أهمها ضآلة المساحة المزروعة في البلاد قياساً إلى المساحة الكلية للبلاد، فالأراضي المزروعة فعلاً تبلغ زهاء ٧,٨ مليون فدان من جملة مساحة الدولة البالغة ٢٤٠ مليون فدان، وبذلك لا تشكل سوى ٣,٣% منها، ويرجع ذلك بالطبع إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون التوسع الزراعي أهمها الكميات المحدودة من مياه الرى المتوفرة حالياً في ظل أساليب الرى السائدة، وفقر التربة وطبيعة المناخ.

كذلك يبدو بوضوح التركز الشديد للمساحات المزروعة في الوادي والدلتا، حيث تتوفر مقومات الزراعة بصورة أساسية مقابل ضآلة المساحات المزروعة خارج هذا الإطار حيث لا تتعدى ٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة. كما أن هذه المساحات الواقعة خارج الوادي والدلتا لا تحتل من حيث الجدارة الإنتاجية بها مراكز هامة وإنما يتمثل معظمها في أراضي ضعيفة الإنتاجية أما بسب ظروف التربة كالسائدة أو لحداثة عهدها بالإستزراع. وتتمثل هذه المساحة في إقليم مريوط على طول الساحل الشمالي الغربي حيث تزرع مساحات متفاوته ببعض المحاصيل التي لا تتطلب قدراً كبيراً من مياه الرى على

الأمطار الساقطة في فصل الشتاء والتي تتفاوت كميتها من عام إلىآخر، وعلى الأراضي المزروعة في منخفضات الصحراء الغربية إعتماداً على المياه الجوفية، بجانب مساحات أخر محدودة على هوامش الدلتا الغربية والشرقية وفي السهل الساحلي الشمالي لشبة جزيرة سيناء.

١- توزيع الأراضي الزراعية:

بلغ مجموع الزمام الزراعي عام ١٩٩٥م حوالي ٧,٨ مليون فدان يوجد ٦١% منها في الوجة البحري، ٢١% في مصر الوسطي، ١٨% في مصر العليا، ويلاحظ أن التوزيع على مستوى المحافظات يبدو منه تركز المساحات الكبيرة المزروعة في المحافظات الهامشية الموقع حيث تحتل المراتب الأولي في زمامها المزروع بين محافظات الجمهورية، وهذه المحافظات يمكن أن تتتوسع مستقبلاً بحيث تزيد نسبة إسهامها، وهي تقع جميعاً في الوجة البحرى وتأتي محافظة البحيرة في المقام الأول بنسبة ١١,٨% من زمام الجمهورية يليها الشرقية ١١% فالدقهلية بنسبة ١٠,٥% وتمثل الأراضي المزروعة في هذه المحافظات الثلاثة مجتمعة ثلث الزمام المزروع في جمهورية مصر كلها.

وتأتي محافظة المنيا رغم وقوعها في إطار وادي النيل في المركز الرابع من حيث زمامها الزراعي وذلك بسبب إتساع السهل الفيضي فيها بصورة واضحة عن بقية محافظات الوجة القبلي وإمتدادها الطولي الكبير ويمثل زمامها ٨% من زمام الجمهورية. ويلاحظ أن المحافظات التي تلي المحافظات الأربع السابقة حتى المرتبة العاشرة تتوزع بالتساوى بين الوجهيين البحرى والقبلي حيث تضم محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية وأسيوط وقنا والفيوم وعلى ذلك تندرج ٦ محافظات في الوجة البحرى ضمن المراكز العشرة الأولي على حين تقع أربع منها في الوجة القبلي.

وتتضآل مساحة الأراضي المزروعة في بقية محافظات الجمهورية، وذلك إما لكونها محافظات حضرية يعمل معظم سكانها بأنشطة غير زراعية مثل القاهرة والسويس والإسكندرية أو لأنها محافظات صغيرة المساحة مثل دمياط وأسوان والإسماعلية وهذه المحافظات جميعاً لا تمثل سوى ٦% من إجمالي المزروع في الجمهورية.

٢- الإنتاج الزراعي:

أ- مقومات الإنتاج الزراعي في مصر:

تبدأ دراسة الإنتاج الزراعي في مصر بدراسة المقومات الجغرافية لهذا الإنتاج والتي تتمثل في مقومات طبيعية كالمناخ والموارد المائية والتربة، ومقومات بشرية مثل نظام الرى والصرف وتوفر الأيدي العاملة ونظام الملكية واتباع دورات زراعية معينة والسياسات الحكومية.

*** المقومات الطبيعية**:

تتمثل المقومات الطبيعية للأنتاج الزراعي في المناخ والموارد المائية والتربة وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل منها:

– التربة:

التربة هي الطبقة السطحية الرقيقة من القشرة الأرضية التى يمكن للنبات أن يثبت فيها جذوره ويمتص منها احتياجاته الغذائية والمائية . والتربة المصرية فى الوادي والدلتا تربة منقولة من هضبة الحبشة وهى ذات أصل بركاني،غنية فى عنصر البوتاسيوم، متوسطة الغنى فى عنصر الفسفور، وفقيرة فى عنصر الأزوت. ولقد كان عطاء النيل مستمراً؛ إذ كان يقدم كل عام للأراضي الزراعية المصرية ملايين الأطنان من الرواسب المختلطة بالسماد العضوي الطبيعي، أي أنه كان يثري التربة الزراعية ويجعلها غاية في الخصوبة، على أنه وبعد بناء السد العالى في جنوب أسوان ، تأثر عطاء النيل الذي أثرى به البر والبحر منذ منتصف الستينيات؛ إذ تقلصت كميات الطمي إلى الصفر تقريبًا، وعلى الرغم من فوائد السد العالي المتعددة ، فإنه أضعف قدرة النيل على العطاء، وسبب عدداً من المشكلات؛ إذ أسهم في انخفاض خصوبة التربة الزراعية وزيادة ملوحتها وتآكل شواطئ الدلتا، وهى مشكلات لاتزال تعاني منها الأراضي الزراعية المصرية حتى الآن، لاسيما إذا نظرنا إليها فى ضوء تزايد عدد السكان، وزحف العمران، وتغير وظيفة بعضها من الزراعة إلى الاستزراع السمكى، والتصحر أو انخفاض الإنتاجية بشكل عام، وتلوث مياه الرى، وتغير خصائصها. أما التربة فى خارج الوادى والدلتا فهى تربة موضعية محلية اشتقت عناصرها من الصخور الواقعة عليها أو المنقولة بواسطة الأودية التي تنتهي إلى بعض المناطق.

ويمكن تقسيم الأراضي الزراعية في مصر حسب الجدارة الإنتاجية أو مدى ملاءمتها لزراعة المحاصيل ونسبة الملوحة إلى ست درجات على النحو الآتي:

أراضي الدرجة الأولى: وهى الأراضي التى تناسب زراعة المحاصيل كافة وذات قدرة إنتاجية عالية، وقطاع التربة فيها سميك، وقوامها متوسط، وأملاحها قليلة لا تتجاوز ٠.٢%، وهى سهلة الرى، جيدة الصرف، وتكلفة الإنتاج بها منخفضة، ولا تشكل سوى ٦.٢% من مساحة الأراضي المصرية معظمها، في محافظتي القليوبية والمنوفية .

أراضي الدرجة الثانية: وهى تضم التربات الصالحة لزراعة أغلب المحاصيل بتكلفة منخفضة، وهى جيدة الري والصرف، وقطاعها سميك، لكن قوامها ثقيل، وتتراوح نسبة الأملاح بها بين ٠.٢ و ٠.٥ % ، ولذلك فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث الجدارة الإنتاجية، وتشغل حوالي ٤٥.٥ % من مساحة الأراضي الزراعية بالبلاد .

أراضي الدرجة الثالثة: وهى تربات لا تجود فيها كل المحاصيل، وقطاعها سميك أو متوسط، وقوامها بين الثقيل والخفيف، وتتراوح فيها نسبة الأملاح بين ٠.٥ و١% ، وهى تعطى إنتاجا متوسطا بتكلفة متوسطة، وتشغل ٣٨.٧% من جملة الأراضي المصرية .

أراضي الدرجة الرابعة: وهى تضم التربات المحدودة الإنتاج وتحت ظروف خاصة ، ومن ثم ترتفع بها تكلفة الإنتاج، وحالة الري والصرف سيئة، ونسبة الأملاح تزيد عن ١% .

أراضي الدرجة الخامسة: وهي الأراضي الحديثة الاستصلاح أو تحت الاستصلاح، والقليلة الإنتاج التي تتوقف تكلفة الإنتاج بها على طبيعة السطح وحالة الري والصرف ونسبة الملوحة.

أراضي الدرجة السادسة: وهي الأراضي البور أو التى لا تستغل في الأغراض الزراعية.

- مصادر المياه:

يرتبط نظام الري فى مصر بالموارد المائية المتاحة من مصادرها المختلفة، سواء كانت أمطاراً أو مياهاً جوفية أو نهر النيل أو إعادة استخدام المياه، وتتسم الموارد المائية

فى مصر بالثبات الكمي، باستثناء بعض السنوات التى تشهد سقوط كميات كبيرة نسبيا من الأمطار؛ لأن نصيب مصر من مياه النيل ثابت منذ اتفاقية مياه النيل الثانية عام ١٩٥٩ بقدر بلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب، فى حين تسهم المصادر الأخرى بكمية متذبذبة تراوحت ما بين ٨.٤ و١٩.٧ مليار متر مكعب فى الفترة ما بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٣ .

وتتركز عمليات الري المعتمدة على الأمطار فى الأجزاء الشمالية من البلاد، حيث تقوم الزراعة البعلية هناك لتلبية حاجة الاستهلاك المحلى ، وذلك فى مناطق شمال سيناء والساحل الشمالي الغربي لمصر مستندة إلى كمية المياه الساقطة ومدى كفاءة هذه المياه لقيام هذه النوعية من الزراعة . وعلى العموم لا تزال الزراعة البعلية فى مصر تشكل نسبة لا تذكر فى جملة الإنتاج الزراعى المصري.

وهناك مساحات من الأراضي الزراعية المصرية تعتمد فى عملية الري على المياه الجوفية وذلك فى واحات مصر وسيناء، إضافة إلى بعض أجزاء من الوادي والدلتا، على أن المياه الجوفية، لا تزال تشارك كذلك فى ري مساحات محدودة من الأراضي الزراعية، ولا تختلف عن الزراعة البعلية فى الهدف منها، ألا وهو سد حاجة الاستهلاك المحلى، ولا فى نسبتها من الإنتاج الزراعى القومي. إضافة إلى المصدرين السابقين هناك مصدر ثالث للمياه يتمثل فى إعادة استخدام المياه مباشرة أو بعد المعالجة فى عمليات الري، فالمتتبع لإعادة استخدام المياه يجد أن هناك عدة مصارف تستخدم مباشرة فى عمليات الري لانخفاض نسبة الملوحة بها، كما هي الحال فى مصرف بحر البقر الذي يعد من أهم المصارف فى مصر عموما ومصارف شرق الدلتا على وجه الخصوص ؛ إذ يبلغ طوله ٩٨كم، ويزيد تصرفه السنوي على ١.٢ مليار م٣ ، ويخدم زمام مساحته ٦٣ ألف فدان . ويوجد فى وسط الدلتا مصرف رقم واحد يمتد من الجنوب إلى الشمال بمحاذاة فرع دمياط ليصب فى البحر المتوسط، وتزداد ملوحة مياه الصرف كلما اقتربنا من مصبه. أما غرب الدلتا فيعد مصرف إيتاي البارود أطول المصارف بالمنطقة؛ إذ يتجاوز طوله ٤٣ كم، ويخدم المنطقة الشرقية من غرب الدلتا، ويمتاز

المصرف بانخفاض ملوحة مياهه نسبيا . وبصفة عامة تعد مصارف جنوب الدلتا أكثر مناسبة وصلاحية للري من المصارف الشمالية .

أما المصدر الرئيسي لمياه الري فهو نهر النيل الذي كان يفيض فى الصيف ليغرق الأرض تاركا مياهه لري المحاصيل الشتوية ، ثم فكر المصري القديم فى التخلي عن عمل الطبيعة والاعتماد على ذاته، فابتكر ما يسمى بالري الحوضى لتدخل مصر أول نظام للري فى التاريخ. وقد ظل هذا النظام سائدا بها حتى تولى محمد على حكم مصر ، الذي يعد أول من فكر فى تحويل الري الحوضى إلى ري دائم من أجل إدخال المحاصيل الصيفية . وقد تطلب ذلك إقامة القناطر وحفر الترع والرياحات، ثم تبع ذلك تخزين المياه على نحو موسمى (خزان أسوان) أو نحو دائم (السد العالي) لتتحول الأراضي الزراعية كلها بعد إنشاء السد العالي إلى الري الدائم.

- الظروف المناخية:

تعد العوامل المناخية من أهم العوامل التى تؤثر فى الإنتاج ، إذ لا يزال تأثير الإنسان فيها محدوداً للغاية، وهى التى تؤثر سلباً وإيجاباً في صور الإنتاج كافة، كما قد تشجع أو تعوق أي صورة من صور النشاط البشرى.

*** درجة الحرارة:**

لدرجة الحرارة دور كبير فى الإنتاج عموما والإنتاج الزراعى على وجه الخصوص، إذ من المعروف أن لكل محصول من المحاصيل درجة الحرارة الدنيا والقصوى والمثلى التى ينمو فيها، وأي انخفاض فى درجة الحرارة عن الحد الأدنى قد يعرض النبات للتلف عن طريق تجمد المياه فى سيقانه وأوراقه ، وهو الأمر الذي يدفع بالفلاح إلى عمليات التدفئة للحفاظ على حاصلاته الزراعية ، كما أن زيادة درجة الحرارة عن الحد الأقصى يعرض النبات للجفاف والموت، فى حين يعطى النبات أقصى طاقة إنتاجية إذا توافرت درجات الحرارة المثلى له، وهو المتبع فى الزراعات المحمية فى الوقت الحاضر . وخير مثال على ذلك محصول القمح الذي ينمو فى ظل ظروف حرارية متباينة، بشرط ألا تقل درجة الحرارة فى أي يوم من عمر النبات عن خمس درجات مئوية، حتى لا يتعرض للتلف، كما أنه قد يتحمل درجات الحرارة حتى ٣٧ْ م. بل تختلف درجات الحرارة المناسبة للقمح تبعا لمراحل نموه المختلفة. ففي مرحلة الإنبات يحتاج

القمح إلى درجات حرارة منخفضة، شريطة ألا تقل عن خمس درجات مئوية. أما المرحلة التالية لمرحلة الإنبات فهي مرحلة النضج وهى تحتاج إلى درجة حرارة مرتفعة نسبيا. ثم فى مرحلة الحصاد يحتاج القمح إلى جو حار مشمس. إضافة إلى أن هناك حاصلات زراعية ترتبط ارتباطا قويا بدرجات الحرارة المرتفعة كقصب السكر والذرة، في حين هناك من الحاصلات الزراعية ما يجود فى درجات الحرارة المعتدلة أو المنخفضة كالقمح والبرسيم، وهو الأمر الذي يجعلنا نقسم المحاصيل إلى محاصيل صيفية وأخرى شتوية بناء على اختلاف درجات الحرارة فى كلا الفصلين كما تؤثر درجة الحرارة فى الفترة الزمنية لفصل النمو، فتوافر درجات الحرارة طوال العام قد يؤدى إلى طول فصل النمو للنباتات .

ودرجة الحرارة تأثيرها واضح في التربة فارتفاع درجات الحرارة يؤدى إلى سرعة جفافها وزوال عناصرها بالتبخر والتحلل ، في حين يؤدي انخفاض درجة حرارة التربة إلى تجمد محتواها من الرطوبة فيعوق قيامها بوظيفتها .

*** الأمطار:**

تشكل الأمطار أحد العناصر المناخية الشديدة الصلة بالإنتاج الزراعى، إذ أن معظم المياه السطحية التى تجرى فى الأنهار والمجارى المائية على سطح الأرض تستمد أغلب مياهها من الأمطار، أي أنها عنصر مهم لتوافر المياه على سطح الأرض . وإذا كانت العبرة ليست بكميات المياه الساقطة بل بمدى فاعليتها، إذ قد تسقط كميات كبيرة من الأمطار على منطقة ترتفع فيها درجات الحرارة فيؤدى ذلك إلى تبخر كميات كبيرة منها ، أوقد تسقط على تربة شديدة المسامية فتتسرب كميات كبيرة منها أو على سطح شديد الانحدار، أو تسقط فى منطقة نائية بعيدة عن مجال النشاط البشرى. ومن ثم يتوقف مدى فاعلية الأمطار فى أداء وظيفتها على نسبة كل من التبخر والتسرب ، كما يتوقف مدى فاعلية المطر على مدى انتظام سقوطها على شهور السنة المختلفة وهو مما يؤثر فى نجاح الزراعة واستمرارها.

كما أن لكل محصول درجة الحرارة المناسبة له فإن له كذلك المقننات المائية اللازمة أو احتياجاته المائية فى مراحل عمره المختلفة وتحت تأثير الظروف البيئية

المحيطة، ومن هنا يتم تقدير احتياجات المحاصيل المختلفة من المياه كي يتم تدبيرها من المصادر المختلفة .

ويسقط على مصر نوعان من الأمطار: الأول: هو أمطار الانخفاضات الجوية (الإعصارية) وتتركز على الساحل الشمالي لمصر والثاني : هو أمطار العواصف الرعدية (أمطار تصاعدية) وهي التي ترتبط بحالات عدم الاستقرار التي تنشأ نتيجة لتسخين الهواء عند سطح الأرض في الربيع والخريف وتصاعده لأعلى مما يؤدي لتشبعه بالرطوبة على ساحل البحر الأحمر. ومعظم أمطار مصر من النوع الأول – إعصارية–

وتتميز الأمطار التي تسقط على مصر بعدم انتظامها لا في المكان ولا في الزمان ولا في الكمية الساقطة ، كما أن كميتها قليلة حتى في الجهات التى تعد أكثر أجزاء البلاد مطراً؛ فالمتوسط السنوي للأمطار التي تسقط على الإسكندرية ٢٠٠ مم وهي كمية لاتكفي لقيام زراعة مطرية بالمعنى الصحيح ، وتقل بالاتجاه من الشمال للجنوب لدرجة أن الكميات الساقطة على المحافظات جنوب المنيا لاتتعدى واحد مم ، أضف إلى ذلك أن الأمطار الساقطة على مصر تتسم بالتركز الشديد في عدد قليل من الأيام خلال السنة ولاتتوزع بانتظام طوال فصل النمو للمحاصيل وهذا يجعلها غير مناسبة للزراعة، ولذا تعتمد الزراعة في مصر على الري. وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الإنسان المصري استغلال القدر القليل من الأمطار الساقطة في المناطق الأشد احتياجا للمياه كما في الساحل الشمالي لمصر وشمال سيناء وقاموا بزراعة بعض المحاصيل كالشعير والمحاصيل الشجرية كالزيتون واللوز والخوخ والتين وهي محاصيل تتحمل الجفاف بقدر اكبر من غيرها من المحاصيل.

*** الرياح:**

للرياح دوران رئيسيان، أحدهما إيجابي يتمثل فى نقلها لحبوب اللقاح بين الزهور المختلفة فتعمل على تخصيبها؛ وآخر سلبي، يتمثل فى الرياح القوية التى تتسبب فى إسقاط الزهور والثمار، وهو مما يؤثر بشكل كبير في حجم الإنتاج، كما قد تؤثر الرياح القوية فى نقل التربة وتجريفها من مكان لآخر إذا توافرت لها الظروف المناسبة، كما أنها قد تتسبب فى اقتلاع المحاصيل الحقلية بل والبستانية أو إتلافها. كما تؤثر الرياح الباردة والرياح الساخنة بشكل سلبي في الإنتاج الزراعى، وهو الأمر الذي يدفع المزارعين إلى

عمل مصدات للرياح لحماية الحاصلات الزراعية المختلفة من هذا التأثير السلبي للرياح بالدرجة الأولى .

*** الرطوبة النسبية:**

قد يبدو للوهلة الأولى أنْ ليس للرطوبة النسبيةعلاقة بالإنتاج عموما أو الزراعى على وجه الخصوص، ولكن الحقيقة غير ذلك ، إذ تلعب الرطوبة النسبية دورا بارزا فى التوزيع الجغرافى لكثير من الحاصلات الزراعية فالقطن على سبيل المثال تتركز زراعته فى الدلتا المصرية ومصر الوسطى حيث تحتكر وسط الدلتا زراعة القطن طويل التيلة لتوافر نسبة الرطوبة بها، في حين يسود القطن متوسط التيلة منطقة جنوب الدلتا لتوسط نسبة الرطوبة بها ، فى حين يزرع القطن قصير التيلة فى مصر الوسطى لانخفاض نسبة الرطوبة بها، ومن هنا يتضح أن للرطوبة دوراً كبيراً ليس فقط فى التوزيع الجغرافى للقطن فى مصر فحسب بل في تحديد نوعيته ورتبته.

*** المقومات البشرية**:

وتضم نظام الرى والصرف وتوفر الأيدي العاملة ونظام الملكية واتباع دورات زراعية معينة والسياسات الحكومية وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل منها.

– نظام الرى:

تطور نظام الري في مصر من الري الحوضي والذي كان سائد في الوادى والدلتا قبل ادخال نظام الرى الدائم، فكانت الأرض مقسمة إلى أحواض تتراوح مساحتها بين ٥٠٠– ٣٠٠٠ فدان وكانت محاطة بجسور عريضة تستخدم كطرق زراعية في وقت الفيضان عندما تملأ الأحواض بالمياه. وكان لكل حوض قناة خاصة لها قنطرة حجز عند مأخذها بالإضافة إلى قنطرة حجز أخرى تتحكم في المياه التي تخرج من الحوض لتنصرف إلى النيل أو الصحراء أو إلى حوض أخر. وكانت هذه القناطر تفتح لرى الأحواض في الأسبوع الثاني من أغسطس، وتظل المياه في الأحواض حتى تشبع التربة بالرطوبة وتتوافر مياه جوفية يمكن الاستفادة منها عن طريق حفر آبار ضحلة لرى بعض المحاصيل الشتوية التي تحتاج للرى أو للزراعة، وبعض المحاصيل الصيفية مثل الذرة. وبعد شهر ونصف في المتوسط يصرف الماء ويتم هذا الصرف في أوائل شهر أكتوبر ويتأخر التاريخ كلما اتجاهنا شمالاً.

وقد ساعد على نجاح نظام الرى الحوضي في مصر ملاءمته لمناخ البلاد، فلو أن الفيضان جاء مبكراً أو كان متأخر عن الموعد الذي رسنه له الاقدار لما كان من السهل تطبيق نظام رى الحياض، ولم يكن نظام الرى الحوضي مقصوراً على الصعيد فقط بل كان يمتد إلى الدلتا خاصة في الإجزاء الجنوبية منها. والتي يحدها شمالاً خط تقريبي يمر من أبو المطامير إلى دمنهور في غرب الدلتا، ثم دسوق وقلين والمحلة الكبرىفي وسط الدلتا، ثم المنصورة والسنبلاوين وفاقوس وبلبيس في شرقها، أما شمال هذا الخط فقد كانت تنتشر أراضي البراري الضعيفة التربة حيث تزيد الأملاح زيادة كبيرة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر كانت الحالة الزراعية في مصر قد ساءت إلى حد كبير بسبب إهمال السياسة المائية، وإجمع علماء الحمل الفرنسية على أن نظام الرى الحوضى نظام فاسد ويتطلب اصلاحاً واسع النطاق ووضعوا الخطوط العريضة لهذا الأصلاح من خلال تغيير نظام الرى حتى تصبح المياه متوفرة طوال العام وتغل الأرض أكثر من محصول واحد في السنة وكانت الخطوة الأولي ممثلة في حفر الترع الصيفية، وهي ترع عميقة تستطيع أن تجرى فيها المياه طوال السنة وخصوصاً في فصل الصيف قبل موعد الفيضان وحيث تشح المياه كثيرا. ومثل هذه الترع كانت تحتاج إلى التطيهير والتعميق بعد كل فيضان من الطمي الذي يرسب في قاعها، مما يكلف مشقة وعناء ونفقات باهضة.

وقد طبقت هذه الطريقة في الدلتا أولاً لتحويلها من الرى الحوضى إلى الري الدائم، فحفرت ترع السرساوية والباجورية والنعناعية وظهر بحر شبين في وسط الدلتا. ثم انتشرت الترع بعد ذلك في معظم جهات الدلتا ومن أهمها ترعة المحمودية وترعة الإسماعلية، ثم ترعة الإبراهمية في مصر الوسطي، ثم أنشات القناطر والسدود وبلغت السياسة المائية منتاهها في مصر مع اتمام بناء السد العالي الذي انشي جنوب أسوان بنحو ستة كيلومترات.

ومن الطرق الحديثة للرى بمصر الري بالغمر وهو النوع السائد في معظم أراضي مصر الزراعية الآن حيث يتم غمر الأرض المزروعة تماما بالماء ليأخذ منها النبات حاجته وتصرف المياه الزائدة من خلال مسام التربة لباطن الأرض ويتبخر جزء أخر في ظل المناخ الحار السائد، مما ترتب عليه وفي غياب ظروف الصرف الجيدة ظهور العديد

من المشكلات أهمها ارتفاع نسبة الأملاح في التربة خصوصاً الطينية منها مما يؤدي إلى تدهور التربة وتناقص خصوبتها ولتحسين خواص التربة وتوفير كميات كبيرة من الماء لذلك كان الاتجاه نحو محاولة استحداث اساليب للرى والتي تحقق مزايا إضافية. وفيما يلي بعض أساليب الري الحديثة والتي بدأ تطبيقها في مصر خصوصاً في المشروعات الزراعية الجديدة على هوامش الدلتا والوادي حيث يصعب الحصول على المياه.

أ- الري بالرش:

وهو من النظم الحديثة للري فى مصر، يهدف إلى تقليل الفاقد من المياه إلى أقل حد ممكن. والري بالرش إما ثابت وإما متحرك ، ويتكون الري الثابت من أنابيب رئيسية مدفونة تحت الأرض تنقل المياه وتسير فى المساحات الفاصلة بين الحقول، ومركب عليها محابس كل عدة أمتار ، كي يمكن تركيب أنبوب الرش خلال هذه المحابس ليخترق الحقول بشكل ظاهر على سطح الحقل، ومركب عليه الرشاشات التى توزع المياه على المحصول، وأنبوب الرش يسهل فكه وتركيبه ونقله من مكان إلى آخر حتى يمكن ري المساحات المطلوبةكافة. أما الري المتحرك فهو يتكون فى أساسه من الأنابيب الرئيسية المدفونة تحت الأرض، فهي دائما ثابتة ومملوءة بالمياه، ثم يركب عليها المحور المتحرك الذي يخترق الأراضي الزراعية، ويدور بعجل يرفعه عن سطح الأرض؛ أي أن الرش هنا من أعلى إلى أسفل، عكس الري بالرش العادي وهو يسمى بالري المحوري؛ لأنه يدور حول محور دوران دائري، في حين تظل المساحات البينية بين هذه الدوائر بلا ري، ولذلك تزرع أحياناً بالمحاصيل الشجرية ويستعان بأسلوب الري بالتنقيط.

ب- الري بالتنقيط:

يتكون هذا النظام من أنابيب صغيرة الأقطار، تنقل المياه إلى النقاطات التى تصبها عند جذور الأشجار، ولذلك فهي أكثر مناسبة للمحاصيل البستانية. ولكل من الري بالرش والتنقيط مزايا مهمة، أهمها أنهما يوفران ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ % من مياه الري، ويستخدمان بشكل رئيسي فى مناطق الاستصلاح الجديدة بالبلاد، لقلة المياه المتاحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يسمى المقنن المائي وهو نظام توزيع المياه على الأراضي تبعا للمحصول المزروع؛ لأن لكل محصول مقنناً مائياً خاصاً به. والمقنن المائي لمحصول ما هو الحد الأدنى من المياه الذي يستخدم لري هذا المحصول، كي يعطى أفضل إنتاجية بدون التقليل من خصوبة التربة، كما يتوقف المقنن المائي على حاجة المحصول ودرجة نموه وخواص التربة والأحوال المناخية؛ أي أن لكل محصول المقنن المائي الخاص به، أو قل احتياجاته المائية حسب موقعه الجغرافى من دوائر العرض. فمثلا محصول القمح يحتاج إلى ١١٠٠ م٣ من المياه طوال موسم الإنتاج إذا تم زراعته فى الوجه البحري فى حين تزيد احتياجاته إلى ١٤٨٠م٣ فى مصر الوسطى، بل تبلغ ١٩٨٠م٣ فى مصر العليا، تحت تأثير الظروف المناخية المختلفة لاسيما درجات الحرارة، وهكذا بقية المحاصيل. كما يوضح أحد الأشكال المرفقة أن هناك تبايناً واضحاً بين المحاصيل المصرية فى احتياجاتها المائية، فمحصول القصب يقف متفردا بين المحاصيل المصرية فى احتياجاته المائية، ويليه محصول الأرز فالقطن، بينما يعد القمح والشعير من أقل محاصيل الزراعة المصرية تطلبا للمياه؛ لقلة احتياجاتهما المائية من جهة، ولكونهما محاصيل شتوية لا تتأثر كثيرا بفقد الماء تحت تأثير درجات الحرارة من جهة أخرى.

المقنن المائي لبعض المحاصيل المصرية حسب المناطق بالمتر المكعب للفدان

المحصول	الوجه البحري	مصر الوسطى	مصر العليا
القمح	١١٠٠	١٤٨٠	١٩٨٠
الشعير	١٠٠٠	١٣٤٠	١٨٠٠
البرسيم المستديم	٢٥٠٠	٣٣٥٠	٤٥٠٠
الخضر الشتوية	٢٥٠٠	٣٣٥٠	٤٥٠٠
الخضر الصيفية	٢٦٤٠	٣٣٢٠	٤٧٥٠
الفاكهة الشتوية	٢٠٠٠	٢٦٨٠	٣٦٠٠
الفاكهة الصيفية	٢٣٤٠	٢٩٣٠	٤٢٦٠
القطن	٣٠٠٠	٣٧٦٠	٥٤٠٠
الأرز	٧٥٥٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠
الذرة الشامية	٢٥٠٠	٣١٥٠	٤٥٠٠
قصب السكر	١٠٤٠٠	١٣١٠٠	١٨٧٢٠

- نظام الصرف الزراعي:

الصرف هو عملية يُتخلص بمقتضاها من المياه الموجودة بالتربة وتزيد عن حاجة النبات، ومن ثم تؤدي إلى تدهور إنتاجية التربة. ولقد ظهرت الحاجة الماسة إلى الصرف بعد التحول من الري الحوضي إلى الري الدائم خلال سلسلة من مشروعات الري المختلفة، بدءاً من القناطر مرورا بخزان أسوان وانتهاء عند السد العالي . ومن ثم بدت الحاجة إلى الصرف تأخذ طريقها إلى الوضوح بداية من عام ١٩٢٩ عندما بدأ شق مصارف الدلتا. أما مصر العليا فقد عرفت الصرف عام ١٩٣٨. وفي عام ١٩٥٩ قسمت مصر إلى مناطق صرف لكل منها مصرف رئيسي .

- أنواع شبكات الصرف الزراعي في بمصر:

١- المصارف المكشوفة: Drains Open:

وهي عبارة عن خنادق بالأرض لاستقبال المياه الزائدة عن حاجة النباتات أو المحاصيل أو من مصارف أصغر منها من فوق سطح الأرض أو الرشح من الجانبين أو القاع وهي تتناسب الأراضي البطيئة المسامية جداً حيث كميات كبيرة جداً من المياه تلزم للزراعة وتصنف المصارف المكشوفة حسب سعتها ووظيفتها إلى:

أ- المصارف الحقلية Field drains.

تنفذ بغرض جمع المياه السطحية الفائضة عن الحاجة مباشرة من التربة ونقلها إلى المصارف إلى المصارف المجمعة.

ب- المصارف المجمعة الفرعية Branch collector.

تكون سعتها أكبر من المصارف الحقلية ووظيفتها جمع المياه من المصارف الحقلية ونقلها إلى المصارف المجمعة الرئيسية.

٣- المصارف المجمعة الرئيسية Main collector.

سعتها تكون كبيرة فهي تجمع المياه من المصارف المجمعة الفرعية ونقلها إلى المصارف الرئيسية.

٤- المصارف الرئيسية Main drains.

سعتها كبيرة جدا فهي تجمع المياه من المصارف المجمعة الرئيسية ثم تلقي بها في المصب الذي يقع خارج المنطقة الزراعية.

*** مزايا المصارف المكشوفة:**

١- انخفاض نفقات الإنشاء الأولية.

٢- نقلها كميات كبيرة من المياه.

٣- سهولة التعرف على العوائق بالمصارف وسهولة تطهيرها.

٤- أفضليتها في إصلاح الأراضي الملحية أو القلوية والغدقة كما تفضل في صرف الأراضي الطينية الثقيلة.

٥- يفضل استخدامها في حالة زيادة مياه الصرف المجمعة من مساحات واسعة حيث لاتنفع المصارف المغطاة

* عيوب المصارف المكشوفة:

١- تشجع على زيادة الإسراف في مياه الري.

٢- نقص المساحة الفعلية للزراعة بمقدار ١٥-٢٠% من المساحة الكلية.

٣- تعيق وتعطل سير الآلات وعدم التمكن من استخدام الميكنة بشكل صحيح وبكفاءة عالية.

٤- تساعد على انتشار الحشائش والبعوض والحيوانات التي قد تتجول في مياهها.

٥- ارتفاع تكاليف الصيانة لضرورة تطهيرها سنوياً.

٦- تعمل على تفتيت الملكيات الصغيرة ويتعذر تنفيذها حسب الأصول الفنية.

٢- الصرف المغطي: Subsurface Drainage

وهو يتكون من شبكة من المواسير المدفونة في باطن التربة على نحو يسمح لها بتجميع المياه الزائدة عن حاجة النبات مع ترك بعض الفتحات المحدودة فوق السطح لمتابعة تصريف المياه . وقد بدأ تنفيذ الصرف المغطى لأول مرة في مصر عام ١٩٤٢ في محافظة المنوفية على نطاق محدود، ثم أخذت الدولة في التوسع في هذا النظام حتى بلغت الأراضي التي يخدمها الصرف المغطى عام ٢٠٠٣ إلى ٥.٣ ملايين فدان، ويجد المتتبع لمساحة الأراضي التي يخدمها الصرف المغطى أنها شهدت تزايداً مستمراً خلال العقد الأخير، إذ ارتفعت المساحة من ٣.٧ ملايين فدان عام ١٩٩٢ إلى ٥.٣ ملايين فدان عام ٢٠٠٣ . وهذا يعني أن حوالي ٦٠ % من مساحة الأراضي الزراعية في مصر مخدومة بالصرف المغطى، في إشارة إلى أن الأراضي الزراعية المصرية بكاملها

في طريقها إلى هذا النوع من الصرف الذي يتميز بقدرته على الوصول إلى العمق اللازم للصرف بدون إهدار للأراضي الزراعية أو إعاقة حركة العمليات الزراعية كما ثبت أنه يزيد الإنتاجية إلى ما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ % ، كما تقل الاحتياجات المائية للنبات بنسبة ١٧ % نتيجة لعدم تسرب المياه للمصارف.

*** مزايا المصارف المغطاة:**

١- توفر المصارف المغطارة من ١٥-٢٠% من المساحة الكلية للأرض المزروعة عنها في المصارف المكشوفة.

٢- لاتساعد المصارف المغطاة على انتشار الحشائش والبعوض.

٣- انخفاض تكاليف الصيانة لعدم حاجتها إلى الصيانة السنوية.

٤- توفير الاحتياجات المائية بنحو ١٧% لعدم ضياع المياه.

٥- توفر العمق الكافي من الأرض الذي يتهيأ فيه الأسباب لحركة ودورات متصلة للهواء خلال الأرض.

٦- تخلص الأرض من كميات كبيرة من الأملاح.

٧- تعمر مالايقل عن ٥٠ سنة إذا أتقن صناعتها وتنفيذها.

٨- إجراء العمليات الزراعية بسهولة تامة مثل الحرث والتخلص من الحشائش وجمع المحصول.

*** عيوب المصارف المغطاة:**

١- كثرة تكاليف إنشاء شبكة الصرف المغطى في البداية كتكاليف الحفر وثمن الأنابيب وتركيبها ووضع المرشحات حولها والردم فوقها.

٢- عدم إمكان التخلص من مياه الصرف السطحي أو المياه الزائدة على سطح التربة.

٣ - يحتاج تنفيذ شبكة الصرف المغطى إلى كثير من الخبرات والوقت من أجل التنفيذ والصيانة على نطاق واسع لاسيما في الأقطار النامية.

- شبكات الصرف الزراعى:

*** شبكة الصرف فى غرب الدلتا:**

يعد مصرف إيتاي البارود أطول المصارف فى منطقة غرب الدلتا، إذ يصل طوله إلى ٤٣كم، ويبدأ من الجنوب الشرقى من إيتاي البارود ويتجه نحو الشمال ليصب

فى مصرف شرف الذي يصب مياهه فى بحيرة إدكو. ويخدم هذا المصرف المنطقة الشرقية من غرب الدلتا، ويشترك معه مصرف شبراخيت ، أما القسم الغربى فيعتمد على مصرف الشريشرة الذي يصب فى مصرف العموم بوساطة طلمبات، ومصرف النوبارية الذي يصب فى مصرف العموم بالراحة .

*** شبكة الصرف فى وسط الدلتا:**

أما وسط الدلتا فتبلغ جملة أطوال المصارف بها ٣٨٣٧كم وأهم المصارف مصرف العطف ومصرف سبل الرئيسي، إذ يبلغ طول مصرف العطف ٣٩.٥ كم، ويبدأ من نقطة تفرع ترعتي العطف والساحل، ثم يتجه شمالا ليصرف الجزء الشرقى من جنوب الدلتا، وينتهي عند مصرف زفتى . أما مصرف سبل الرئيسي فيبدأ جنوب أشمون بالمنوفية، ويتجه شمالا بمحاذاة ترعة النعناعية، ثم يغير اتجاهه نحو الشمال الشرقي إلى الشمال من قرية طملاى، وينتهى عند مصرف الباجور، وله نهاية أخرى فى فرع رشيد. أما مصرف زفتى فهو يصرف الجزء الأوسط الشرقي من وسط الدلتا، ويبدأ قريبا من الرياح العباسي ، ثم يتجه شمالا حتى يتصل بمصرف سمطاى، ويستمر فى اتجاهه شمالا حتى يتصل بمصرف الغربية الرئيسي. أما مصرف دنشواي ونشرت فيصرفان الجزء الأوسط الغربي حيث تصرف هذه المصارف فى البحر وإما فى بحيرة البرلس. وأهم المصارف مصرف الغربية الرئيسي الذي ينتهي عند البحر، ثم مصارف أرقام ١حتى ١١ التي يصب بعضها فى البحر وبعضها الآخر يصب فى بحيرة البرلس .

*** شبكة مصارف شرق الدلتا:**

من أهم مصارف شرق الدلتا مصرف بحر البقر الذي يمتد إلى مسافة ٩٧كم، وينتهي عند بحيرة المنزلة. أما مصرف بحر حادوس فيبلغ طوله ٦٤.٥ كم، وينتهي هو الآخر فى بحيرة المنزلة، ويجمع مياه مصارف بحر صفط ومصرف فاقوس ومصرف النظام. والمصرف الرئيسي للقسم الغربي من شرق الدلتا هو مصرف السرو وينتهي هو الآخر عند بحيرة المنزلة ويسير بمحاذاة فرع دمياط ثم يتجه شمالا بشرق إلى البحيرة .

*** شبكة الصرف فى الوجه القبلي:**

تصرف أراضى الوادي المياه الزائدة فى مصرف المحيط. أما الأراضي المحصورة بين ترعة الإبراهيمية والنيل فتصرف مياهها فى نهر النيل مباشرة. ويبدأ

مصرف المحيط قرب ملوي، ويتجه شمالا بين ترعة الإبراهيمية وبحر يوسف، ويستمر حتى مدينة الخطاطبة، إذ يصب فى الرياح البحيري. ويقطع مصرف المحيط مسافة ١٤٠.٥ كم فى محافظة المنيا ثم ٧٠ كم فى محافظة بنى سويف، ثم ١٣١.٥ كم فى كل من محافظتي الجيزة والبحيرة. أما منخفض الفيوم فيصرف مياهه الزائدة فى بحيرة قارون ومنخفض الريان ومصارفه الرئيسية مصرف طامية الذي يصرف أراضي شرق الفيوم، ومصرف الوادي الذي يصرف أراضي غرب الفيوم.

*** الدورة الزراعية في مصر:**

يقصد بالدورة الزراعية تنظيم زراعة المحاصيل صيفا وشتاء فى الحقل الواحد مع مراعاة خصوبة التربة والمحافظة عليها، أو أنها تعنى تتابع عدد من المحاصيل فى أدوار منتظمة فى أرض واحدة خلال فترة زمنية محددة. وتنظم الدورة على أساس المحصول الرئيسي في الأرض نفسها، ولذلك فإن الدورة تختلف باختلاف المحصول ونوع التربة التي يزرع فيها. كما أن هذه الدورة مفيدة للحفاظ على خصوبة التربة أو تضيف إلى خصوبتها بإدخال محصول البرسيم فى الدورة، ومن ثم توفير الأسمدة الكيماوية وغيرها من المخصبات، كما أنها تفيد فى عدم السماح للحشائش والحشرات والأمراض المختلفة التي تعيش وتتعايش مع محصول معين من أن تستمر فى الأرض نفسها لتغير المحصول ومن ثم تقلل من عمليات الخدمة الزراعية.

وهناك دورتان رئيسيتان شهيرتان فى مصر؛ هما دورة القطن ودورة القصب، إذ إنهما أكثر المحاصيل المصرية إجهاداً للتربة، فمحصول القطن يتبع دورة ثنائية فى الأراضي الخصبة أو ثلاثية فى الأراضي الأقل خصوبة، بل أحيانا تطبق دورة رباعية؛ أي لا يزرع القطن إلا مرة واحدة كل أربعة أعوام في الأرض نفسها.

أما دورة القصب فهي دورة رباعية أو سداسية؛ لأن القصب أكثر إجهاداً للتربة من القطن، نظرا لأنه يمكث نحو ٥٥ شهرا فى الأرض، ولذلك لا يجب زراعته فى مساحة واحدة مرتين متتاليتين.

وهناك كثير من الاعتبارات لابد من أن تدخلها فى الحساب عند ترتيب الدورة الزراعية ترتيباً عملياً ومن أهم هذه الاعتبارات " نوع التربة " هل هى صالحة لزراعة القطن أولاً، فإذا كانت الأرض مما يمكن استغلالها فى زراعة القطن كانت الدورة مؤسسة على

هذا المحصول الرئيسى، ثم يجب أن نسأل بعد ذلك على هذه الأرضى من الخصب بحيث تصلح لزراعة القطن مرة كل سنتين أو أن الأفضل أن تتبع فيها دورة للقطن ثلاثية، ثم " المناخ " وهل هو يلائم الغلة الأساسية فى الدورة إذ أن من العبث أن نفكر فى اتخاذ القطن أو القصب أساساً للدورة دون أن نفكر فى مدى توافر الظروف الملائمة لزراعة أيهما. فالجهات الشمالية من البلاد مثلاً لا تصلح لزراعة القصب صلاحية جهات الصعيد الأعلى وما يقال عن القصب يقال عن الفول والبصل وغيرهما، بل إن أصناف القطن المختلفة وجد بالتجربة أنه لا يمكن زراعتها جميعا فى كل الجهات بل أن هناك جهات أكثر صلاحية من غيرها لإنتاج صنف معين من القطن، وبجانب التربة والمناخ هناك عامل " الماء " فتنظيم الدروة يرتبط ارتباطا وثيقا بشئون المياه ومدى توافرها ، فهناك غلات تحتاج إلى كميات من الماء أكثر من غيرها كالأرز الذى لابد من ريه كل يومين أو ثلاثة أيام ومن ثم فهو لا يدخل فى الدورة الزراعية إلا فى الجهات التى يتوافر فيها الماء ويكون الرى بالراحة أى بدون الحاجة إلى استخدام الآلات.

* ملكية الأراضي الزراعية في مصر:

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الملكية فى مصر :

- **الملكية الخاصة.**
- **الملكية الحكومية(ملكية الدولة).**
- **الملكية القبلية.**

وقبل أن نتناول الملكية يجب أن نفرق بين الملكية والحيازة. فالملكية تعني من يملك الأرض وليس شرطا أن يحوزها أي يزرعها.

أما الحيازة فهي مساحة من الأرض يحوزها فرد أو أكثر(ملك – إيجار – مشاركة أخرى) ويقومون بزراعتها وتأخذ الملكية في مصر عدة أشكال نذكر منها:

الملكية الخاصة: سواء لأفراد أ و مجموعات أو أسر أو مؤسسات أو شركات، وتتميز بأن حائزيها يتمتعون بكامل حريتهم في زراعتها أو التصرف فيها، كما أنهم يبذلون أقصى طاقة ممكنة في إدارتها أو الحفاظ عليها. وقد ثبت أنه كلما كانت ملكية الأرض الزراعية خاصة كانت إدارتها أفضل وحالتها أحسن وإنتاجها أوفر وأجود على المستويين النباتي

والحيواني؛ أي أن النظرة هنا نظرة ذاتية تضع نصب عينيها تحقيق أعلى درجات الربح من وحدة المساحة .

ملكيـة الدولـة: حيث يبقى حق التصرف في الأرض والعمليات المتعلقة بها في يد الدولة، لحين استخدامها في عمليات الإنتاج التي تضمن بها الدولة الحفاظ على توازن العرض والطلب في الأسواق المختلفة، وتحقق به التكافل الاجتماعي وإن اتجهت الدولة حاليا نحو التخلص من هذه النوعية من الملكية لحساب الملكية الخاصة .

الملكية القبلية: تنتشر الملكية القبلية في المجتمعات البدوية القبلية؛ إذ تتحكم القبيلة في الأرض وتمنحها لبطونها حسب التحسينات التي تدخلها الأسر على الأرض أو العادات أو حسب المعتقدات الدينية.

* التسويق الزراعى:

هناك عدة أساليب لتسويق الحاصلات الزراعية فى مصر، هي :

التسويق الحر: وهو التسويق الذي يقوم به الفلاح أو القطاع الخاص، ويتحدد فيه سعر المحاصيل تبعا لقانون العرض والطلب، والتقاء كثرة من البائعين والمشترين والمنافسة بينهم؛ أي أنه تسويق مباشر بين البائع والمشترى، وهو من أقدم أنواع التسويق.

التسويق التعاقدي: فى إطار من التكامل بين الزراعة والصناعة ظهر نوع جديد من التسويق هو التسويق التعاقدي سواء امتلكت بعض الشركات الصناعية شركات زراعية توفر لها المادة الخام أو تعاقدت مع شركات زراعية لتحقيق هذا الهدف أو مع مزارعين .

التسويق الحكومي: تتولى الحكومة نيابة عن الفلاح تسويق المنتجات الزراعية التى تتسلمها من المزارعين فى طول البلاد وعرضها؛ إذ تعيد توزيعها وتسويقها – حسب الحاجة – في الأسواق المختلفة محليا وعالميا .

التسويق التعاوني: تقوم به الجمعيات والمؤسسات التى يتمتع الفلاحون بعضويتها، سواء لشراء مستلزمات الزراعة أو لتسويق الحاصلات الزراعية .

***الإنتاج النباتي**:

يعد الإنتاج الزراعى محصلة للمساحة المزروعة وإنتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة، أو يمكن القول إن الإنتاج هو حاصل ضرب المساحة فى الإنتاجية. ولذلك فلا يمكن أن نعرض للإنتاج بدون الإشارة لعنصر المساحة بصفة عامة، ومساحة المحاصيل المدروسة بصفة خاصة. حيث أن مساحة الأراضي الزراعية فى مصر بلغت ٨.٣ مليون فدان عام ٢٠٠٣ بزيادة بلغت نحو ٣ ملايين فدان، مقارنة بعام ١٩٨٠ الذي لم تكن تتجاوز مساحة الأراضي الزراعية به ٥.٥ مليون فدان، فى إشارة إلى الجهود الكبيرة المبذولة وراء إضافة مساحات جديدة إلى الأراضي الزراعية المصرية، برغم إمكانات مصر المائية المحدودة .

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام نحو إضافة مساحات زراعية جديدة فى مصر فى تزايد مستمر، فإن المدقق يلاحظ أن هناك سنوات ثبات أو توقف كامل فى عملية الإضافة كما الحال عام ١٩٩٤ والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الدولة والقطاعين الخاص والأعمال العام على توفير ميزانيات لاستصلاح أراضى جديدة بالبلاد كل عام، إضافة إلى طبيعة الأراضي التي يمكن استصلاحها والامتيازات التي تمنح لعملية الاستصلاح . أما الفترة ما بين عامي١٩٩٤ و ٢٠٠١ فهي فترة الازدهار النسبي فى التوسع الأفقي للأراضي الزراعية المصرية؛ إذ شهدت نموا ملموسا خلال هذه الفترة.

أما إذا نظرنا إلى المساحة المحصولية حسب الموسم الزراعى فسوف يتضح لنا أنها فى المواسم أو العروات الثلاث لم يحدث فيها تغير كبير مع ملاحظة أن العروة الشتوية دائما هي العروة المتفوقة فى نصيبها من مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالعروة الصيفية، ويرجع ذلك إلا أنها أغلب المحاصيل الشتوية غير مجهدة للتربة وفى مقدمتها البرسيم والشعير، عكس المحاصيل الصيفية (القطن والذرة) ومن ثم يمكن أن تضاف مساحات من الأراضي الزراعية في هذه العروة لم تكن مزروعة في العروة الصيفية، أما العروة النيلية فتتسم بالتذبذب فى مساحتها وإن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التراجع.

***الغلات الشتوية**:

أ-القمح:

تعد مصر من أقدم بلاد العالم زراعة للقمح ، فقد عرفته فى عصور ما قبل التاريخ واشتهرت فى العصر الرومانى بأنها مخزن الحبوب للإمبراطورية الرومانية ويزرع القمح فى كل أراض جمهورية مصر العربية ولكن توزيعه الإقليمى يتأثر بعدة عوامل يأتى فى مقدمتها درجة خصوبة التربة كما أنه يتأثر بعامل المناخ ودرجة اعتداله، ولذلك فان محافظتى أسوان وقنا من أقل المحافظات زراعة للقمح، وذلك بسبب ارتفاع درجة الحرارة منذ أوائل الصيف، وللسبب نفسه تبدأ زراعة القمح فى الصعيد فى منتصف أكتوبر ولكنها تتأخر فى الوجه البحرى إلى نوفمبر ،كما يؤثر العامل البشرى فى زراعة القمح ويبلغ متوسط مساحة القمح نحو ١,٤ مليون فدان تتوزع بنسبة ٦٠% فى الوجه البحرى و ٢١ % فى مصر الوسطى، و ١٩ % فى مصر العليا.

ومتوسط الجدارة الإنتاجية ١٠ أرادب للفدان، وتتصدر القليوبية والمنوفية محافظات الجمهورية كلها من حيث الجدارة الإنتاجية، ثم تأتى من بعدهما المنيا فالجيزة فأسيوط، ويبلغ متوسط إنتاج البلاد السنوى نحو ١٤ مليون أردب وهى كمية لا تكفى لأكثر من ٢٥% من حاجة الاستهلاك المحلى ولابد للبلاد من أن تسد النقص عن طريق الاستيراد من الخارج فى الوقت الحالى على الأقل ومن الأسف أن وسائل التخزين فى البلاد لا تزال متخلفة، فالفلاحون يخزنون قمحهم فى " صوامع " طينية مغلقة يقيمونها على سطوح منازلهم مما يعرض القمح للتلف بسبب ظروف الحرارة والرطوبة غير المناسبة كما يصبح عرضة للتسويس. ويخزن بنك التسليف الزراعى ما لديه من القمح فى " الشون " على هيئة أكوام مكشوفة فيكون عرضة للتقلبات الجوية ونهبا للعصافير. وتقدر الكمية التى تتلف أو تضيع سنويا من هذا القمح بما يقرب من ١٠% من إجمالى المحصول.

وقد بدأت الدولة تولى هذا الجانب من اقتصاديات القمح عنايتها فى السنوات الأخيرة فأنشأت صوامع حديثة من النوع الكبير المقسم إلى خلايا رأسية عديدة، كذلك أخذ بنك التسليف الزراعى يعدل بالتدريج عن طريقة تخزين القمح فى العراء وبدأ فى إنشاء كثير من الصوامع الأفقية الصغيرة وفيها يمكن تخزين القمح مدداً طويلة دون أن تتغير صفاته ويظل صالحاً للاستعمال.

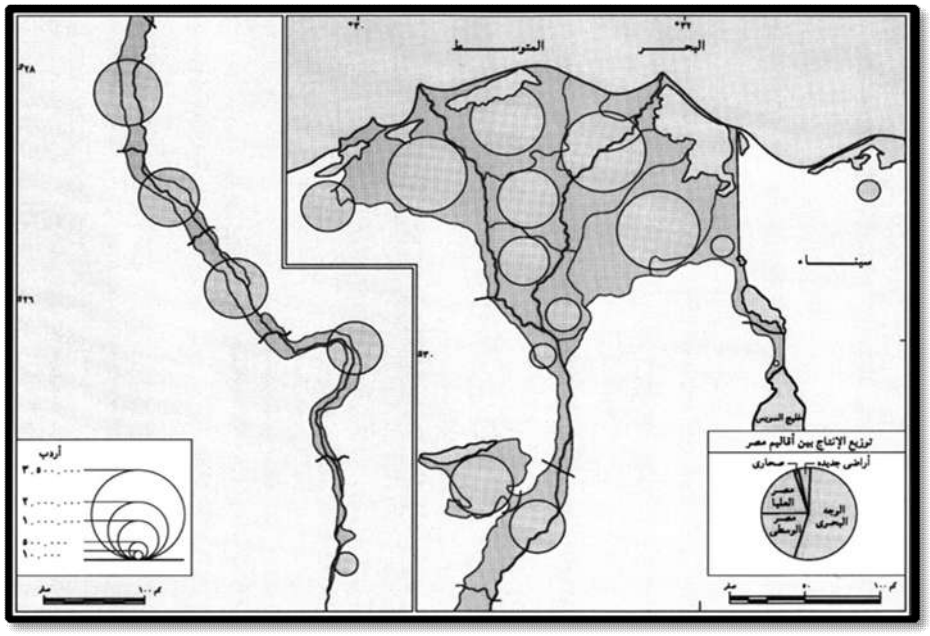

كمية إنتاج القمح

ب- البرسم:

هو محصول العلف الأخضر الرئيسى فى جمهورية مصر العربية ويعتمد عليه الفلاح فى تغذية حيواناته اعتماداً يكاد يكون تاماً فى نصف السنة الشتوى من ديسمبر إلى مايو، وقد يجفف ما يزيد عن حاجته ليكون " دريسا " يغذى به الحيوانات فى فصل الصيف حيث يتعذر الحصول على أى نوع من العلف الأخضر، ويبلغ معدل الإنتاج السنوى من البرسيم نحو ٤٠ مليون طن أو ما يعادل نحو ٦٥% من القيمة الغذائية للعلف الذى تستهلكه الثروة الحيوانية فى مصر.

والبرسيم هو أوسع الزراعات فى مصر وتكاد تكون مساحته ثابتة تقريبا تتراوح بالارتفاع أو الانخفاض القليل حول متوسط ٢,٧ مليون فدان سنويا. ونظرا لأهمية البرسيم فى الاقتصاد القومى إذ يمثل نحو ١٦ % من القيمة النقدية للدخل الزراعى فيحتل المكان الثانى فيه بعد القطن وبسبب أثره فى استصلاح الأراضى وأهميته فى تغذية الحيوانات وبخاصة فى فصل الشتاء فقد وجهت إليه العناية فى السنوات الأخيرة واستنبطت منه أصناف جديدة تتميز بزيادة محصولها بنحو ١٥ % ولكنها لا تزال فى مرحلة التجارب.

ج-الفول:

الفول من أهم الغلات الغذائية فى جمهورية مصر العربية، فهو يمثل الغذاء الشعبى الأول، وقد أدى انخفاض سعره نسبياً مع احتوائه عل عناصر غذائية منوعة إلى أن يصبح الغذاء الرئيسى لطبقات الشعب الكادحة وبخاصة فى المدن. ومن ثم كان أهم المحصولات البقولية فى البلاد إذ أنه يشغل أكثر من ٧٠ % من مساحتها الكلية ويزرع الفول فى مصر منذ زمن بعيد وكان فى النصف الأول من القرن الماضى من أهم الغلات التصديرية، ولكن التوسع فى زراعة القطن أدى إلى نقص مساحته فلم يعد يمثل أكثر من ٣ % من المساحة المحصولية، ولم يعد إنتاجه يتجاوز ٣,٤ % من جملة الدخل الزراعى.

ويبلغ متوسط مساحة الفول نحو ٣٠٠ ألف فدان سنوياً وقد تتفاوت المساحة من سنة إلى أخرى ولكن يندر أن تقل عن ٣٠٠ ألف فدان، وتتصدر محافظة البحيرة جميع المحافظات فى زراعته ثم تليها المنيا -كفر الشيخ – قنا، ويخص هذه المحافظات الأربع مجتمعة نحو نصف مساحة الفول الكلية.

وتحتل جمهورية ممر العربية المكان الرابع بين الدول المنتجة للفول فلا تسبقها سوى الصين الشعبية وإيطاليا وأسبانيا، إذ يبلغ متوسط الإنتاج نحو ١.٨ مليون أردب سنوياً، ولكن الإنتاج يتذبذب من سنة إلى أخرى إذ أن الفول غلة شديدة الحساسية للتقلبات الجوية من حرارة ومطر مما يؤدى فى بعض السنوات إلى نقص كبير فى إنتاجية الفدان، هذا فضلا عن تعرضه للإصابة الشديدة ببعض الأمراض والآفات ونظراً لهذا التذبذب فى الإنتاج فان المحصول قد لا يكفى فى بعض السنوات لحاجة الاستهلاك المحل فتضطر البلاد إلى سد النقص عن طرق الاستيراد.

***الغلات الصيفية**:

أ- القطن:

غلة لها شأن كبير فى الزراعة والصناعة معاً ، ثم إن له مشكلاته التجارية التى تتناول تسويقه على أحسن الوجوه ، ويختلف القطن عن غلة صيفية أخرى هى قصب السكر الذى وإن يكن محصولا مهماً فى الصناعة فان المساحة التى يشغلها صغيرة لا

تقارن بمساحة القطن ، كما أن مشكلات السوق والتجارة لا توجد فيه كما هى موجودة فى القطن .

وإنتاج جمهورية مصر العربية من القطن محدود بالنسبة للإنتاج العالمى ولكن أهميته فى السوق العالمية ترجع إلى نوعيته لا كميته ، فالقطن المصرى وخاصة الأصناف طويلة التيلة منه له شهرته العالمية، وهذه حقيقة فى غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية لأنه لو انحط نوع الإنتاج لكان معنى هذا دخول مصر فى ميدان التنافس مع البلدان التى تنتج القطن بكميات هائلة يتضاءل بجانبها الإنتاج المصرى ولذلك فان الاستمرار فى إنتاج الأنواع الجيدة من القطن معناه الحفاظ على الثروة القطنية فى البلاد ويتطلب القطن تربة طينية خفيفة جيدة الصرف كذلك للمناخ أهميته وفى مصر نجد أن درجة حرارة الصيف وهو فصل النمو مما يلائم زراعة القطن، ولكن الذى يضره الرياح الحارة اللافحة التى تحمل معها رمالاً من الصحراء، ولابد أن يكون الماء متوافراً فى فصل الصيف فالقطن من الغلات التى تحتاج لكثير من مياه الرى ولا يشكو الفلاح من شىء فى الصيف شكواه من عدم إمكان الحصول على الماء اللازم لقطنه خاصة إذا كانت أرضه بعيدة عن الترع الرئيسية أو المساقى الفرعية، والمساحة المزروعه بالقطن فى مصر محدودة تتراوح ببن ١,٧ ، ٢ مليون فدان ويقسم القطن المصرى إلى عدة أصناف على أساس طول تيلته هى قطن طويل التيلة فوق (واحد وثلاث أثمان) بوصة، قطن طويل وسط فوق (واحد وربع) بوصة، قطن متوسط التيلة أقل من (واحد وربع) بوصة.

ومن أهم الأصناف التى تزرع فى جمهورية مصر العربية الآن عل أساس تجارى هى:

- الأقطان طويلة التيلة:

المنوفى (جيزة ٣٦) وتيلته ٣٦ مليمتر وهو صنف مبكر النضج ، يقاوم مرض الذبول، ويزداد محصوله بالتسميد، وقد بدأت زراعته فى سنة ١٩٤١ وهو الآن أوسع الأقطان المصرية انتشاراً.

جيزة ٤٥ : وقد ظهر كصنف تجارى فى سنة ١٩٥٩، ويعتبره الغزالون من أحسن أصناف القطن فى العالم إن لم يكن أحسنها جميعا.

- الأقطان الطويلة الوسط:

جيـزة ٤٧ : بـدأ كصـنف تجـارى فـى منـة ١٩٥٨ ولـم يلبـث أن أصـبح أفضـل أصناف القطن الطويلة الوسط فى جمهورية مصر العربية وأمكنه " أن يكتسح صنفا أخر هو جيزة ٣٠ الذى كان يشغل نحو ٨٠ % من مساحة الأقطان الطويلة الوسط.

دندرة : وتقتصر زراعته على الصعيد الأعلى حيث لا ينافسه، صنف أخر وذلك لتبكيره فى النضج وقدرته على تحمل الحرارة العالية.

– الأقطان متوسطة التيلة:

وكانت تنحصر فى الأشمون الذى كان يعد أقدم الأصناف المزروعة فى مصر فقد بدأت زراعته منذ سنة ١٨٦٤، ويتميز بتيلة خشنة تتراوح بين ٢٧و ٢٩ مليمترا وبه مناعة ضد مرض الذبول وقد حل محله صنف جديد هو جيزة ٦٦ وهو يشبه الأشمون فى خشونة التيلة ولكنه يتفوق عليه فى المحصول بنحو ١٥ % فى القطن الزهر، وبنحو ٢٤ % فى القطن الشعر.

* أهمية القطن فى الاقتصاد القومى:

يحتل القطن مركز الصدارة فى الإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية فهو يمثل نحو ثلث القيمة النقدية للحاصلات الزراعية كلها وبشكل زهاء ثلثى الصادرات المصرية (عدا البترول)، ولا تقتصر أهمية القطن على إنتاج التيلة فقط وهى التى جعلت منه محصول التصدير الأول بل إن منتجاته الثانوية من الزيت والكسب جعلت منه محصول الزيت الأول فى مصرإذ يمثل زيت بذرة القطن نحو ٩٥ % من إنتاجها من الزيوت النباتية ، كما جعلت منه المحصول الثانى الذى تعتمد عليه البلاد كعلف للحيوانات بعد البرسيم.

أما على المستوى العالمى فان أهمية القطن المصرى ليست فى المساحة التى تزرع به ولا فى المحصول الناتج الذي لا يتجاوز ٤,٥ % من الإنتاج العالمى ولكن أهمية القطن المصرى ترجع إلى جودة نوعه وطول تيلته ولا تزال جمهورية مصر العربية هى المصدر الرئيسى للأقطان طويلة التيلة فى العالم فهى تنتج من هذه الطبقة نحو ٥٣ % من الإنتاج العالمي، ويرتبط بالقطن عدد من الصناعات الأخرى فى مصر كصناعات الحلج والغزل والنسيج وصناعة الزيوت وعلف الحيوان.

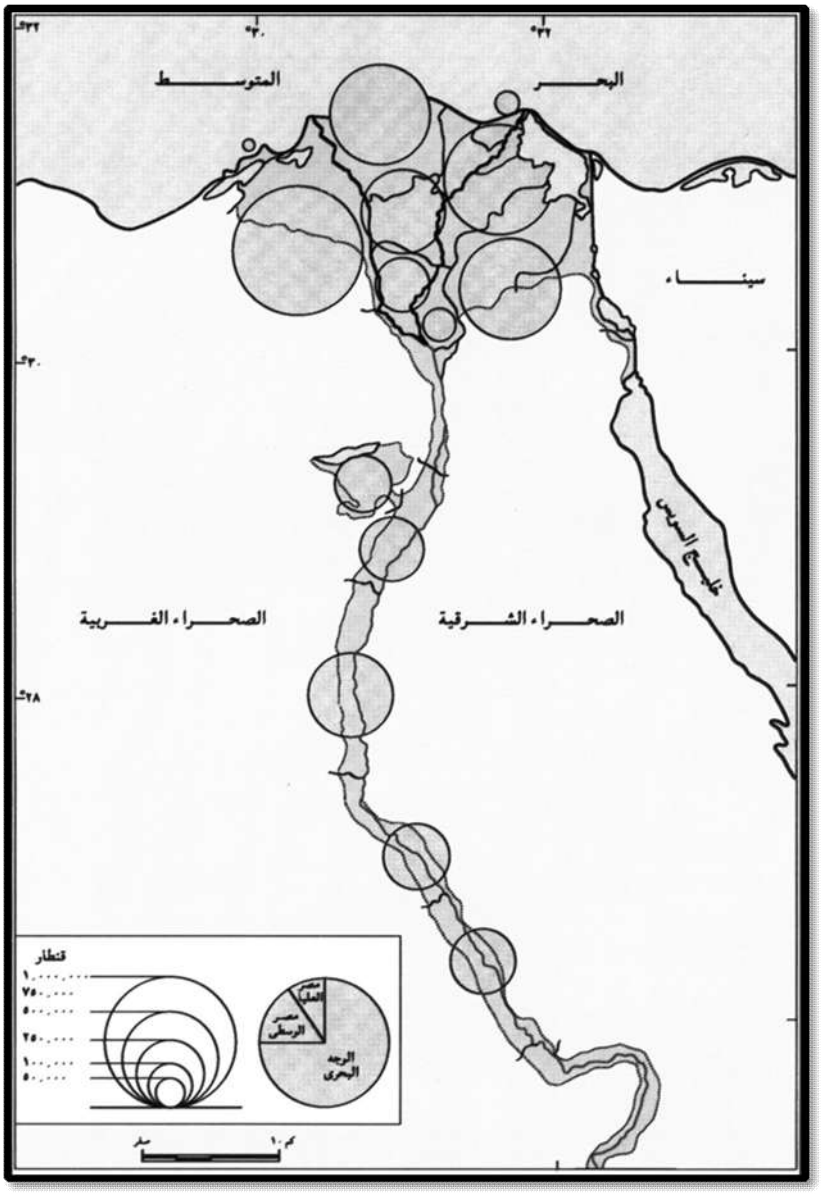

كمية إنتاج القطن

ب- قصب السكر:

قصب السكر من الغلات ذات الشان فى الاقتصاد الزراعى فى مصرشأنه فى ذلك شأن القطن ولكن يظل هناك فرق بين الغلتين فالقطن لا يستهلك منه محلياً حتى الآن فى صناعة الغزل والنسيج سوى نصف إنتاجه تقريباً ويجد معظم المحصول طريقه

إلى الأسواق الخارجية ، ولكن القصب غلة كبيرة الحجم ، ثقيلة الوزن ، رخيصة السعر ومن ثم يصبح من غير الاقتصادى تصديره كغلة خام ، بل حتى مصانعه لابد وأن تقوم

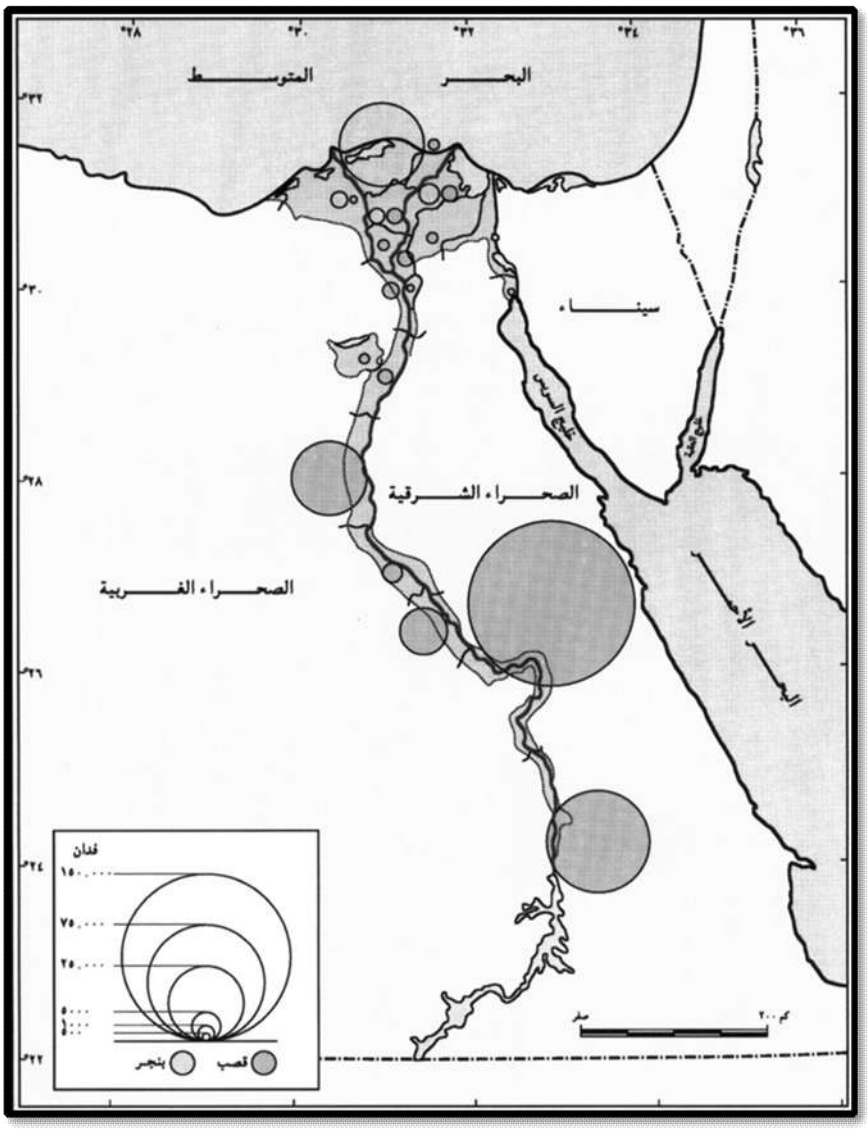

كمية إنتاج المحاصيل السكرية

فى مناطق إنتاجه حتى تتلافى نفقات النقل الباهظة، والقصب من المحاصيل طويلة الأجل فهو يبقى فى الأرض مدة ثلاثة أو أربعة أعوام ومحصوله فى العام الثانى أجود المحصولات ، وهو من الغلات المجهدة للتربة ولذلك لابد من استخدام الأسمدة لتعويض التربة عما تفقده من عناصر، ويحتاج قصب السكر إلى درجة حرارة عالية ومن

ثم فهو أصلح للصعيد منه للوجه البحرى ، كما يحتاج إلى قدر كبير من الماء ، يربو على ضعفى ما يحتاج إليه القطن.

ويبلغ متوسط إنتاج مصر نحو عشرة ملايين طن ويبلغ متوسط مساحة أراض القصب نحو ٢٥٠ ألف فدان ، وهو يزرع فى جميع محافظات الجمهورية، ولكن الشروط المثل لزراعته إنما تتوافر فى الوجه القبلى أكثر من توافرها فى الوجه البحرى، ولهذا اختصت محافظات مصر العليا (أسوان ، قنا ، سوهاج ، أسيوط) بنحو ٧٨% من مساحة قصب السكر بينما كان نصيب محافظات مصر الوسطى ١٧.٤ % ونصيب الوجه البحرى ٤.٦ % وفى مصر العليا بتركز الإنتاج فى محافظة قنا فهى وحدها تزرع نحو نصف مساحة القصب فى ج. م. ع. ثم تليها محافظة أسوان ويخصها نحو ربع مساحة القصب المصرى ، أما فى مصر الوسطى فالصدارة لمحافظة المنيا التى يخصها نحو ٩٠ % من جملة مساحة القصب فى مصر الوسطى أو ما يقرب من ١٦ % من مساحة أراض القصب فى مصر كلها.

ج- الأرز :

الأرز هو الغلة الصيفية الثانية بعد القطن ، وكلاهما مما يحتاج إلى كميات وفيرة من الماء ، ولهذا ارتبط التوسع فى زراعته بمشروعات الرى الكبرى التى أقيمت على النيل . ولما كان القطن يمثل مكانة خاصة فى الاقتصاد المصرى ، فقد ظل الأرز فى منزلة التابع له وكان عليه دائما أن ينتظر حتى يحصل القطن على حاجته من الماء ، ولهذا كانت تتذبذب مساحته من عام إلى عام تبعاً لما يمكن توفيره من المياه ، وكانت الجهات المسئولة عن الرى تعمل على تحديد مساحته والمناطق التى يزرع فيها تحديداً يتفق مع الأحوال المائية . ولكن التعلية الثانية لسد أسوان وإقامة سد جبل الأولياء على النيل الأبيض فى السودان ضمنت حداً أدق لمساحة الأرز هو ٤٠٠ ألف فدان وأدى إنشاء السد العالى أخيراً إلى تحرير الأرز تحريراً كاملاً وأصبح مستقلاً عن القطن تماماً فى اقتصادياته وهذه مسالة لها أهميتها بعد أن أصبح الأرز بجانب أهميته الغذائية غلة تصديرية تسهم بنصيب كبير فى توفير العملات الأجنبية، وقد عنيت الدولة فعلاً فى السنوات الأخيرة بالتوسع فى زراعة الأرز وهكذا نجد مساحة الأرز ترتفع من ٤٤٦ ألف فدان فى السنوات ١٩٣٥ / ٣٩ إلى ٦٥٤ ألف فدان فى السنوات ٥٩/١٩٥٥ ثم إلى

٧٩٩ ألف فدان فى السنوات ٦٤/١٩٦٠ ثم تجاوز متوسطها المليون فدان فى السنوات الأخيرة.

يزرع الأرز فى الدلتا وبخاصة فى الأجزاء الشمالية منها أما أراضى الوجه القبلى فلا تزرع سوى مساحات محدودة يتركز معظمها فى محافظة الفيوم وأرزها من النوع النيلى الذى لا يمكث فى الأرضى طويلاً، ويزرع القليل منه فى محافظات الجيزة وبنى سويف والمنيا وتكاد تنعدم زراعته فيما تبقى من محافظات الصعيد. وتعتبر محافظة الدقهلية أولى المحافظات فى زراعة الأرز (٢٨%) وتليها كفر الشيخ (٢١%) فالبحيرة (١٩) فالشرقية (١٥%) فهذه المحافظات الأربع يخصها نحو ٨٣% من مساحة الأرز فى مصروتعتبر ثالث دول العالم من حيث متوسط غلة الفدان التى تبلغ ٢.٤ طن ولا تزال الجهود تبذل لاستنباط أصناف ممتازة تعطى غلة أوفر، وقد ارتفعت قيمة صادرات البلاد من الأرز حتى أصبح يحتل المركز الثانى. ولكن التزايد المطرد فى استهلاك الأرز أدى إلى نتاقص الفائض الذى يسمح بالتصدير.

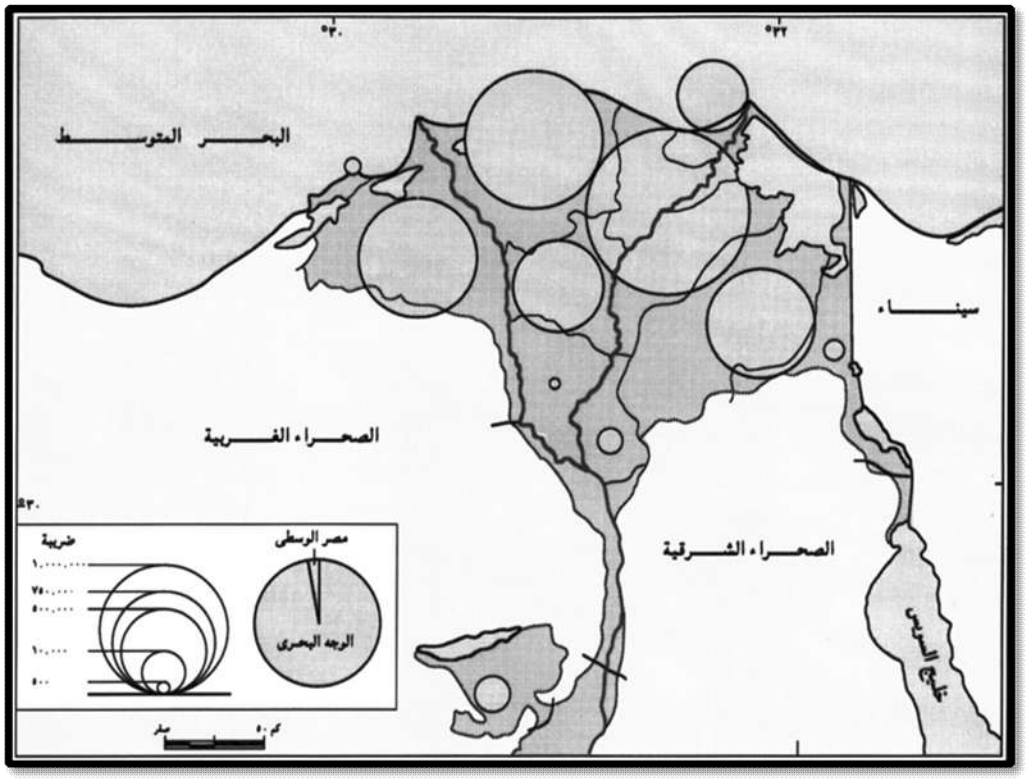

كمية إنتاج الأرز

د- الذرة الشامية :

تحتل الذرة الشامية المكان الأول بين الحبوب الغذائية من حيث المساحة إذ تكون جانباً من الغذاء اليومى لسكان الريف الذين يمثلون غالبية السكان فى مصر، ويفيد منها الفلاح علفا أخضر لمواشيه طوال موسم وجودها فى الحقل ، وقد يسرف فى ذلك أحياناً فيضر بالمحصول ، فضلاً عن استخدامها فى بعض الصناعات كصناعة النشا والجلوكوز.

وتزرع مصرفى المتوسط نحو ١,٥ مليون فدان سنويا فالذرة الشامية يبلغ إنتاجها بين ٢٢ ، ٢٥ مليون أردب. وقد ارتفع الإنتاج نتيجة لزيادة غلة الفدان. ويزرع الوجه البحرى نحو ٧٢% من جملة المساحة الكلية للذرة الشامية . يزرع الوجه القبلى المساحة الباقية وقدرها ٢٨% ويفى إنتاج البلاد باحتياجاتها وإن كان التوسع فى الإنتاج الحيوانى والداجنى فى السنوات الأخيرة دعى إلى استيراد كميات متزايدة من الذرة الصفراء.

هـ- الذرة الرفيعة:

تزرع الذرة الرفيعة فى الموسمين الصيفى والنيلى شانها فى ذلك شان الأرز والذرة الشامية ، ولكن الزراعة الصيفية أهم الزراعتين فهى تشغل وحدها نحو ٩٣% من المساحة المزروعة ، وتقل مساحة الذرة الرفيعة كثراً عن مساحة كل من القمح والذرة الشامية فهى لا تزيد على ٥ % من المساحة المحصولية ، وتتوطن فى الصعيد وينذر أن تزرع فى الوجه البحرى وتقل مساحتها كلما اتجهنا نحو الشمال فتزرع مصر العليا ٦٥% من مساحتها وتزرع مصر الوسطى ٣٥% من المساحة ، وتتناقص غلة الفدان كلما اتجهنا نحو الشمال ، إذ أن مناخ الصعيد بحرارته العالية نسبياً وبجفافه يساعد عل ازدهار هذه الغلة.

ويتراوح إنتاج جمهورية مصر العربية من الذرة الرفيعة ما بين ٥.٥ ، ٦.٨ مليون إردب سنوياً وهى كمية تكفى الاستهلاك المحلى . وتتصدر محافظة سوهاج المحافظات جميعاً سواء من ناحية المساحة المزروعة أومن ناحية الكفاية الإنتاجية.

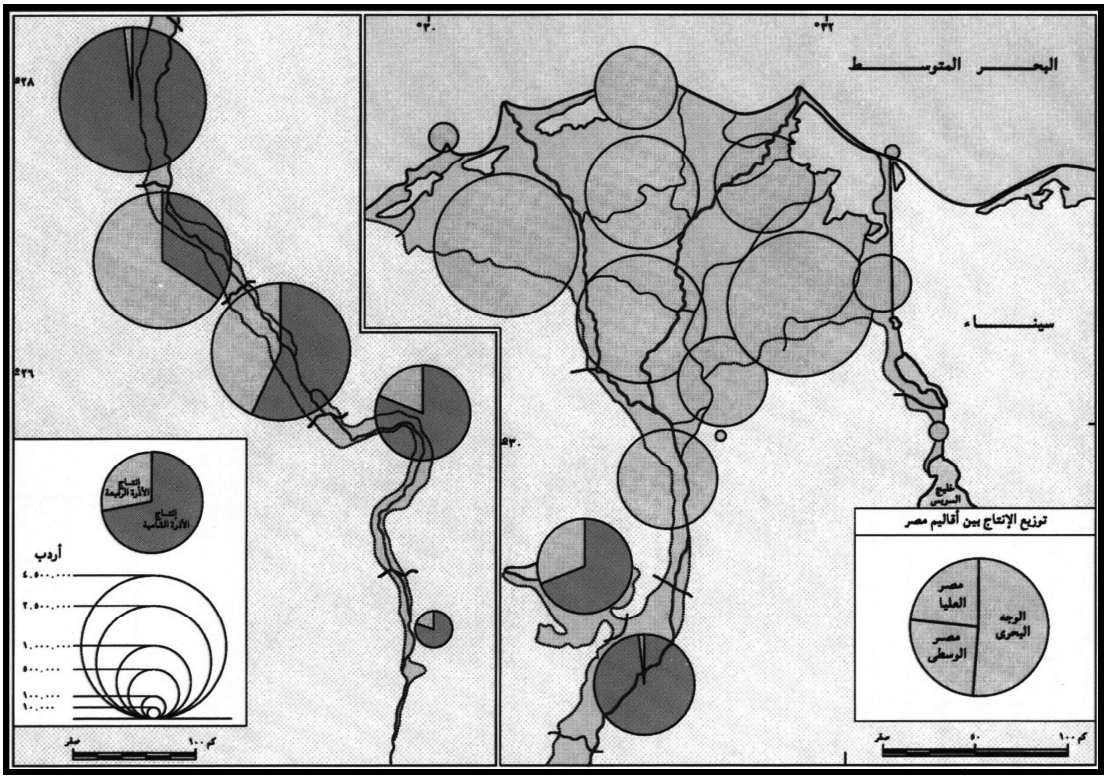

كمية إنتاج الأذرة بنوعيها (شامية / رفيعة)

*** الصادرات الزراعية:**

تشكل الصادرات الزراعية مصدراً مهماً للدخل القومي، وقد شهدت تنامياً مستمراً حيث تحتل التجارة الخارجية الزراعية مكانا هاما من التجارة الخارجية المصرية حيث تمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالي ٩.٧% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية الكلية المصرية كمتوسط للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) ، كما تعتبر الصادرات الزراعية أحد الركائز الرئيسية لتمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر حيث تمثل الصادرات الزراعية حوالي ٠.٥٦% من إجمالي الدخل القومي المصري وحوالي ٤.٣٧% من إجمالي الدخل المزرعى المصري كمتوسط لتلك الفترة .

وقد شهدت الصادرات الزراعية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويأتي في مقدمة الصادرات الزراعية المصرية، صادرات القطن الخام.

فيما يمثل محصول الأرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية فقد بلغت قيمة الصادرات من محصول الأرز المصري نحو ٥٠٤.٠٥ مليون جنيه تمثل حوالي

٢.٣٥% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية والتي تبلغ نحو ٢١٤٧٢ مليون جنيه وتمثل حوالي ٢٤.٣١% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والتي تبلغ نحو ٢٠٧٣.٢ مليون جنيه ذلك كمتوسط للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣). الأمر الذي يدعو إلى أهمية دراسة التسويق الخارجي لمحصول الأرز كأحد أهم محاصيل التصدير في القطاع الزراعي المصري.

وتحتل صادرات مصر من البطاطس والبرتقال الطازج المركزين الثاني والثالث في قائمة صادرات مصر الزراعية (بدون القطن الخام).

ويأتي سوق الاتحاد الأوربي في مقدمة الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية حيث يستوعب ٤٢ % من إجمالي الصادرات. وارتفع الإنتاج الكمي النباتي بصورة جيدة، حيث بلغ الإنتاج والتصنيع من مجموعة محاصيل الحبوب ٢٢.٩ مليون طن، ومن الخضر ٢٠.٣١ مليون طن، ومن الفاكهة ٨.٩ ملايين طن، ومن مجموعة الألياف ٨٢١ ألف طن، ومن مجموعة الحبوب الزيتية ٣٢٨ ألف طن.

ثانياً: الثروة الحيوانية والسمكية في مصر:

١- الثروة الحيوانية:

تمثل الثروة الحيوانية والداجنة ويضاف إليها الإنتاج السمكي مصدراً رئيسياً من مصادر الثروة الزراعية في مصر، وعلى الرغم من أن إنتاج الأعلاف يأتي على رأس قائمة إنتاج الحاصلات الزراعية، فإن عدد الماشية لا يكفي لإنتاج اللحوم الكافية للإستهلاك، وتستورد البلاد سنوياً الوف الروؤس من الأبقار والأغنام الحية والمذبوحة لملافاة هذا النقص، ويقدر متوسط استهلاك الفرد من اللحوم في مصر ١٧ كيلوجرام عام ١٩٩٠ بينما يصل هذا المتوسط إلى ٤٥ كيلو جرام في إنجلترا، ٧٥ كيلو جرام في الولايات التحدة الإمريكية في السنة.

وتعد الثروة الحيوانية (الإنتاج الحيواني والحشري) الشق الثاني من الإنتاج الزراعي في مصر بعد الإنتاج النباتي المتمثل في المحاصيل الزراعية وتمثل قيمة الإنتاج الحيواني ٣٤.٩٨٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م حيث بلغت

٦٤.٩٤٠ مليار جنيه مقابل ٥٥.١٣٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ١٤٢٦بزيادة قدرها ١٧.٧٨٪، في حين تمثل قيمة المنتجات الحشرية ٠.٠٦٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م حيث بلغت ١٢٠ مليون جنيه مقابل ١٢١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م بانخفاض قدره ٠.٨٣٪ .

*** الثروة الحيوانية من الأبقار :**

بلغت جملة الثروة الحيوانية من الأبقار فى مصر عام ١٩٩٧ نحو ٣.١ ملايين رأس، وهو قدر ثابت إلى حد كبير فى معظم إحصاءات الثروة الحيوانية منذ ١٩٨٥؛ إذ تراوحت أعداد الأبقار مابين ٣.١ و٣.٧ ملايين رأس طوال هذه الفترة. والمتتبع للثروة الحيوانية من الأبقار في المحافظات المصرية يجد أنه من بينها يوجد ثماني محافظات تشكل الثقل الإنتاجي للأبقار فى مصر، أربع منها فى الوجه البحري (هى البحيرة وكفر الشيخ والشرقية والغربية) ومثلها فى الوجه القبلي فى النطاق ما بين بنى سويف شمالا وسوهاج جنوبا.

*** الثروة الحيوانية من الجاموس:**

بلغت جملة الثروة الحيوانية من الجاموس البلدي ما يزيد قليلا عن ثلاثة ملايين رأس توزعت جغرافيا على معظم محافظات مصر؛ إذ نادرًا ما نجد محافظة من محافظات الوادي والدلتا لا يوجد بها قدر من هذه الرءوس؛ وبخاصة محافظات البحيرة والشرقية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ في الوجه البحري والنطاق من المنيا إلى قنا في الوجه القبلي بل تقف المنيا في صدارة محافظات الجمهورية من حيث عدد رءوس الجاموس بها.

*** الثروة الحيوانية من الماعز :**

بلغت رءوس الماعز في مصر عام ١٩٩٧ نحو ٣.٢ ملايين رأس فى تراجع ملحوظ لأعداد هذه الرءوس عام ١٩٩٣، التي تجاوزت فيه حاجز الملايين الخمس. وتقف محافظات الوجه القبلي ومحافظتي البحيرة وشمال سيناء بوصفها أكثر محافظات مصر إنتاجا للماعز، نظراً لتوافر الهوامش الصحراوية المناسبة لتربية هذه النوعية من الثروة الحيوانية؛ أي أن الماعز تميل إلى البيئات الصحراوية أو التي تتمتع بهامش صحراوي كبير، وإن لم يعن ذلك أنها لاتربى في البيئات التي يتوافر فيها المرعى الجيد .

*** الثروة الحيوانية من الأغنام:**

بلغ حجم إنتاج الأغنام فى مصر عام ١٩٩٧ نحو ٤.٣ ملايين رأس؛ متفوقة بشكل ملحوظ على قرينه الماعز فى عدد الرءوس، فى حين اتفقا معا في التوزيع الجغرافي حيث تركز إنتاج الأغنام كذلك فى محافظات الوجه القبلي ومنطقة غرب الدلتا، ففي غرب الدلتا تتصدر محافظة البحيرة ليس فقط منطقة غرب الدلتا بل كل محافظات مصر في عدد رءوس الأغنام بها ، ولذلك فلا عجب أن نجد البحيرة هي المصدر الرئيسي في إنتاج الصوف في البلاد، وتوطنت بها الصناعات القائمة على الصوف كمادة خام وفي مقدمتها السجاد ، أما في الوجه القبلي فقد وقفت كل من محافظة قنا ومحافظة المنيا في صدارة محافظات الوجه القبلي استحواذا على رءوس الأغنام، ثم يلي ذلك محافظتي أسيوط وسوهاج .

*** الثروة الحيوانية من الإبل:**

بلغت أعداد الإبل (الجمال) فى مصر عام ١٩٩٧ نحو ١٣٥.٩ ألف رأس، حيث من المعروف أن مصر لا تنتج هذه النوعية من الثروة الحيوانية بل تستوردها من الخارج، وعلى وجه التحديد من السودان ؛ ومن ثم فإن أعدادها تشهد تذبذبا عاما بعد آخر، فتارة تبلغ أعدادها ٢٣٢ ألف رأسا كما هي الحال فى عام ١٩٩٣، وتارة تنخفض إلى معدلها عام ١٩٩٧ . ويعد الوجه القبلي ومحافظات البحر الأحمر ومطروح وشمال سيناء هي محافظات التركز الجغرافي لهذه النوعية من الثروة الحيوانية بحكم الثقافة المجتمعية والبيئية التى تحياها هذه المجتمعات .

*** الإنتاج الداجن:**

قدرت كمية لحوم الطيور والدواجن ٨٣٣.٧ ألف طن (وزن قائم) عام ٢٠٠٨م مقابل ٨٧٩.٢ ألف طن (وزن قائم) عام ٢٠٠٧م بانخفاض قدره ٥.٢٪.

*** البيض والعسل والحرير:**

قدر المحصول السنوى من البيض ٦.٣ مليار بيضة عام ٢٠٠٨م مقابل ٥.٢ مليار بيضة عام ٢٠٠٧مبزيادة قدرها ٢١.٢٪.

بلغ إنتاج العسل ٧.٠ ألف طن عام ٢٠٠٨م مقابل ٧.٦ ألف طن عام ٢٠٠٧م بانخفاض قدره ٧.٩٪.

في حين بلغ إنتاج الحرير ٠.٨ طن عام ٢٠٠٨م مقابل ١.٤ طن عام ٢٠٠٧م بانخفاض قدره ٤٢.٩٪.

٢- الصيد والثروة السمكية في مصر:

تعد الأسماك من أهم مصادر البروتين الحيواني إضافة إلى قيمتها الغذائية الكبيرة. هذا وتتعدد المصايد فى مصر، فمنها مصايد بحرية تمتد على طول سواحل البحرين المتوسط والأحمر، ومنها مصايد داخلية تتمثل فى شبكات الترع والمصارف والبحيرات، فضلا عن النيل وفرعيه . وتعد تنمية الثروة السمكية فى مصر إحدى المهام الرئيسية للدولة التي من أجلها أنشئت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، وهى الجهة المنوط بها تنمية هذا القطاع فى مصر حيث تعطى اهتمامها للمصايد الساحلية وبحيرة ناصر و المسطحات المائية فى مصر كافة ففى محافظة الفيوم على سبيل المثال تتوافر مساحات كبيرة من المسطحات المائية ممثلة فى كل من بحيرة قارون وبحيرات الريان بلغت مساحتها معاً حوالي ٩٠ ألف فدان وتمثلان مصدراً مهما من المصادر الرئيسية للثروة السمكية فى مصر. هذا إضافة إلى المزارع السمكية الأهلية لاستغلال الأراضي البور غير الصالحة للزراعة، وقد زادت أعدادها ومساحاتها بصوره كبيرة فى الآونة الأخيرة . فقد بدأت بمزرعتين مساحتها ١٩ فدان عام ١٩٨٤وصلت عام ٢٠٠٢ إلى ٨٧ مزرعة تبلغ مساحتها حوالي ٢٧٨٠ فداناً؛ وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول بنصيب الفرد من الأسماك فى مصر إلى ١٤ كيلوجرام سنوياً

أ – المصائد ومناطق الصيد:

١ – المصائد البحرية:

هى مصائد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتبلغ مساحة هذه المصائد ١١.٢ مليون فدان تقريباً.

(أ) البحر المتوسط:

تشمل مناطق صيد الإسكندرية والمكس وأبي قير بمحافظة الإسكندرية ومنطقة بورسعيد بمحافظة بورسعيد وعزبة البرج بمحافظة دمياط والبرلس بمحافظة كفر الشيخ ورشيد والمعدية بمحافظة البحيرة ومطروح بمحافظة مطروح والعريش بمحافظة شمال

سيناء. وتبلغ المساحة الصالحة للصيد ٦.٨ مليون فدان تقريباً وطول الشواطئ ألف كيلومتر.

(ب) البحر الأحمر:

تشمل مناطق إنزالات داخل خليج السويس بمحافظة السويس وإنزالات خارج الخليج وخارج المياه الإقليمية بمحافظة البحر الأحمر وإنزالات خليج العقبة بمحافظة جنوب سيناء وتبلغ المساحة الصالحة للصيد ٤.٤ مليون فدان تقريباً وطول الشواطئ ألف كيلومتر.

٢- مصائد البحيرات:

(أ) المنزلة: وتشمل مناطق صيد القابوطي بمحافظة بورسعيد وغيط النصارى بمحافظة دمياط والمطرية بمحافظة الدقهلية.

(ب) البرلس: تشمل منطقة صيد البرلس بمحافظة كفر الشيخ.

(ج) البردويل: تشمل منطقة صيد العريش بمحافظة شمال سيناء.

(د) إدكو: تشمل منطقة صيد إدكو بمحافظة البحيرة.

(هـ) ملاحة بور فؤاد: تشمل ملاحة بور فؤاد بمحافظة بورسعيد.

(و) قارون: تشمل منطقة صيد قارون بمحافظة الفيوم.

(ز) منخفض الريان ١، ٣: تشمل مناطق صيد منخفض الريان ١، ٣ بمحافظة الفيوم.

(ح) مريوط: تشمل منطقة صيد مريوط بمحافظة الإسكندرية.

(ط) بحيرة ناصر: تشمل منطقة صيد بحيرة ناصر بمحافظة أسوان وهي اكبر مسطح مائي من المياه العذبة إذ تبلغ مساحته ١.٢ مليون فدان.

(ى) البحيرات المرة والتمساح: تشمل منطقة صيد البحيرات المرة والتمساح بمحافظة الإسماعيلية.

(ك) توشكي: تشمل منطقة صيد توشكي بمحافظة أسوان.

٣- المياه العذبة (نهر النيل).

الفصل الخامس

التعدين والطاقة والصناعـــــة في مصر

الفصل الخامس

التعدين والطاقة والصناعة في مصر

أولاً: الثروة المعدنية في مصر:

توجد الخامات المعدنية فى صخور القشرة الارضية وتختلف أنواعها تبعا لنوع الصخور والعصر الجيولوجى الذى تنتمى اليه، كما يختلف توزيعها وكمياتها من جهة إلى أخرى تبعا للتطورات التى حدثت فى العصور الجيولوجية وماصاحبها من حركات التواء او إنكسار يسرت للانسان الكشف عن المعادن واستغلالها. وتحوى مصر تكوينات جيولوجية متنوعة تحتوى على العديد من المعادن والصخور الصناعية، ويتوقف استغلالها على وجودها بكميات وفيرة تعطى عائدا اقتصاديا مجزيا وعلى موقعها من مراكز العمران وتجمع السكان وسهولة نقل الخامات وتكاليف النقل، وقد استخدمت مصر حديد اسوان فى الصناعة قبل حديد الصحراء الشرقية أو الغربية لقربه من مراكز العمران فى وادى النيل حيث يسهل نقله.

واهتمام مصر باستغلال ثروتها المعدنية يرجع إلى عصورها القديمة، فمنذ القدم استخرج النحاس من مناجم وسط سيناء ومن الصحراء الشرقية كما استخرج الذهب من مناجمه الكثيرة الموزعة فى جبال البحر الأحمر كما استخرجت الاحجار الكريمة مثل الزمرد والفيروز. وفي العصر الحديث ظهر الاهتمام بالبحث عن المعادن واستغلالها مع مطلع القرن التاسع عشر.

ومع هذا فقد سارت صناعة التعدين فى مصر فى بطء نتيجة لقلة رؤوس الاموال المستثمرة فى التعدين وقلة عدد المشتغلين بها والنقص فى الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية لكثير من المناطق وصعوبة المواصلات وقلة المياه فى مناطق التعدين أو المناطق التى يحتمل أن توجد بها معادن، بالاضافة إلى تبعثر الثروة المعدنية فى مناطق واسعة مع قلة المكتشف منها فى أحيان كثيرة مما لايستوجب بذل الجهد والتكاليف مع قلة العائد الاقتصادى المنتظر. ومنذ الستينيات وهذه

الصناعة تشهد تقدما ملموسا بدا واضحا فى تزايد الإنتاج فى المعادن المكتشفة وزيادة احتياطها المؤكد وبخاصة الفوسفات والحديد وفى كشف ثروات معدنية جديدة مثل فوسفات هضبة أبوطرطور واليورانيوم فى العوينات. ونضيف إلى هذا إستخدام الصور الجوية فى إنشاء خرائط جديدة مما ساعد على كشف النقاب عن الثروات المعدنية فى مصر بصورة شاملة ودقيقة، الامر الذى ييسر استغلالها مستقبلا. وقد بلغ المتكشف فى مصر حتى الان ٦٧ معدنا تستخرج من ٦٤٤ موقعا وهى تتفاوت فى أهميتها وفى طبيعتها، منها المعادن الرئيسية مثل الحديد والمنجنيز والفوسفات، ومنها معادن ثانوية كالنحاس والرصاص والزنك ومنها ايضا الذهب والمعادن النادرة والمشعة والصخور الصناعية كالكاولين والتلك والجبس والاحجار الكريمة.

ويستوعب النشاط التعديني – مع استبعاد قطاع البترول– حوالي ٠,٥% من جملة القوى العاملة في مصر، وينقسم النشاط التعديني في مصر إلى ثلاثة فروع هي: المناجم والمحاجر والملاحات. ويسهم الفوسفات والحديد الخام بنحو ثلاثة أرباع قيمة منتجات المناجم، بينما يسهم الجبس بأكثر من خمس قيمة إنتاج المحاجر، ويليه البازلت، والألباستر، والرخام، والحجر الجيري، والرمال، والطينات، ويشكل ملح الطعام الغالبية العظمى من قيمة منتجات الملاحات والطرانات يليه كبريتات الصوديوم ثم النطرون.

وبمصر ثلاث مناطق تعدينية طولية تمتد من الشمال للجنوب. المنطقة الأولى تمتد من سيناء وحوض خليج السويس فالصحراء الشرقية وبخاصة منطقتها المطلة على البحر الأحمر. وتضم هذه المنطقة الفحم والبترول والمنجنيز والحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات. أما المنطقة الثانية فهي تمتد وسط البلاد حول النيل من ساحل البحر المتوسط حتى حدود مصر الجنوبية وتضم الحديد والفوسفات والمحاجر والرمال السوداء والغاز الطبيعي والبترول. أما المنطقة الثالثة فهي الصحراء الغربية وتضم الحديد والفوسفات في الوادي الجديد، والبترول والغاز الطبيعي والمحاجر والطرانات في مرسى مطروح.

ويمكن الاستدلال على ثلاثة عشر موضعاً أساسياً للتعدين في هذه المناطق التعدينية الثلاث: منطقة فحم المغارة بشمال سيناء، وأم بجمه بسيناء شرق خليج السويس

حيث المنجنيز ورمال الزجاج والكاولين، وحوض خليج السويس حيث البترول والغاز الطبيعي والمحاجر، وسفاجة بالصحراء الشرقية حيث الفوسفات، والقصير التي تحتوي على الفوسفات والحديد، وجبل علبة- حلايب حيث معظم الفلزات ، ووادي العلاقي حيث التلك والذهب، وأسوان بها الحديد، والسباعية- المحاميد بها الفوسفات، والدلتا حيث الغاز الطبيعي والملح والرمال السوداء، وشمال الصحراء الغربية حيث البترول والغاز الطبيعي والملح والأحجار، والواحات البحرية بها الحديد، والوادي الجديد الغني بالفوسفات.

وتتمثل أهم المعادن في مصر فيما يأتي:

(١) خام الحديد:

وهو من الخامات الواسعة الانتشار فى الأراضى المصرية ويمكن بصفة عامة ملاحظة وجوده فى أربع مناطق أساسية هى:

- منطقة الواحات البحرية: وتوجد رواسب الحديد في الواحات البحرية في أربع مناطق رئيسية هي الجديدة والحارة وناصر وجبل غرابي، وتتكون من أكاسيد الحديد المائية المعروفة، الليمونيت والجوثيت بالإضافة إلى الهيماتيت وبعض المعادن الإضافية الأخرى، ويبلغ الإنتاج حوالي مليون طن سنويًا، وتتراوح نسبة الحديد الخام بين ٤٥ – ٥٠% ويبلغ الاحتياطي من الخام حوالي ١٠٠ مليون طن، ويقدر سمك طبقات الخامات بأربعة أمتار وهى المستغلة اقتصاديًا فى الوقت.

- منطقة وادى النيل الواقعة شمال شرق أسوان، وقد اكتشفت الخامات هنا منذ عام ١٩١٧ والخام فيها من نوع الهيماتيت الذى يتخلل طبقات الخراسان النوبى، وقد استغلت الخامات الجيدة منه فى صناعة الحديد والصلب حتى عام ١٩٧٨ حينما توقف الإنتاج في أواخر ستينيات القرن العشرين وتحول إلى الواحات البحرية بعد اكتشاف رواسب الحديد بها، وتتراوح الاحتياطيات شبه المؤكدة لتلك الرواسب بين ١٢٠ – ١٥٠ مليون طن.

- منطقة الصحراء الشرقية وسواحل البحر الأحمر: وتمتد فيما بين رأس بناس جنوباً إلى سفاجاً شمالاً. وأهم مناطق وجود الخام وادى كريم على بعد ٥٢ كم من القصير) ووادى سويقات – أم لصيف على بعد٦٥ كيلرمتراً من أم غيج على ساحل البحر الأحمر، ثم وادى أم حجاليج على بعد ٦٥ كم من مرسى مبارك، وتبعد أم غيج عن

القصير بحوالى ٥كم جنوبا بينما يقع مرسى مبارك على بعد ٧٥ كم جنوبى القصير أيضا، والخامات الموجودة فى هذه المناطق جميعاً من نوع المجنتيت (الأسود) وتتداخل فى صخور الشست.

– شبه جزيرة سيناء: وتوجد الخامات فى جنوب شبه الجزيرة فى مناطق مختلفة أهمها جبال الحلال وأبى مسعود والحمرة ومنطقة الشرم وتختلف الأنواع ما بين الهيماتيت والليمونيت، كما توجد خامات الحديد مختلطة مع المنجنيز فى أم بجمة ولكن ارتفاع نسبة المنجنيز أدى إلى تفضيل استغلاله عن الحديد، وتتركز الأهمية الاقتصادية لخامات الحديد المختلفة في إنتاج الحديد الزهر الذي يمكنه بعد ذلك إنتاج أنواع الصلب المختلفة والتي تستخدم في الصناعات المدنية والعسكرية.

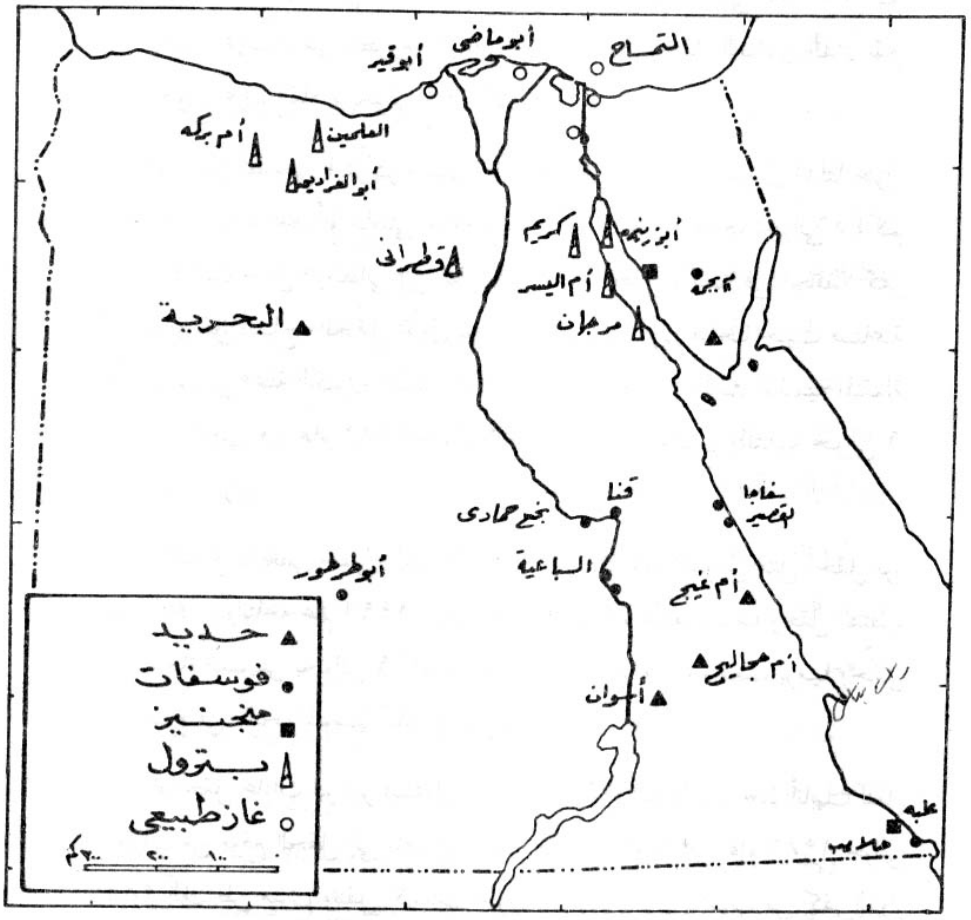

خريطة توضح مناطق توزيع خام الحديد بجمهورية مصر العربية

(٢) المنجنيز:

يوجد خام المنجنيز في مواقع عديدة لكن القليل منها هو الذي يصلح للاستغلال الاقتصادي وتعد منطقة أم بجمة فى شبه جريرة سيناء الواقعة على مسافة ٢٣ كم جنوب شرق ميناء أبو زنيمة على الساحل الشرقى لخليج السويس أهم تلك المناطق حيث توجد خامات المنجنيز في شكل عدسات متوسطة سمكها متران تقريبًا.

كما توجد خامات المنجنيز في منطقة أبو زنيمة في شبه جزيرة سيناء، غير أن الاحتياطي في هذه المنطقة قليل نسبيًا ويقدر بحوالي ٤٠٠٠٠ طن، كما يوجد فى منطقة حماطة فى الصحراء الشرقية ولكمن بكميات أقل ونسبة شوائب عالية، بجانب منطقة جبل علبة بالقرب من الحدود السودانية، وفي منطقة حلايب جنوب شرق الصحراء الشرقية بالقرب من ساحل البحر الأحمر، فتوجد رواسب المنجنيز على هيئة عدسات وحبوب مائلة للشقوق ويقدر الاحتياطي بحوالي ١٢٠ ألف طن.

ويستخدم المنجنيز في صناعة الحديد والصلب كخام إضافى يساعد فى التخلص من الشوائب وينتج عنه أنواع معينة من سبائك الحديد بجانب بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة البطاريات الجافة وصناعة الطلاء وفي الصناعات الكيماوية.

(٣) الفوسفات:

يعد الفوسفات من أهم الرواسب المعدنية في مصر من الناحيتين التعدينية والاقتصادية لأن إنتاجه كان وما يزال يشغل حيزًا بارزًا في المجال التعديني، وذلك بسبب الانتشار الواسع لمناطق وجود الفوسفات في مصر إذ يوجد على هيئة حزام من رواسب الفوسفات يمتد إلى مساحة حوالي ٧٥٠ كم طولاً من ساحل البحر الأحمر شرقًا إلى الواحات الداخلة غربًا.

ومن الناحية الاقتصادية يصدر الفوسفات إلى الخارج بكميات كبيرة، كما يتم تصنيع جزء منه إلى أسمدة كيماوية من النوع السوبر فوسفات، وتوجد مواقع الفوسفات ذات الأهمية الاقتصادية في مصر في ثلاث مناطق رئيسية هي:

– وادي النيل بين إدفو وقنا في منطقتي المحاميد والسباعية وتقدر احتياطيات الخام في منطقة المحاميد وحدها بحوالي ٢٠٠ مليون طن، كما تصل نسبة خامس أكسيد

الفوسفور إلى حوالي ٢٢% وهناك احتياطي محتمل يقدر بحوالي ١٠٠٠ مليون طن، بالمناطق المجاورة لمنطقة المحاميد.

– ساحل البحر الأحمر بين سفاجة والقصير وتقدر الاحتياطيات من الخام بحوالي ٢٠٠ – ٢٥٠ مليون طن.

– الصحراء الغربية: اكتشفت كميات ضخمة منها فى هضبة أبو طرطور واتضح أنها تمتد غربا فى صورة حزام كبير بين الخارجة شرقاً وهضبة الجلف الكبير لمسافة تربو على ٢٠٠ كم ويبلغ اتساعها من الشمال إلى الجنوب حوالى ١٦٠ كم، والاحتياطى المؤكد هنا حوالى ١٠٠٠ مليون طن متوسط تركيز الخام فيه ٥٩ %. وقد كثفت الجهود فى مساحة قدرها ١١٢ كيلومتر مربع لمحاولة استغلال وتركيز الخامات ثم نقلها شرقاً إلى نجع حمادى ومنها عبر خط سكة حديد قنا – سفاجا للتصدير للخارج.

(٤) الذهب:

يعد المصريون القدماء من أوائل من برعوا في التنقيب عن الذهب بدليل وجود أكثر من ٩٠ منجمًا قديمًا للذهب في الصحراء الشرقية ولازالت الأثار والمشغولات الذهبية شاهدًا على براعة المصريين القدماء في البحث والتنقيب عن الذهب واستغلاله، ومن أهم مناجم الذهب في مصر: عنود والسكري والبرامية وأم الروس وعطا الله، ويوجد الذهب على هيئة حبيبات دقيقة منتشرة غالبا في عروق الكوارتز المنتشرة بطول وعرض الصحراء الشرقية ويبلغ عدد مناجم الذهب في هذه المنطقة حاليًا حوالي ١٢٠ منجمًا، ويستخدم الذهب في صناعة الحلي والأسنان وبعض العقاقير الطبية كما أهلته قوته الشرائية لأن يكون هو الغطاء النقدي للعملات المتداولة.

(٥) القصدير والتنجستين:

يوجد كل من خام القصدير والتنجستين في كل من مناطق نويبع والعجلة وأبو دياب والمويلحة وزرقة النعام وجميعها في الصحراء الشرقية.

ويستخدم القصدير في صناعة الصفيح وسبائك البرونز أما التنجستين فيستخدم في صناعة الصلب المستعمل في صناعة الآلات ذات السرعة العالية وفي صناعة المصابيح الكهربية وفي صناعة الآلات الثابتة.

(٦) النحاس:

توجد خامات النحاس في شبه جزيرة سيناء في منطقة سرابيط الخادم وفيران وسمرة، كما توجد ملازمة لخامات النيكل في مناطق أبو سويل ووادي صيمور وعكارم بالصحراء الشرقية، ورغم انتشار خامات النحاس في مناطق متعددة بمصر إلا أنها لم تصل بعد إلى الاستغلال الاقتصادي، وقد استغل قدماء المصريين خامات النحاس في التلوين بصفة أساسية كما يستخدم في الصناعات المنزلية وفي صناعة أسلاك الكهرباء.

(٧) الكروم:

اكتشف هذا الخام في منتصف أربعينات القرن العشرين بمصر ويوجد على هيئة شرائط أو طبقات أو عدسات في الصحراء الشرقية في عدة مناطق: البرامية وجبل دنفاش وأبو ظهر وأبو مروة.

ويستخدم الكروم في صناعة الصلب المقاوم للتآكل والصدأ، كما يستخدم في صناعة الصباغة ودباغة الجلود.

(٨) الكبريت:

ينتشر خام الكبريت على ساحل البحر الأحمر وخليج السويس في عدة مناطق أهمها: جمسة ورانجا وجبل الزيت ويستخدم الكبريت في صناعة حمض الكبريتيك الذي يستخدم في الصناعات الكيميائية وفي صناعة المفرقعات والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وفي تبييض المنسوجات وفي الأغراض الطبية.

(٩) أملاح الصوديوم والبوتاسيوم:

توجد رواسب كربونات الصوديوم بوادي النطرون بمحافظة البحيرة، أما رواسب كلوريد الصوديوم (الملح الصخري) فتستخلص من مياه البحر عن طريق التبخير بالملاحات الصناعية المنتشرة على البحر الأبيض المتوسط في مرسى مطروح وإدكو والإسكندرية ورشيد وبورسعيد وبحيرة قارون بالفيوم، وتعد هذه الرواسب هي المصدر الرئيسي للصوديوم والكلور اللذين يدخلان في الصناعات الكيميائية وفي مقدمتها صناعة الصودا الكاوية وحمض الهيدروكلوريك.

(١٠) رمل الزجاج:

تنتشر الرمال البيضاء عالية الجودة بالقرب من منطقة (أبوزنيمة) بسيناء وفي منطقة الزعفرانة على خليج السويس ووادي النطرون وأبو الدرج ووادي قنا، ويستخدم هذا النوع من الرمال في صناعة الزجاج.

(١١) التيتانيوم:

يتمثل الخام الرئيسي لعنصر التيتانيوم في معدن الألمنيت الذي ينتشر في عدة مواقع بمصر وأهمها: منطقة أبو نملقة وأبو ظهر بالصحراء الشرقية كما يوجد في شمال الدلتا بين رشيد والعريش ويستخدم في صناعة سبائك الصلب ومواد الطلاء.

(١٢) الباريت:

ويوجد في أكثر من ١٠ مواقع منتشرة في الصحراء الشرقية والغربية – وإن كان بعضها قابلاً للاستغلال الاقتصادي – ومن أهم هذه المواقع: جبل الهودي شرق أسوان، وحماطة ووادي دبيب ووادي شعيث وجبل علبة بالقرب من الحدود السودانية، ويستخدم الباريت في سوائل حفر آبار البترول وفي تحضير مركبات البازيوم وفي صناعة الطلاء والورق والمنسوجات وبعض العقاقير.

(١٣) الجبس:

يوجد في أكثر من ٢٥ موقعًا أهمها: منطقة البلاح بمحافظة الإسماعيلية ورأس ملعب وشرق خليج السويس في سيناء وفي العلمين والصيد غرب الإسكندرية ويستخدم الجبس في صناعة حمض الكبريتيك ومواد البناء والمصيص بصفة أساسية.

(١٤) الكوارتز:

ينتشر الكوارتز في عدة مواقع بالصحراء الشرقية أهمها جبل الدب وجبل مروات ومنطقة أم هيجليج وتصل نسبة السيليكا إلى حوالي ٩٨% ويستخدم الكوارتز في صناعة البصريات، أما الكوارتز فائق النقاوة فيستخدم في صناعة الخلايا الشمسية كذلك في صناعة أشباه الموصلات.

(١٥) الكاولين:

تتركز رواسب الكاولين في ثلاث مواقع رئيسية:

١– في شبه جزيرة سيناء (وادي نتش ومسبع سلامة وفرش الغزلان).

٢- على الساحل الغربي لخليج السويس في أبو الدرج والجلالة البحرية.
٣- في منطقة كلابشة وأسوان.

ويعد الكاولين من الخامات ذات الاحتياطيات الكبيرة التي تصل إلى ما يزيد عن ٢٠٠ مليون طن، ويستخدم الكاولين في صناعة السيراميك والخزف والورق والمطاط.

(١٦) الأحجار الكريمة:

يعد الفيروز من أهم أنواع الأحجار الكريمة بمصر ويوجد في منطقة جبل مغارة وسرابيط الخادم في سيناء، ويوجد الزمرد في منطقة زبارا وسكيت وأم كادو ونجرس بالصحراء الشرقية أما الزبرجد فيوجد في جزيرة الزبرجد جنوب البحر الأحمر.

(١٧) أحجار الزينة:

تنتشر أحجار الزينة بكثرة في مصر فتغطي معظم سلاسل جبال البحر الأحمر والجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء وأجزاء متفرقة من الصحراء الغربية وتتنوع صخورها ما بين نارية ورسوبية ومتحولة، ومن أهم أنواع صخور الزينة في مصر:

- الجرانيت: وتوجد أهم محاجره في أسوان وعدة أماكن بالصحراء الشرقية وسيناء.
- وقد استخدم المصريون القدماء حجر أسوان بألوانه المتنوعة في صناعة التماثيل والتوابيت والمسلات وموائد القرابين.
- الرخام: وتوجد أهم محاجره في وادي المياه وجبل الرخام ووادي الديج والعلاقي وأبو سويل.
- الحجر الجيري: وينتشر بوفرة في مناطق متعددة بألوانه المختلفة في طرة والمعصرة وبني خالد وسمالوط بالمنيا وعلى امتداد طريق أسيوط – الواحات الداخلة والخارجة كما يوجد أيضًا في سيوة والعلمين.
- البريشيا: وتتميز صخورها بألوانها الزاهية وتتكون من قطع مختلفة الشكل والحجم ومن أشهرها البريشيا الحمراء التي توجد في العيساوية والأنبا بسادة بسوهاج.
- الألباستر: وهو من الصخور الجيرية ولونه عسلي وله شهرة عالمية ومن أهم محاجره وادي سنور بالقرب من بني سويف وجبل الراحة بسيناء.

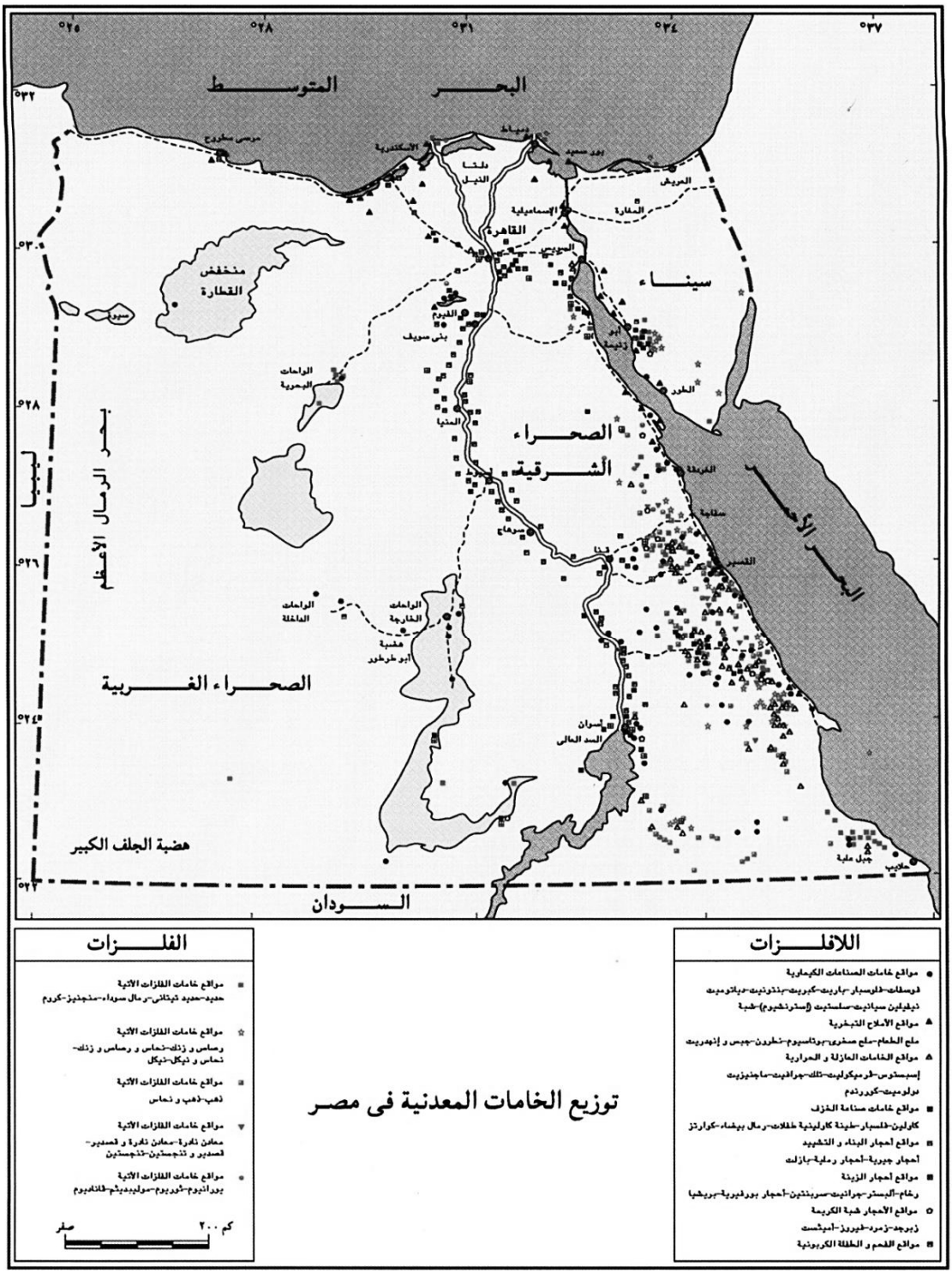

توزيع الخامات المعدنية الرئيسة بمصر

ثانياً: مصادر الطاقة في مصر:

(١) البترول:

يعد البترول من أهم الخامات المستغلة فى الوقت الحاضر سواء من حيث الكمية المستخرجة منه أو قيمتها، وقد مر إنتاج البترول فى مصر بمراحل مختلفة بدأت عام ١٨٦٨ عندما اكتشف لأول مرة على سواحل البحر الأحمر بالصدفة حينما كانت إحدى الشركات الإنجليزية تبحث عن الكبريت فى منطقة رأس جمسة ولكن لم يبدأ الإنتاج إلا فى مطلع القرن العشرين وعلى ذلك تعتبر مصر من أقدم الدول العربية إنتاجا للبترول حيث بدأ الإنتاج التجارى منذ أوائل القرن الحالى، وتذبذب الإنتاج منذ ذلك الوقت صعوداً وهبوطاً، ولكنه فى السنوات الأخيرة بدأ يتزايد بكميات كبيرة وأصبح يمثل جزءاً أساسيا فى الصادرات المصرية إلى الخارج، وقد كان الإنتاج فى عام ١٩٥٢ حوالى ٢ مليون طن وأصبح فى عام ١٩٧٧ حوالى ٢١ مليون طن أى زاد بنحو عشرة أضعاف ما كان عليه، وفى عام ١٩٨٠ صار ٢٩ مليون طن وفى عام ١٩٨٤ بلغ نحو ٣٨ مليون طن ، وفى عام ١٩٩٦ أصبح الإنتاج من البترول ٥.٥ مليون طن قيمتها ٧.٥ مليار جنيه، وخلال عامى٢٠٠٧- ٢٠٠٨ بلغ الإنتاج الإجمالي للبترول حوالي ٢٣٤ مليون برميل، ويبلغ الاحتياطي المؤكد من خام البترول في مصر حوالي ٤.٤ مليار برميل حسب إحصاءات ٢٠٠٨/٦/٣٠م بنسبة ٠.٣٣% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في العالم ويتركز إنتاج البترول في مصر في عدة مناطق هي خليج السويس ودلتا النيل والصحراء الغربية والشرقية والبحر المتوسط وسيناء وصعيد مصر.

ولازال النفط يعد عصب اقتصاد العديد من الدول ومصدر الطاقة الأهم، وتوجد أهم حقول البترول في مصر في ثلاث مناطق هي:

(١) حقول منطقة خليج السويس:

وتشمل الحقول البرية والمائية في خليج السويس وحوله وأهمها سدر ورأس ماترما وعسل ورأس بدران وأكتوبر وأبو رديس ووادي فيران وبلاعيم ورأس بكر ورأس غارب وكريم ورمضان ومورجان ويونس وأمل وهلال وجيسوم ورأس شقير وعش الملاحة وغيرها،

وهى أقدم الحقول المصرية وقد تناقص إنتاج بعضها بصورة كبيرة ونضب معين البعض الآخر.

(٢) حقول شمال الصحراء الغربية:

وقد بدأ اكتشاف البترول فى هذه المنطقة عام ١٩٦٨ فى العلمين على مسافة ١٣٠ كم جنوب غرب الإسكندرية، وقد بلغ إنتاجه المبدئى ثمانية آلاف برميل يوميا، وحقل يدما الذى اكتشف عام ١٩٧١ ويبعد ٦ كيلومترات جنوب غرب الحقل السابق وحقل مليحة الذى اكتشف عام ١٩٧٢، بالإضافة إلى حقول أبو الغراديق وبدر الدين والشركة العامة وحورس والرزاق وخالدة وأم بركة.

<u>* حجم الإنتاج:</u>

١- بلغت كمية المستخرج من البترول ٢٨.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٢٦.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بزيادة قدرها ٧.٦٠ %.

٢- بلغ كمية المستخرج من المتكثفات٥.٤ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٥.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بانخفاض قدره ٣.٧٧ %.

٤-بلغت كمية المستخرج من الغاز السائل ١.٤ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ١.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بزيادة قدرها ٧.٦٩% هذا بخلاف الغاز السائل لشركات القطاع العام و الاستثماري الذي بلغ ١.٣ مليون طن متري.

٥- بلغت كمية المنتجات البترولية و البتروكيماوية ٣٤.٧ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٣٦.٥ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بانخفاض قدره ٤.٩٣ %.

<u>* نقل وتكرير النفط بمصر:</u>

يتم تكرير البترول في ٩ معامل تكرير موزعة على عدة مناطق بالجمهورية: في القاهرة والإسكندرية والسويس وطنطا وأسيوط وسيناء وقد وصلت إنتاجية مصافي تكرير البترول الخام في مصر إلى حوالي ٧٢٦ ألف برميل/ يوم، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك من المقطرات البترولية ٦٠٤٠ ألف برميل يوميًا.

بلغت كمية الخام المعالج بمعامل التكرير ٣٠.٩ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل٣٢.٥ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بانخفاض قدره

٤.٩٢%، ويتم نقل البترول في مصر بشكل رئيس من حقول الإنتاج إلى معامل التكرير بواسطة خطوط الأنابيب، أما عن أهم **معامل تكرير البترول** في مصر فهي:

١- معمل تكرير أسيوط.

٢- معمل تكرير السويس.

٣- معمل تكرير طنطا.

٤- معمل تكرير العامرية.

٥- معمل تكرير سيدي كرير.

٦- معمل تكرير ميناء الحمرة على البحر المتوسط.

وأما عن أهم **خطوط الأنابيب** التي تستخدم لنقل البترول في مصر فهي:

١- خط أنابيب السويس- أسيوط: وهو ينقل البترول الذي تنتجه حقول جنوب خليج السويس إلى معمل التكرير بأسيوط.

٢- خط أنابيب خليج السويس- السويس: وهو ينقل إنتاج حقول خليج السويس إلى معمل التكرير بالسويس.

٣- خط أنابيب سوميد المزدوج وهو عبارة عن خطين للأنابيب لنقل إنتاج حقول خليج السويس لمعلي تكرير العامرية وسيدي كرير بالإسكندرية.

٤- خط أنابيب ينقل إنتاج حقول شمال الصحراء الغربية (مليحة وخالدة وأم بركة) إلى معمل التكرير في ميناء الحمرة.

٥- خطا أنابيب ينقلان إنتاج حقول شمال الصحراء الغربية (أبو الغراديق وبدر الدين والشركة العامة وحورس والرزاق) إلى معمل التكرير في ميناء الحمرة.

*** المؤشرات العامة لقطاع النفط بمصر:**

- انخفضت كمية الزيت الخام المنتج من ٣١.١ مليون طن متري عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى ٢٦.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بانخفاض قدره ١٥.٣% يقابله ارتفاع في قيمة الإنتاج حيث ارتفع من ١٩٩٥٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٨٥٦١٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ٣٢.٩%.
- زادت كمية الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية من ٢٠.٧ مليون طن متري عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى ٢٨.٣ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ٣٦.٤%،

وبلغت قيمة الاستهلاك المحلى ٩٦٠٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وارتفعت إلى ٣١٢٠٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ٢٢٤.٧%.

• زادت كمية الاحتياطي من الزيت الخام والمتكثفات من ٣.٦٢ مليار برميل عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣م إلى ٤.١٩ مليار برميل عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ١٥.٧%.

• أسهم قطاع الطاقة بنسبة ١٠.٢% في الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م، أسهم منها قطاع البترول بنسبة ٨.٤%.

• زادت كمية الصادرات في قطاع البترول ١٢.٣ مليون طن متري عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى ٣٢.٨ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ١٦٦.٢%، بينما زادت كمية الواردات من المنتجات البترولية من ١.٨ مليون طن متري عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى ٦.٦ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ٢٦٥.٦%.

• تحتل مصر المرتبة الثامنة بين الدول العربية في إنتاج الطاقة حيث بلغ إنتاجها ١٥٧٧.٩ ألف برميل مكافئ نفط يومياً عام ٢٠٠٧ بنسبة ٤.٧ % من إجمالي إنتاج الطاقة في الدول العربية.

• تحتل مصر المرتبة الثانية بين الدول العربية في استهلاك الطاقة حيث بلغ ١٢٤٠.١ ألف برميل مكافئ نفط يومياً عام ٢٠٠٧.

• ارتفعت قيمة دعم المنتجات البترولية من ٤١.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م إلى ٦٠.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بزيادة قدرها ٤٣.٩%.

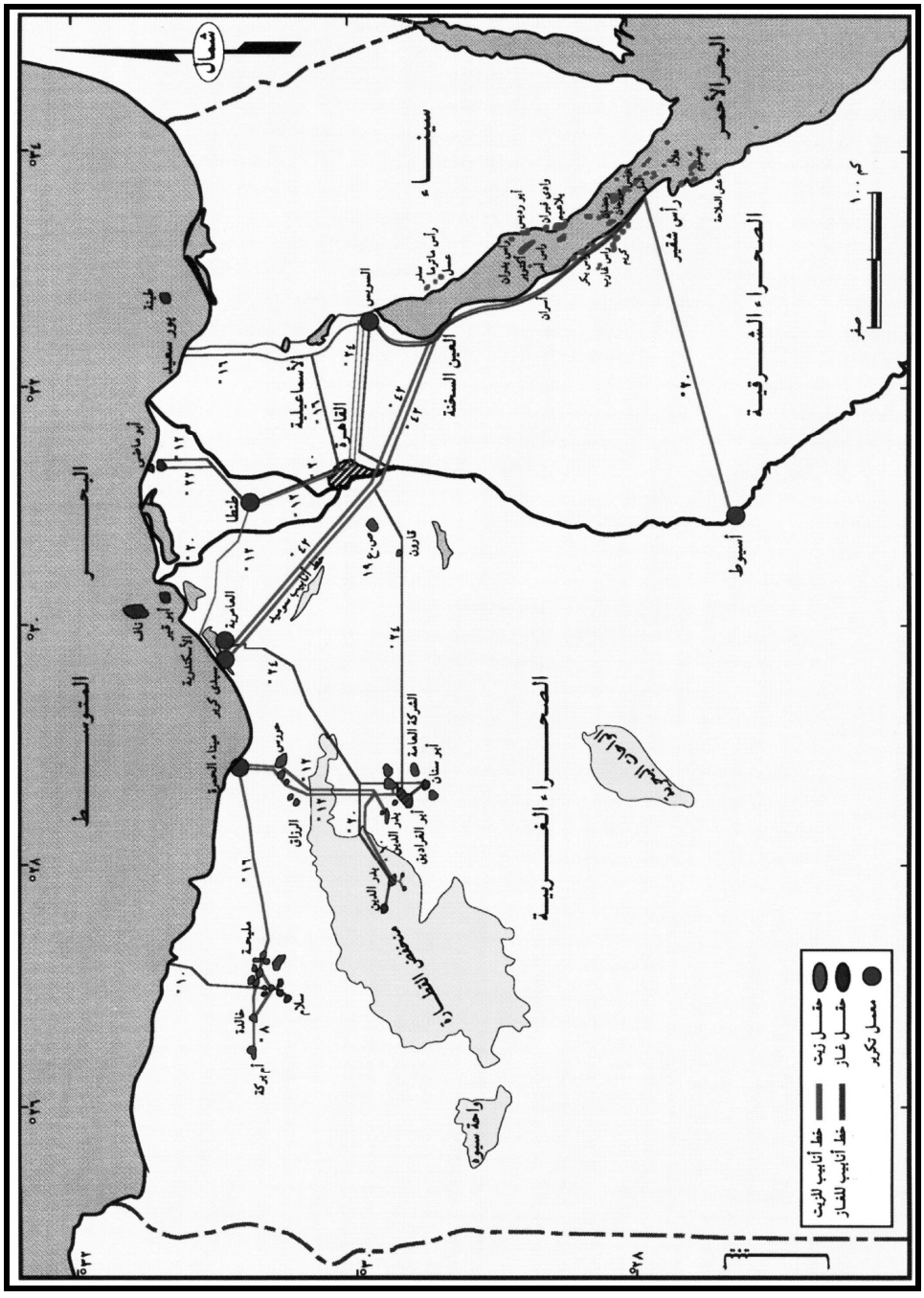

حقول وأنابيب البترول والغاز الطبيعي الرئيسة بمصر

(٢) استخراج الغاز الطبيعي في مصر:

دخلت مصر كمنتج للغاز الطبيعى عام ١٩٧٥ وذلك بعد اكتشاف مجموعة من الحقول فى شمال الدلتا والصحراء الغربية، وبلغت الكميات المنتجة من الغازات الطبيعية فى عام ١٩٨٢ حوالى ٢,٧ مليار متر مكعب ويتزايد احتياطى الغاز الطبيعى تدريجيا بتوالى ظهور مناطق جديدة تضم احيتاطيات مؤكدة منها الصحراء الغربية ومنطقة قناة السويس، أما معظم إنتاج الغاز الطبيعى فيتركز فى الوقت الحالى شمال الدلتا حول فرع رشيد شرقا عند أبو ماضى الواقعة شمال غرب مدينة طلخا بحوالى٤٥ كم، كما اكتشف حقل الوسطانى إلى الشرق من نفس الحقل (كلها فى محافظة كفر الشيخ) وينقل إنتاج الحقل الأول بخط أنابيب يمتد إلى طلخا حيث صناعة الأسمدة وإلى المحلة الكبرى (صناعات الغزل والنسيج)، وقد بلغت الكمية المنقولة للمدينة الأولى فى عام ١٩٨٢ حوالى ٦٥٦ ألف طن مترى وللثانية حوالى ٩ آلاف طن مترى، واكتشفت بعض حقول الغاز الأخرى فى منطقة قناة السويس مثل حقل بور فؤاد البحرى وإنتاجه عام ١٩٩٦ حوالى ٧٠ مليون قدم مكعب يومياً وحقل القنطرة غرب قناة السويس بحوالى ٩ كم وإنتاجه ٤٥ مليون قدم مكعب يومياً وحقل التمساح فى البحر المتوسط أمام سواحل دمياط .

أما حقل غازات أبو قير فيستغل فى صناعة سماد اليوريا ومد خط أنابيب لنقل الغازات من موقع الحقل إلى المصانع وبلغت الكمية المنقولة فى عام ١٩٨٢ حوالى ٢٨٦ ألف طن مترى وتنقل كميات أخرى إلى زاوية غزال بالقرب من كفر الدوار تقدر بحوالى ٢٥٠ ألف طن مترى. فكأن جملة إنتاج هذين الحقلين من الغازات الطبيعية بلغت فى عام ١٩٨٢ حوالى ١,٢٠٠ ألف طن مترى، وينتج حقل أبو الغراديق فى الصحراء الغربية كمية إضافية من الغازات الطبيعية تقدر بحوالى ٨٢٣ ألف طن مترى تنقل ٩٤ % منها إلى منطقة حلوان الصناعية بخط أنابيب خاص والكمية الباقية تنقل بنفس الوسيلة إلى السويس ويقدر أن جملة الغاز الطبيعى المنتج يكافئ حوالى ٤ مليون طن من البترول.

وفي عام ٢٠٠٥م تم اكتشاف ١١ بئرًا جديدة وصلت عام ٢٠٠٨م إلى ٢٦ اكتشافًا وبلغ متوسط معدل النجاح الاستكشافي ٢٧% وبذلك زاد على المتوسط العالمي البالغ ٢٥% ويقدر الاحتياطي المؤكد بـ ٦٦ تريليون قدم مكعب، والاحتياطي المتوقع بحدود ١٢٠ تريليون قدم مكعب، وتتركز مواقع حقول الغاز الطبيعي في الأماكن التالية:

الدلتا / مجري النيل / البحر المتوسط / البحر الأحمر/ الصحراء الغربية، وقد تضاعف الإنتاج من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م حتى وصل إلى ٣.٦ بليون قدم مكعب في اليوم، ويمثل إنتاج الغاز الطبيعي ١.٦% من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما عن **معامل تكرير الغاز الطبيعي** في مصر فأهمها: معمل تكرير السويس، معمل تكرير طنطا،معمل تكرير العامري، ويتم نقل الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الإنتاج إلى حقول التكرير في مصر عبر **خطوط الأنابيب** التي أهمها:

(١) خط أنابيب لنقل إنتاج حقل أبي ماضي في شمال الدلتا إلى طنطا ثم القاهرة فالإسماعيلية فمعمل التكرير بالسويس.

(٢) خط أنابيب لنقل إنتاج حقلي أبي سنان وبدر الدين في شمال الصحراء الغربية حتى معمل التكرير بالعامرية.

(٣) خط أنابيب لنقل إنتاج حقل أبي الغراديق إلى القاهرة ثم إلى معمل التكرير بالسويس.

(٤) خط أنابيب لنقل إنتاج حقل سلام شمال الصحراء الغربية إلى ساحل البحر المتوسط.

*** <u>حجم الإنتاج والتوزيع:</u>**

– بلغت كمية المستخرج من الغاز الطبيعي ٤٥.٨ مليون طن متري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٤٢.٨ مليون طن متري عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بزيادة قدرها ٧.٠١ %.

– بلغت جملة الغاز الطبيعي الموزع طبقاً لأوجه الاستخدامات المختلفة ٣٠.٦ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٢٨.٦ مليون طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بزيادة قدرها ٦.٩٩%.

– بلغ جملة الغاز السائل الموزع طبقاً لأوجه الاستخدامات المختلفة ٤.٢ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل ٣.٩ مليون طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بزيادة قدرها ٧.٦٩ %.

ثانيًا: الإنتاج الصناعي في مصر:

كانت الصناعة المصرية حتى أواخر القرن الثامن عشر تتمثل فى صناعات وحرف بدائية يتولاها عدد قليل من العمال لتزويد السكان بالضرورات الأولية من الغذاء والكساء والادوات المنزلية. وكان حجم المنشآت الصناعية صغيرا لضيق نطاق السوق وصعوبة النقل. ومنذ أوائل القرن التاسع عشر – فى عهد محمد على، بدأ الاهتمام بالصناعة الحديثة، وبخاصة تلك الصناعات التى تخدم الأغراض الحربية،بالاضافة الى أن التوسع الزراعى تطلب توسعا مماثلا فى الصناعات التى تجهز المحصولات الزراعية سواء للإستهلاك المحلى أو التصدير. كما أن محمد على كان ينظر للصناعة على أنها مصدر آخر من مصادر الدخل يغذى الخزانة بالأموال اللازمة للإنفاق على مشروعات الدفاع والتعمير.

١- مقومات الصناعة في مصر:

تتطلب الصناعه عددا من المقومات والضوابط الضرورية التى لابد من توفرها مثل المواد الخام والوقود والأيدى العاملة ورأس المال والأسواق للتصريف. وفيما يلى دراسة لمقومات الصناعة.

أ- القوى المحركة:

وتشمل الفحم والبترول والقوى المائية. أما الفحم فقد أكتشف بكميات وفيرة فى مناطق قريبة من سطح الأرض بمنطقة جبل مغارة فى شبه جزيرة سيناء.

ويعتبر البترول من أهم موارد القوى المستغلة فى مصر وتقدر نسبته من جملة الوقود المستهلك فى مصر فى إنتاج الطاقة بحوالى ٧٥٪ عام ١٩٩٥. وكانت مصر حتى عهد قريب الدولة الافريقية الوحيدة المنتجة للبترول حتى اكتشفت حقوله فى صحراء الجزائر وليبيا. وقد فقدت مصر بعد عدوان ١٩٦٧ نحو ثلث إنتاجها من حقول سيناء، وكان يقدر جملة الانتاج فى ذلك الوقت بنحو ٨ ملايين طن ورغم ذلك فقد إرتفع انتاج البترول عام ١٩٧٠ الى ٢٠ مليون طن بعد إكتشاف حقول بترول العلمين. وبعد أن إستردت مصر سيناء ومع الكشوف البترولية تحت مياه البحر الأحمر وخليج السويس وأبو الغراديق والرزاق فى الصحراء الغربية إرتفع انتاج البترول الى حوالى ٢٩,٤مليون طن سنة ١٩٨٠، وقفز الانتاج

الى ٤٥ مليون طن سنة ١٩٨٥ واستمر حول هذا المعدل حتى عام ١٩٩٥ . ولهذا

وهناك الغاز الطبيعى الذى أكتشف فى منطقة أبى قير عام ١٩٦٩ وقد تم أنشاء مصنع لانتاج سماد اليوريا على الغاز الناتج منه كما يستغل فى بعض المناطق الصناعية فى الاسكندرية وكفر الدوار. وحقل ابو ماضى فى شمال الدلتا وقد قامت عليه صناعة الأسمدة النيتراتية فى مصنع طلخا للأسمدة الذى بدأ تشغيله عام ١٩٧٥.

ويعتبر المازوت أكثر مشتقات البترول من حيث الكمية المستهلكة فيه حيث بلغت عام ١٩٨١ حوالى ٧,٣مليون طن تمثل ٥٩٪ من كمية المشتقات البترولية ويليه السولار وبلغت الكمية المستهلكة منه ٢,٦ مليون طن نسبتها ٢١٪ ثم البنزين حوالى ٢مليون طن بنسبة ١٦,٥٪. وقد إرتفعت هذه الأرقام عام ١٩٩٥ ، فقد بلغ إنتاج المازوت ١٢,٢مليون طن بنسبة ٣٧,٥٪ ثم السولار والديزل ٥,٥ ملايين طن بنسبة ١٧٪ ثم البنزين ٢مليون طن بنسبة ٦٪ ويرجع إنخفاض هذه النسب عام ١٩٩٥ – رغم إرتفاع كميات الاستهلاك هو دخول الغاز كعنصر جديد فى الوقود فقد بلغت كمية عام ١٩٩٥حوالى ٩,٧ملايين طن تمثل نسبة ٣٠٪ من المنتجات البترولية.

أما الطاقة الكهربائية فقد أصبح السد العالى مصدر أكبر طاقة كهربائية فى العالم وينتج ٤,٥ مليار كيلو وات ساعة وهى تعادل أربعة أمثال إستهلاكنا السنوى فى كافة المرافق قبل انشاء السد العالى، وترتب عليه رفع نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية فى ذلك الوقت، وقد تم إستغلال الغازات الطبيعية فى إقامة وتشغيل محطات حرارية لإنتاج الكهرباء. وقد بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية ٣٦,٢ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٩٥ يستغل ٧٨٪ منها فى الاضاءة والأعمال المدنية والورش والصناعات الصغيرة ونحو ٢٢٪ فى الصناعات الرئيسية.

ب- المواد الخام:

يمكن تقسيم المواد الخام الى ثلاثة أقسام هى الخامات المعدنية والخامات النباتية والخامات الحيوانية.

الخامات المعدنية، وتستخرج من المناجم أو تقتلع من المحاجر وهى كثيرة فى مصر ومتنوعة، فهناك الحديد فى شرق أسوان وفى منخفض الواحات البحرية ومناطق أخرى واسعة مابين القصير ومرسى علم تنتظر الاستغلال. ويوجد الفوسفات فى منطقة السباعية والمحاميد وفيما بين سفاجة والقصير وفى الواحات الداخلة والخارجة حيث يقدر مخزونة بنحو ٥٠٠ مليون طن تنتظر الاستغلال. والخريطة رقم (٥٦) توضح توزيع الخامات المعدنية فى مصر .كما يوجد خام المنجنيز بكميات وفيرة فى شبه جزيرة سيناء وخاصة منطقة أم بجمة. وقد اكتشف القصدير حديثا فى مناطق المويلح والنويبع والمبارك فى الصحراء الشرقية. وينتشر الكبريت بكثرة على ساحل البحر الأحمر وبخاصة فى جهات جمسة والرنجة، وقد أكتشفت مناجم جديدة له فى جبل الزيت وبالقرب من أبى دزبة فى سيناء.

كما يوجد الاسبستوس فى منطقة حفافيت وفى وادى أبوبيت جنوب مرسى علم. هذا بالاضافة الى معادن أخرى كثيرة مثل التلك والكاولين والكروم وغيرها وكلها تقع فى منطقة الصحراء الشرقية.

واكتشف حديثا خامات حاملة لليورانيوم فى منطقة جبل قطرانى شمال الفيوم وفى شبه جزيرة سيناء. وهذا المعدن يستخدم للحصول على الطاقة الذرية. وتجرى الآن البحوث لمعرفة أفضل الطرق لتجهيز الخامات المحتوية على اليورانيوم بكميات إقتصادية وإستخلاص عنصر اليورانيوم منها.

وتعتبر أراضى مصر غنية جدا بمواد المحاجر وتتميز بوجود أصناف مختلفة من المادة الخام مما يجعلها صالحة لعدة أغراض فمنها الاحجار الجيرية والاحجار الرملية والجرانيت والبازلت والرخام وأحجار الزينة وغيرها.

الخامات النباتية ويمكن تقسيمها الى نباتات برية ومصر فقيرة فيها، إذ لاينتشر بها الغابات أو الاعشاب البرية التى تغطى مساحات واسعة.والنباتات المزروعة حيث تزرع مصر كثيرا من الغلات التى تخدم أنواعا مختلفة من الصناعات المحلية ويصدر بعضها لخدمة الصناعة فى الخارج. ومن الخامات النباتية الصناعية القطن وقصب السكر والحبوب الزيتية والحبوب الغذائية والفواكه والخضر.

فتقوم على القطن عدة صناعات مثل حلج القطن وكبسه وغزله ونسجه وعصر الزيوت وصناعة أعلاف الماشية. وتستهلك البلاد مايتراوح بين ٣٠-٤٠ ٪ من الانتاج فى الصناعة. وتقوم على الحبوب الزيتية مثل الكتان والسمسم والفول السودانى وعباد الشمس وفول الصويا صناعة الزيوت والصابون والسمن الصناعى وزيوت الألوان والورنيش. اما الحبوب الغذائية وأهمها القمح والذرة والشعير والارز والعدس فيعمل ٣٠٪ من عمال الصناعات الغذائية فى تصنيعها ويقصد بذلك طحن الغلال وضرب الارز ودش العدس.

كما تقوم على الخضر والفواكه صناعات غذائية من تعليب وتجميد وعصائر وغيرها من الصناعات.

وتدخل المنتجات الحيوانية ياعتبارها مواد خام فى صناعات مختلفة. صحيح أن الثروة الحيوانية فى مصر محدودة لإفتقارها للمراعى الطبيعية وإعتمادها على تربية الحيوانات. ولكن الثابت أن الاستهلاك من هذه المنتجات والطلب عليها كبير. وقد قدرت قيمة منتجات الحيوان فى مصر عام ١٩٩٥ بحوالى ٢٦٩٥ مليون جنيه. تمثل لحوم الحيوانات ٣٩٪ والدواجن ١٥ ٪ والألبان ٣٥ ٪ والبيض والصوف وعسل النحل والشمع بنسبة ١١ ٪ .ولاشك أن جلود الحيوانات لها قيمتها وتقوم عليها وعلى الألبان صناعات متنوعة، ثم يليها الصوف وعسل النحل. ويضاف الى الخامات الحيوانية الأسماك التى تستهلك فى معظمها طازجة على سواحل البحرين المتوسط والأحمر وفى البحيرات المصرية. ويتم تصنيع بعض الاسماك مثل السردين والتونه كمعلبات وسمك البلطى والشعرى كأسماك مجمدة بعد تنظيفها.

ج- الأيدي العاملة:

وهى أكثر مقومات الصناعة توافرا فى البلاد، وسياسة التصنيع هى محاولة لايجاد مخرج من البطالة التى تعانيها نسبة كبيرة من السكان الذين يتزايدون بمعدل ٢,٥ ٪ سنويا ولاتتزايد المساحة المنزرعه الا بمقدار معلوم. ويؤدى ضغط السكان مع ضيق الرقعة الزراعية الى خفض مستوى المعيشة. ولن يؤدى نقل فائض الايدى العاملة من القطاع الزراعى الى قطاع آخر كالصناعة الى أى نقص فى الانتاج الزراعى، بل سيؤدى الى زيادة الدخل خاصة وأن توفر الايدى العاملة يؤدى الى رخصها وبالتالى تقل نفقات الانتاج.

ويدل توزيع القوى العاملة بين أوجه النشاط الاقتصادى على مدى تطور اقتصاديات الدولة. فمن بين ١٧,٨ مليون شخص يمثلون حجم القوة العاملة عام ١٩٩٦ بعد استبعاد الطلبة وربات البيوت والزاهدين عن العمل، نجد أن من يعمل بالزراعه ٥,٧مليون بنسبة ٣٢ ٪ من جملة القوة العاملة بينما يعمل فى قطاع الخدمات حوالى ٢٤,٤ ٪ ثم يأتى قطع الصناعات التحويلية والتعدين ونصيبه ١٩,٨ ٪ وأخيرا يستوعب قطاع التجارة والنقل ١٢,٥ ٪ والتشييد والبناء ٧,٢ ٪ فضلا عن ٤,١ ٪ نسبة من يعملون فى أنشطة غير كاملة التوصيف.

ويسترعى الانتباه أن نسبة الاناث الى جملة المشتغلين كانت ٦ ٪ عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ٢٨ ٪ عام ١٩٩٥ وترجع هذه الزيادة الى دخول عدد كبير من النساء مجال العمل بدلا من الرجال الذين سافروا للعمل فى الخارج بالاضافة الى تعديل تعريف الاناث المشتغلات.

ولكن العبرة ليست بوفرة الايدى العاملة بل بمقدار كفايتها الانتاجية. ولاتزال كفاية العامل المصرى سواء فى الميدان الزراعى أو الصناعى أقل كثيرا مما ينبغى، وبخاصة فى ميدان الصناعة حيث تعوزه الخبرة وينقصه التدريب، ولايرجع ذلك الى نقص فى العامل وإنما الى حداثة الصناعة. ولابد من مرور الوقت الكافى حتى تتأصل التقاليد الصناعية وحتى يبلغ العامل المستوى اللائق فنيا. وقد اتجهت جهود الدوله منذ زمن الى هذا السبيل، فتوسعت الدولة فى التعليم الصناعى وأقامت مراكز التدريب والمعاهد الصناعية المختلفة حتى يتوافر العمال ذوى المستوى الفنى المناسب لمباشرة العمل فى المجال الصناعى – الذى يتطور بدوره مع تقدم التقنية– بكفاءة عالية.

د- رأس المال:

ظل رأس المال الوطنى زمنا طويلا يخشى الصناعه. وكانت العقلية الزراعية السائدة تسيطر على الممولين وتحول دون توجيه، إهتمامهم الى أى ميدان آخر غير الميدان الزراعى مما أتاح الفرصة أمام رؤوس الاموال الاجنبية فأصبح لها نصيب فى الصناعة المصرية. وكان فى مصر ٢٤ بنكا لم يكن بينها بنكا مصريا صميما سوى بنك مصر الذى أنشىء عام ١٩٢٠، أما البنوك الاخرى، فرغم أن بعضها كان مصريا من وجهة نظر القانون ولكنها فى الواقع كانت بنوكا أجنبية لاترعى صالح الوطن، وتميزت جميعها بتخصصها فى العمليات التجارية كتمويل التجارة الخارجية أو الداخلية أو تمويل المحصولات الزراعية خاصة القطن، مما جعلها عاجزة عن إمتصاص المدخرات القومية وتوجيهها نحو ميادين الاستثمار الصناعى.

ومنذ أن قامت الثورة عام ١٩٥٢هدفت الحكومة الى وضع خطة عامة لتنمية الانتاج القومى ووضعت المشروعات اللازمة للنهوض بالصناعه. وكانت مشكلة التمويل هى أولى المشكلات التى تعترض هذه المشروعات، وكان على الدولة أن تبحث عن امكانيات للتمويل من الداخل دون المساس بحصة الملكية الخاصة، وكان التمويل الداخلى عن طريق القطاعين العام والخاص. ويشمل الاول فائض ميزانية الدولة وقروض الانتاج، أما التمويل الخاص فعن طريق الأرباح غير الموزعةه والاحتياطيات. وساعد قانون تحديد الأرباح الموزعه على الحد من ميل الشركات الى الإسراف فى توزيع الارباح. وفى يوليو ١٩٦١ تم تأميم البنوك وتأميم الشركات الصناعية والتجارية وبذلك تمت سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من وسائل الانتاج.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت سياسة للإنفتاح الاقتصادى والغرض منها توفير روؤس الاموال - خاصة من العملات الصعبة - لقيام الكثير من المشروعات الصناعية لزيادة الانتاج من ناحية وتوفير فرص العمل من ناحية أخرى.

وبعد عام ١٩٧٤ بدأت سياسة جديدة تتبنى الإنفتاح الإقتصادى وعدلت بعد القوانين الخاصة بالاستثمار والإستيراد وترتب عليها الإتجاه نحو زيادة أعداد المشروعات الصناعية مع قلة رأس مالها المستثمر وأعداد العاملين بها وكانت فى معظمها مشروعات تهدف إلى إغراق السوق المحلية بسلع إستهلاكية تضمن

توزيعها. ودخلت بعض شركات القطاع العام كشريك فى بعض هذه المشروعات، بل كان للمنتجات الجديدة قدرة على منافسة الانتاج المحلى من القطاع العام الذى لايمتع بنفس درجة المرونة التى قامت بمقتضاها الشركات الاستثمارية الجديدة. وتعرضت شركات القطاع العام للخسائر بسبب ضعف قدرتها على المنافسة لحصول الشركات الناشئة على إمتيازات إئتمانية وإعفاءات جمركية وإختلاف أسلوب الإدارة فى كل حالة وإستخدام تكنولوجيا جديدة والقدرة على التسويق وجودة المنتجات. وقد كان لهذه الاجراءات والقوانين الجديدة آثارها، إذ بدأت تتدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى مصر، ومعظمها أموال مصريين مقيمين فى الخارج. فقد ساعد على المناخ السياسى والإقتصادى على إطمئنانهم وتشجيعهم على إستثمار مدخراتهم وأموالهم فى مصر، الأمر الذى أدى إلى حدوث حالة من الإنتعاش الإقتصادى وافتتحت الكثير من المصانع فى المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات وبرج العرب الجديدة بالإضافة إلى المناطق الصناعية القديمة.

هـ- السوق:

يعتبر التوزيع أحد أركان عملية الانتاج، والسوق يعتبر العامل الرئيسى فى قيام الصناعة، ويرتبط بالتسويق عمليات التوزيع. وقديما كانت الصناعات منزلية صغيرة وكانت كل قرية تعمل على أن تكفى نفسها بنفسها من ناحية الانتاج الصناعى. ولكن الصناعات الحديثة كبيرة ذات إنتاج وفير ولذلك لابد لها من أسواق مضمونة.

ومصر بما فيها من ٦٠مليونا من السكان تعتبر سوقا محلية ضخمة، ويترتب على قرب السوق المحلية من المصانع قلة نفقات النقل، وهذا بدوره يخفض من تكاليف الانتاج. وتتميز مصر بشبكة مواصلات جيدة ولذلك فليس هناك سوى قليل من الصعوبات التى تواجه عمليات التوزيع. ولكن العيب الرئيسى للسوق المصرية يتمثل فى ضعف القوة الشرائية للسكان نتيجة للفقر وقلة الدخل. فقلة رأس المال يؤدى إلى إنخفاض القدرة الانتاجية التى تودى بدورها الى هبوط مستوى الدخل. والدخل المنخفض بدوره يضعف القدرة الشرائية ويحول دون تكوين المدخرات ويكون من نتيجة ذلك تعذر تكوين رأس المال.

وما من شك فى أن مانشهده اليوم من مشروعات لرفع مستوى الدخل ومن إعادة لتوزيع الدخل بما يحقق نوعا من العدالة الاجتماعية، سيؤدى الى زيادة القوة الشرائية وتنشيط الصناعه التى هى فى الوقت نفسه مظهرا من مظاهرها.

أما عن السوق الخارجية لمصر التى تتمتع بموقع جغرافى ممتاز وصلاتها بجهات العالم سهلة مما يؤدى إلى تمكن الصناعه المصرية، لو توفرت لها عوامل المنافسة فى الاسواق الخارجية كجودة النوع ورخص الثمن، أن تجد لها مكانا طيبا فى تلك الاسواق.

ويمكن لمصر أن تجد لها سوقا رائجة فى الوطن العربى. ولكن ينبغى أن نذكر أن دول المنطقة كلها تشترك فى ظاهرة واحدة هى ضعف القوة الشرائية فى معظم بلدان العالم العربى، بالإضافة إلى أن بعضها قد بدأ يتجه نحو التصنيع ولابد لها من حماية جمركية لصناعاتها المحلية الناشئة ولذلك يجب أن يكون هناك نوع من التكامل والتعاون والتنسيق. ومايقال عن السوق العربية يمكن تطبيقه على السوق الافريقية.

وثمة ناحية أخرى خطيرة وهى النقص فى وسائل النقل التى تخدم الصناعه فى العالم العربى كله. فحتى وقت قريب لم يكن هناك دولة تعنى بأن يكون لها أسطول تجارى يكفى لحمل سلعه الى أسواقها الخارجية وينقل اليه المواد الخام المستوردة. وكانت مصر هى أولى الدول العربية التى بدأت تعنى بهذه الناحية فتأسست فى الثلاثينيات شركة الاسكندرية للملاحة وشركة مصر للملاحة وأخيرا فهناك وزارة النقل البحرى التى تحاول بناء أسطول بحرى يقوم بحركتها التجارية المتزايدة.

و- النقل والموصلات:

تؤثر طرق النقل ووسائل الاتصال المتاحة محليا فى قيام الصناعة. والملاحظ فى مصر توافر طرق النقل بأنواعها المختلفة فى الوادى والدلتا وقلتها فى المناطق الهامشية المحيطة، بل إن طرق النقل المائى متمثلة فى نهر النيل وفروعه والترع الملاحية بالإضافة إلى السكك الحديدية والطرق البرية كثيرا ماتتنافس فى خدمة

الجزء المأهول بالسكان. بينما لاتتمتع المناطق الهامشية إلا ببعض الطرق البرية وتقل فيها السكك الحديدية. وتؤلف طرق الدلتا البرية أو السكك الحديدية نمطا شبكياً، بينما تأخذ طرق الوجه القبلى شكلا محوريا.

والحقيقة أن نهر النيل وفروعه يقوم بدور هام فى نقل بعض المواد الخام مثل الحجر الجيرى والفوسفات ومشتقات البترول من الجنوب إلى الشمال أو العكس وهنا تنخفض التكاليف. أما السكك الحديدية فتقوم بخدمة الصناعة إما من خلال خطوط أنشئت خصيصا لهذا الغرض مثل خط سكة حديدة الواحات البحرية أو خطوط نقل قصب السكر فى الوجه القبلى، أو من خلال الشبكة العامة التى تنقل خامات أو منتجات صناعية تصرف فى الاسواق أو تصدر للخارج.

على أن السيارات بأنواعها أصبحت تلعب دورا أكبر أهمية فى النقل من السكك الحديدية خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب مرونتها فى النقل وتوافر الطرق المرصوفة والمعبدة. وقد أتضح أن كميات البضائع المنقولة تكاد تحتكرها السيارات

أما النقل المائى فمن عيوبه البطء الشديد وخصوصها مع كثرة الأعمال الصناعية على المجارى الملاحية كالكبارى، على الرغم من أنه أقل وسائل النقل تكلفة. وتقوم السيارات بدور أكبر فى نقل المنتجات الصناعية إلى أسواق الاستهلاك فى مراكز التجمعات السكانية الكبرى سواء فى المدن أو الريف، معتمدة فى ذلك على شبكات الطرق التى يبلغ مجموع أطوالها نحو ٣٠ ألف كيلو متر نصفها من الطرق المعبده والمرصوفه.

٢- التوزيع الجغرافي للصناعة في مصر:

سيحاول هذا الجزء القاء الضوء على التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في مصر، حيث يمكن التمييز بين نمطين من الصناعات، النمط الأول ويضم أربع مجموعات صناعية تنتشر انتشاراً جغرافياً واسعاً وهي صناعة الغزل والنسيج والمواد والمشروبات الغذائية بما فيها المشروبات والتبغ وصناعة المنتجات الكيماوية وصناعة مواد البناء، أما النمط الثاني ويضم هو الآخر أربع مجموعات صناعية تتركز في توزيعها الجغرافي وهي صناعات المنتجات الخشبية والأثاث، وصناعة الورق ومنتجات الطباعة

والنشر، وصناعة صهر المعادن الأساسية وتكريرها، وصناعة المنتجات المعدينية والماكينات والعمدات.

* أهم الصناعات التحويلية بالأراضى المصرية:

-المنسوجات:

تعتبر صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات القليلة التي تتم جميع عملياتها بالكامل داخل البلاد. و تمثل الصناعات القائمة على القطن العمود الفقري لهذا القطاع وتعتبر مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر في هذا المجال.

تغطي سلسلة الإنتاج كافة عمليات معالجة القطن والغزل والنسيج والخياطة وتصنيع الملابس والمفروشات. وجدير بالذكر أن صناعة النسيج المصرية تتمتع بسمعة جيدة. وتعد مصر أكبر الدول الإفريقية وثاني أكبر الدول الشرق أوسطية في تصدير المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة.

كما تشترك مصر وتركيا وتونس والمغرب في ٩٥% من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي من الملابس من بين الدول الشريكة في حوض البحر المتوسط وعددها ١٢ دولة.

ويعتبر القطاع العام مسئولاً عن ٩٠% من نشاط غزل القطن و٦٠% من إنتاج الألياف و٣٠% من الملابس.

وطبقاً لتقديرات هيئة الاستثمار لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧حوالي ٦.٥% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة أو ٣ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. ويبلغ إنتاج النسيج ١٦.٣% من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر، وإجمالي الاستثمارات في قطاع النسيج ٨ بليون دولار.

تمثل صادرات النسيج حوالى ٢٥% من إجمالي الصادرات المصرية. وتتكون صناعة النسيج والملابس من ٤.٤٩١ شركة تستخدم ٣٠% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في مصر.

-الأدوية:

بدأت صناعة الأدوية في مصر عام ١٩٣٩ وهي بهذا تعد أكبر منتج ومستهلك للأدوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يبلغ إنتاج مصر ٣٠% من إنتاج المنطقة. كما تستوعب المنطقة أغلب صادرات الأدوية المصرية. يلعب القطاع الخاص دوراً تزداد أهميته في توفير الرعاية الصحية وتبلغ حصة القطاع الخاص في إجمالي حجم الاستثمارات ٢.٨% (٧.١ مليار جنيه) حتى أبريل ٢٠٠٥.

-الصناعات الغذائية:

تمثل الصناعات الغذائية في مصر ٥٠% من إجمالي المنتجات المصنعة بقيمة إجمالي ٣١ مليون جنيه طبقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٤. وتتمتع هذه الصناعة بمعدل نمو سنوي قوي يبلغ ٢٠%.

تضم الصناعات الغذائية في مصر ٤٧٠٠ شركة مسجلة كقطاع رسمي والتى يمثل ٢٠% من إجمالي مشروعات الصناعات الغذائية، وتقوم يتوظيف حوالي ٢٥٠٠٠٠ من العمالة الماهرة. وتمثل الشركات الصغيرة ومتوسط الحجم حوالي ٨٧% من إجمالى شركات الصناعات الغذائية الرسمية. أما بالنسبة للشركات التى تندرج أنشطتها تحت القطاع غير الرسمى ، فتبلغ نسبتها حوالى ٨٠%.

تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات القوية حيث تتوفر لها الموارد الخام المطلوبة وذات التكلفة المنخفضة، بالإضافة إلي انخفاض تكلفة العاملين بها مقارنة بالشركات المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي. ومن بين شركات الاستثمار الأجنبية التى تقوم بالإنتاج في مصر نستلة وكرافت.

يتركز نشاط الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتى تبلغ و نسبتها ٨٧% من القطاع الرسمي على إنتاج المنتجات التي تلاءم الأسواق الإقليمية والمحلية، في حين تقوم الشركات الكبرى الاستراتيجية والتى تمثل ١٧.٤% من القطاع الرسمى وتعمل في إنتاج العديد من السلع الإستهلاكية للأسواق المحلية والخارجية. ومن الجدير بالذكر ان مصرتتمتع بأداء متميز فى تصدير عصائر الفواكه والخضروات بين المنافسين على المستوى الإقليمى والدولى. ومن ناحية أخرى فإن صادرات الخضروات الطازجة والمبردة والمجمدة فى زيادة مطردة نحو التصدير إلى أسواق جديدة.

-الأسمنت:

تعتبر صناعة الأسمنت من أهم الصناعات فى مصر. و هذه الصناعة مرتبطة بصناعات البناء والتشييد و البنية الأساسية

وتعد مصر أكبر دولة منتجة للأسمنت في المنطقة العربية. ولولا مصر لتحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مستورد للأسمنت. وتصدر مصر أكثر من ٢٠% من إنتاجها من الأسمنت بأسعار تعادل تقريباً نصف الأسعار السائدة في أغلب دول العالم.

يتكون سوق الأسمنت المصري من ١٢ شركة. تعد شركة أسمنت السويس كبرى الشركات المنتجة بطاقة إنتاجية ٧.٨٥ مليون طن سنوياً تليها الشركة المصرية للأسمنت بطاقة إنتاجية ٦.٩٥ مليون طن وشركة أسمنت أسيوط بطاقة إنتاجية ٤.٦٠ مليون طن.

تعد شركات القومية وقنا ومصر بني سويف كبرى شركات القطاع العام في سوق الأسمنت المصري.

وتعتبرعمليات الاندماج والاستثمار التي تقوم بها الشركات الأجنبية في المصانع والمعدات وتطوير الإنتاجية تساعد على تحسين أداء مصر في مجال تصدير الأسمنت وسد احتياجات السوق المحلية من الأسمنت عالي الجودة المستخدم في صناعة التشييد والبناء.

من المتوقع أن تكون مصر ضمن أكبر خمس دول مصدرة للأسمنت خلال السنوات القليلة القادمة.أيضاً من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأسمنت بنسبة ٣.٦% في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠ مع ملاحظة أن الأسواق الناشئة سوف تستأثر بنسبة ٨٤% من الزيادة. وستستحوذ الصين على ٥٢% من إنتاج العالم باعتبارها واحدة من عملاء مصر في مجال الأسمنت.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع التشييد والبناء يعد واحداً من أنشط القطاعات في الاقتصاد المصري إذ يشهد نمواً سريعاً منذ فترة الثمانيات من القرن الماضي.

ونتيجة للرواج الشديد الذي يشهده سوق التشييد والعقارات، ازدهر قطاع الأسمنت بفضل الطلب المتزايد. حيث يستطيع المنتجون بيع جميع الكميات المنتجة . وقد زادت صادرات الأسمنت بنسبة ٣٠٠% في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣.

وقد أدى انخفاض تكاليف العمالة والطاقة بالإضافة إلى وفرة المواد الخام إلى ارتفاع هامش الربح بصورة كبيرة جداً.

تمتلك شركات الأسمنت العالمية حوالي ٧٠% من صناعة الأسمنت المصرية سواء بصورة جزئية أو كلية. وهناك عدة عوامل تجذب هذه الشركات إلى مصر منها وجود الأسواق الكبيرة والمتنامية وإمكانية تحقيق هامش ربح آمن وانخفاض تكاليف العمالة والطاقة.

من ضمن الشركات الأجنبية العملاقة التي دخلت السوق المحلي في منتصف وأواخر التسعينات شركة لافارج الفرنسية وشركة ميكسيو سمنت. وقد بلغ عدد صفقات خصخصة شركات الأسمنت سبع صفقات من إجمالي ١٠ عمليات كبرى للخصخصة محققة بذلك ٦.٣ مليار جنيه وهذا المبلغ يفوق ثلث إجمالي عمليات الخصخصة منذ عام ١٩٩١.

-الصلب:

تمثل صناعة الصلب الأساس الذى تقوم عليه الصناعة فى مصر حيث تقوم بدفع النمو فى الصناعات الرئيسية الأخرى مثل البناء والتشييد وبناء السفن والسيارات والسلع الاستهلاكية.

يمثل الصلب أحد العوامل الحيوية والرئيسية لنمو قطاع التشييد والبناء، كما تدخل صناعة الصلب ضمن الصناعات الإستراتيجية الهامة اللازمة للنمو على المستوى القومي.

تنقسم صناعة الصلب المصرية إلى:

أسياخ الحديد: التى تستخدم بشكل رئيسي في عمليات التشييد والبناء.
الصلب المسطح: الذى يستخدم في صناعة السيارات وبناء السفن وعدد من السلع الاستهلاكية.

يهيمن إنتاج الأسياخ الحديدة على سوق الصلب فى مصر حيث يصل إنتاجه إلى ٦.٢ مليون طن مقارنة بإنتاج الحديد المسطح والذي يبلغ ٢.٨ مليون طن (عام ٢٠٠٤). وتتمثل المواد الخام الأساسية المستخدمة فى تصنيع الصلب، من الخردة

ومكورات الحديد والتى تشكل ٤٥% إلى ٨٥% من إجمالي تكاليف الإنتاج هذا علاوة على عدم توافرها محلياً واللجوء إلى استيرادها.

يهيمن القطاع الخاص على صناعة الصلب المصرية حيث يتحكم فى أكثر من ٩٥% من إجمالي السوق. من بين الشركات المنتجة للحديد في مصر والتى يبلغ عددها ١٨، تستأثر مجموعة شركات حديد عز الدخيلة الخاصة بإنتاج حوالي ٦٠% من الطلب المحلي.

-السيارات:

تعد مصر من الدول القليلة التي تنتج السيارات في المنطقة كما تعد أيضاً أكبر دولة منتجة للسيارات في شمال إفريقيا.

تستفيد مصر من التغيرات العالمية في صناعة السيارات ورغبة المصانع الأصلية في اقتحام الأسواق الجديدة بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في بعض الدول مثل مصر حيث تنخفض فيها تكاليف الإنتاج والعمالة.

تتكون هذه الصناعة من تجميع السيارات وأجزاء السيارات، وتتكون صناعة التجميع من ثلاث صناعات فرعية:

١. صناعة تجميع سيارات الركوب.
٢. صناعة تجميع سيارات النقل الخفيف والمتوسط والثقيل.
٣. الأتوبيسات.

يصل إجمالي الاستثمارات في هذه الصناعة إلى ١.٦ مليار يورو..

توفر صناعة السيارات المصرية عدد كبير من الوظائف. حيث يقدر عدد العاملين بهذه الصناعة ب ٦٢١٠٠ موظف. وتقوم شركات صناعة السيارات المصرية بتجميع أجزاء السيارات المفككة والمستوردة من الشركات العالمية أو تقوم باستيراد وحدات كاملة من السيارات من الشركاء العالميين.

تشير النسب الإجمالية لمبيعات تجميع السيارات في عام ٢٠٠٣ إلى استحواذ الشركات الرئيسية على هذه الصناعة مثل بي. إم. دبليو و ستروين ودايو وفيات وجيب وكيا.

تمثل عمليات تجميع وإنتاج سيارات الركوب المكون الأكبر في إجمالي إنتاج صناعة تجميع السيارات. ففي عام ٢٠٠٣ وصلت نسبة تجميع سيارات الركوب إلى ٦٥.٥% من المعدل الإجمالي للإنتاج. وتتمتع شركة دايو موتورز بالريادة في هذا المجال حيث بلغت حصتها في إنتاج سيارات الركوب عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٣.% تعتبر شركة جنرال موتورز الشركة الأولى في إنتاج سيارات النقل الخفيف بنسبة ٨٦% من الإنتاج في هذا القطاع لعام ٢٠٠٣. كما تعتبر شركة إم. في. سي رائدة إنتاج الأتوبيسات نسبة ٣٨%.

بلغت حصة شركة ناسكو المملوكة للدولة ١٩% من إنتاج سيارات الركوب في عام ٢٠٠٣. وتقوم هذه الشركة بتجميع السيارات بترخيص من شركة فيات الإيطالية. بلغت حصة شركة أيفكو/ نصر المملوكة للدولة نحو ٢٣% من إنتاج الأتوبيسات في عام ٢٠٠٣، حيث تقوم هذه الشركة بتجميع الأتوبيسات.

يعتبر سوق تجميع السيارات في مصر من الأسواق الصغيرة نتيجة لإنخفاض الطلب الكلى والقوى الشرائية للمستهلكين فى السوق المصرى. وغير أن التطور السريع فى القاعدة الصناعية الخاصة بمكونات السيارات سوف تمد سوق التجميع [إحتياجاته محلياً، مما يشير إلى نمو متوقع في السنوات المقبلة.

وقد بلغ إجمالي رأس المال المصدر في قطاع تجميع السيارات ١.٤ مليار جنيه (٤٨ مشروع) فى حين بلغت قيمة الاستثمارات ٢.٢ مليار جنيه حتى ٢٠٠٥/٤/٣٠.

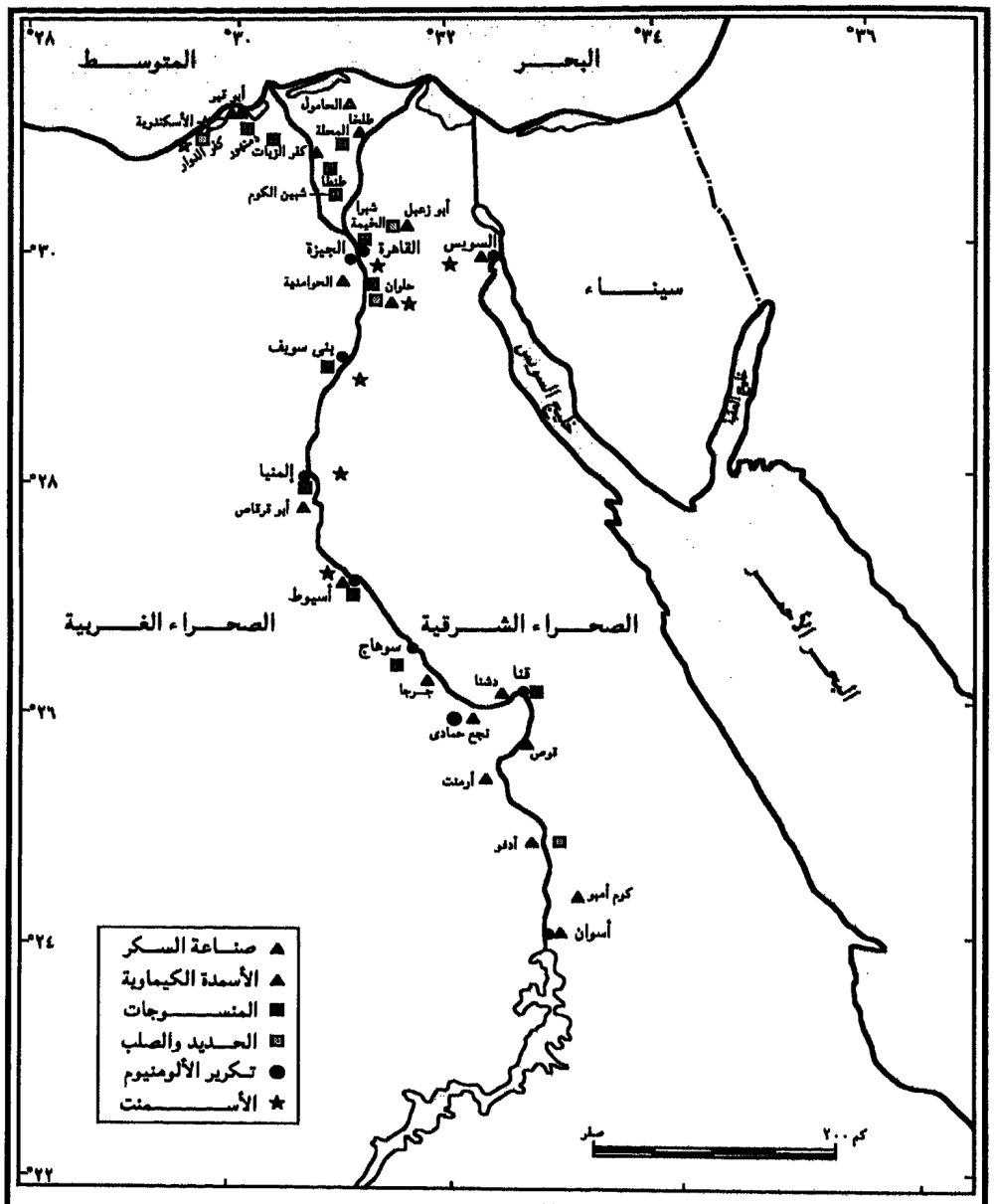

المراكز الصناعية فى مصر

الفصل السادس

النقل
والتجارة في مصر

الفصل السادس

النقل والتجارة في مصر

أولاً: النقل والموصلات:

قام نهر النيل منذ أقدم العصور بوظيفة الشريان الحيوي للنقل فوق صفحة مائه الصافية، ليربط بين أجزاء البلاد في الشمال والجنوب، ويوحد أواصر الوطن الواحد، فظلت لسفن الشراعية وقوارب النقل النهري تستخدم هذا الشريان منذ القدم، مستفيدة من انحدار الماء تدريجياً من الجنوب إلى الشمال، وكذلك من الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب على البلاد طوال السنة، وتساعد على الملاحة الرخيصة. وقد أغني هذا النهر " حتي الرومان" عن عاداتهم التقليدية في الاهتمام ببناء الطرق الرومانية التي أنشأوها في كل ربوع امبراطوريتهم، عوضاً عن ذلك استخدموا "الطريق المصري" نهر النيل الذي تتدفق مياهه بسلاسة طوال العام.

ومع ذلك فأن مصر تتمتع حالياً بشبكة من طرق النقل والمواصلات تغطي كلا من الوادي والدلتا، موزعة في ربوع البلاد جنباً إلى جنب مع نهر النيل وقنوات الري الكبري كالرياح المنوفي والتوفيقي والبحيري والإبراهميمية وترعة الأسماعلية والنوبارية وغيرها، وعلى هذا يمكن إجمالي أنواع النقل بالأراضي المصرية في الأتي:

(١) النقل البري:

*** النقل على الطرق:**

تتميز شبكة الطرق عن غيرها من الشبكات فى أن وسيلة النقل عليها (السيارة) تتميز بالمرونة الكبيرة فى حركة نقلها، ومن ثم قدرتها على الوصول إلى المناطق أيا كان موقعها أو يصعب الوصول إليها بأية وسيلة أخرى بسرعة كبيرة ؛ لأن حركتها غير مقيدة بطرق معينة أو بزمن معين.

ولقد ظلت الطرق فى مصر طوال تاريخها القديم مهملة وغير ممهدة حتى جاء محمد على وأسرته فأعطوها شيئاً من الاهتمام، لاسيما طريقي قنا / القصير والقاهرة / السويس أبرز الطرق التجارية فى مصر فى ذلك الوقت، بجانب أنهما من طرق الحج المهمة، لذلك عملوا على توفير الأمن والأمان لحركة النقل عليهما.

وعلى الرغم من أن شبكات النقل فى مصر طوال القرن التاسع عشر قد شهدت نوعا ما من الاهتمام ، فإنها ظلت حتى بداية القرن العشرين محدودة للغاية أفقيا ورأسيا، أي التوسع في إنشاء الطرق وتحسين خصائصها، كما أنها كانت طرقا ترابية قصيرة كثيرة التعاريج ولا تصلح إلا للنقل باستخدام الدواب، كما كانت قاصرة على خدمة نطاقها المحلى وليس النطاق الإقليمي أو القومي إلى درجة كبيرة ، وهذا مما يمكن معه القول بأن النقل البرى كان آنذاك قاصراً ومحدوداً .. إذ إن إجمالي أطوال الطرق الترابية فى البلاد عام ١٩٠٠ لم تتجاوز ٢.٤ألف كم ارتفعت إلى ٣.٧ ألف كم عام ١٩١٥ ثم إلى ستة آلاف كيلومتر عام ١٩٣٠ بمعدلات نمو بطيئة للغاية ، ورغم ذلك فإنها كانت كافية لمواجهة احتياجات النقل الخاصة بمجتمع يقوم الإنتاج فيه على مواجهة احتياجاته المحلية .

وعلى الرغم من كفاية الطرق الترابية لوظيفتها فإن أطوالها أخذت فى التزايد المستمر حتى وصلت إلى قمة نموها عام ١٩٥٠، وهو ما نلمسه فى أن جملة أطوالها بلغت آنذاك ١٣ ألف كيلومتر أو ما يزيد عن ضعف أطوالها عام ١٩٣٠، وهو ما يعادل ٧٦.٩ % من إجمالي أطوال الطرق (مرصوفة + ترابية) فى البلاد فى العام نفسه؛ وهو الأمر الذي يعنى أن الاهتمام الأكبر طوال النصف الأول من هذا القرن كان موجها نحو شبكة الطرق الترابية تحت تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى كانت سائدة فى البلاد حينذاك، هذا إلى جانب قلة أسطول(سيارات) النقل ووجود النيل بفرعية وترعه ورياحاته والسكك الحديدية، كل ذلك جعل النقل على الطرق مقصورا على المسافات القصيرة داخل قرى الإنتاج أو على أحسن تقدير بين القرى بعضها البعض أو بينها وبين الأسواق فى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية ورشيد، مستخدمة فى ذلك قوافل الجمال لفترات طويلة .

ويبدو أن النصف الثانى من القرن العشرين قد شهد تراجعاً فى أطوال الطرق الترابية فى مصر، فمن ١٣ ألف كم جملة أطوالها عام ١٩٥٠ إلى ١١.٩ ألف كم عام ١٩٧٠ ، بل إلى ١٠آلاف كم عام ١٩٩٧، وذلك لأن الاهتمام الأكبر قد تحول إلى رصف هذه الطرق الترابية لأهميتها القصوى فى تيسير حركة النقل عليها، ومن ثم إتاحة فرصة أكبر لتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا كما سنرى بعد قليل .

ولقد ظلت الحاصلات الزراعية تجهل الطرق المرصوفة تماما لقلتها من جانب، وللنظرة المحلية الضيقة التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى تجاه الطرق من الجانب الآخر ، وهو ما نلمسه من جملة أطوال الطرق المرصوفة بمصر عام ١٩١٣ التى لم تكن تتجاوز ستة كيلومترات، ناهيك عن التقنية المستخدمة فى عمليات الرصف وقتذاك قبل أن ترتفع إلى ٣٨٦ كم عام ١٩٣٣بمتوسط زيادة سنوي بلغ ١٩كم سنويا، بل واصلت نموها لتصل عام١٩٥٣ إلى ٣.٩ ألف كم بما يعادل ٢٣.١% من جملة الطرق (مرصوفة + ترابية) بالبلاد فى العام نفسه، بمتوسط زيادة سنوية بلغت ١٧٥.٧كم، وهى معدلات نمو متواضعة للغاية إذا قورنت بمثيلتها فى الوقت الحالي لقلة مركبات النقل طوال هذه الفترة وسيادة استخدام الطرق الترابية .

وعلى عكس ما كانت عليه حال الطرق الترابية من انكماش أطوالها فى النصف الثانى من القرن العشرين، يجد المتتبع لأطوال الطرق المرصوفة فى مصر أنها شهدت تطورا كبيرا فى تلك الفترة، وبالتحديد منذ عام ١٩٥٢؛ إذ كانت أطوالها فى هذا العام لا تتجاوز ٣.٧ ألف كم، وارتفعت عام ١٩٦٠إلى ٦.٤ ألف كم ثم إلى ١١.٢ ألف كم عام ١٩٧٠، أي ما يزيد عن ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٥٢. وعلى الرغم من هذا التزايد فإن معدلات النمو السنوي كانت لا تزال محدودة إذا قورنت بالعقدين الأخرين ، إذ جاء عقد السبعينيات مستكملا فترة النمو البطيء للطرق المرصوفة ليعكس الظروف الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة فى مصر خلال تلك الفترة .

إلا أنه ما إن جاء عام ١٩٨٠ حتى شهدت الطرق المرصوفة بمستوياتها كافة، نموا متزايدا كما وكيفا . وهو ما نلمسه فى أن جملة أطوالها ارتفع من ١١.٨ ألف كم عام ١٩٨٠إلى٢٥ ألف كم عام ١٩٨٥ ثم إلى ٢٩ ألف كم فى العام التالي مباشرة، بل وصلت إلى ٤٤ ألف كم عام ١٩٩٧، منها ثلاثة آلاف من الطرق المزدوجة و ١٩.٤ ألف كم من الطرق الرئيسية المرصوفة التى تربط المدن بعضها ببعض، أما بقية الطرق المرصوفة فهي التى تربط القرى بالمدن أو القرى بعضها ببعض.

وقد بلغت جملة أطوال الطرق الممهدة فى مصر عام ٢٠٠١ نحو ٦١.٨ ألف كيلومتر منها ٤٨.٢ ألف كم طرقا مرصوفة والباقية طرق ترابية . حيث استأثرت محافظات الحدود بنحو ٣٤.٤ % و٣٢.٣ % والوجه البحرى بنحو ٣٧.٦ % و ٣٢.١

% والوجه القبلي بنحو ٢٨ % و٢٧.٦ % من الطرق المرصوفة والترابية على المستوى القومي على الترتيب .

أطوال الطرق الترابية والمرصوفة في مصر عام ٢٠٠١

المحافظات	ترابية بالكيلومتر	مرصوفة بالكيلومتر
القاهرة	١٥٩٨٥	٨٤٤١٧٥
الإسكندرية	٧٢	١٣٠٩
بورسعيد	١٣٥	٤٦٣
السويس	١٩٣	١٠٨٦
دمياط	١٨	٥٧٦
الدقهلية	٤٢٨	١٨٧٧
الشرقية	١٦٢١	٢٠٤٠
القليوبية	٥٣٢	١٠٤٩
كفر الشيخ	٧٤٢	١٩٢١
الغربية	٤٥٧	١٠٤٨
المنوفية	٢٦٠.٧	١٢٣١
البحيرة	٦٣٣	٣١٤٦
الإسماعيلية	٥٠٤	١٥٥٠
الجيزة	٢٠٠	١٥١٤
بني سويف	٢٦٠	١٣٧٨
الفيوم	٣٦١	١٢٩٨
المنيا	٥٦٥	١١٩٠٤
أسيوط	٣٨٧	١٦٦٦
سوهاج	٨٠٤	١٧٥٦
قنا	٣٨٨	٢٧٥٠
أسوان	٥٩٧	١٢٦١
البحر الأحمر	٢٨٤	٢٧٧٥
الوادي الجديد	٤٧٠	٥٠٢٢
مطروح	٨٧٢	١٩٣٩
شمال سيناء	١٨٤٥	٤٤٤٢
جنوب سيناء	٩١٠	٢٤١٥
الإجمالي	١٣٥٥٤٦٨٥	٤٨٢٦٠١٧٥

ونظرا لأهمية الطرق المرصوفة فسوف نعرض لتوزيعها المكاني والبالغ إجماليها بمصر عام ٢٠٠١ نحو ٤٨.٢ ألف كم، منها ٢٤١٥٢ كم طرق تربط بين المحافظات بعضها ببعض، والبقية طرق إقليمية مرصوفة داخل المحافظات المختلفة.

وانتشرت الطرق المرصوفة جغرافيا فى كل محافظات مصر حيث لا تخلو محافظة من هذه النوعية من الطرق. وعلى الرغم من الانتشار الجغرافى الكبير لهذه النوعية من الطرق فى كل محافظات مصر فإن السمة الجغرافية المميزة لتوزيعها المكاني هي تباين جملة أطوالها على كافة مستوياتها التوزيعية، وهو ما نلمسه فى أن محافظات الحدود كان لها النصيب الأكبر من هذه النوعية من الطرق، ويرجع ذلك إلى طول المسافات الرابطة بين هذه المحافظات ومناشئ الحركة من جهة وبينها وبين مدنها من جهة أخرى، في حين استحوذ الوجهان البحرى والقبلي على ٣٧.٦ % و٢٧.٦ % من إجمالي أطوال الطرق الرئيسية المرصوفة بالبلاد على الترتيب

أما عن أهم محاور الحركة فيمكن إيجازها فيما يلي:

<u>* الطرق المزدوجة ومنها :</u>

- طريق بورسعيد / القاهرة بطول ٢٢٤كم
- طريق السويس / القاهرة بطول١٣٤ كم
- طريق دمياط / طنطا / القاهرة بطول١٩١ كم
- طريق الإسكندرية / طنطا / القاهرة الزراعى بطول ٢٢٤ كم.
- طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوي بطول٢٢١ كم .
- طريق دمياط / بورسعيد بطول٥٠ كم .

ويبدو من استعراض الطرق السابقة أن الوجه البحرى يستأثر بالطرق المزدوجة كافة بالبلاد أو يكاد، وذلك لثقلة السكاني والاستهلاكي والاقتصادي بما فيه التخزيني، ووقوع عاصمة البلاد عند رأس الدلتا، وهو الأمر الذي جعلها مقصدًا لجل الطرق المزدوجة بالبلاد .

وإلى جانب الطرق الستة السابقة هناك عدة محاور داخلية مزدوجة لربط بعض المدن ببعض أو ربط بعض المدن بالطرق الرئيسية المزدوجة. ومن أمثلة النوع الأول طريق القاهرة / الصف بطول ٦٥ كم، وطريق الجيزة / العياط بطول ٤٢ كم، وطريق

المنصورة أجا وغيرها. أما النوع الثانى فتمثله مدينة بلبيس التى يربطها بطريق الإسماعيلية / القاهرة الصحراوي طريقان :الأول مار بمدينة العاشر من رمضان بطول ٣٢ كم، والأخر يعرف بطريق بلبيس / الهايكستب بطول ٣٥ كم .

*** – الطرق المفردة:**

إضافة إلى الطرق المزدوجة السابقة هناك عدة محاور أخرى مفردة لا تقل عنها أهمية فى خدمة حركة نقل الركاب والبضائع فى مصر لعل أبرز هذه الطرق طريق سفاجا / قنا بطول ١٦٥ كم والذي يربط بين ميناء سفاجا والوجه القبلي .

أضف إلى ذلك محاور شرق وغرب النيل بالوجه القبلي خصوصا الطريق الزراعى الغربي الذي يقع على عاتقه خدمة الجزء الأكبر من حركة نقل الركاب والبضائع في الوجه القبلي لربطه معظم مقاصد حركتها من جهة، وسوء طبوغرافية الطريق الشرقى بما لا يتناسب مع حركة مركبات النقل الثقيل المحملة من جهة أخرى .

وقد بدأ إنشاء طريق القاهرة / أسوان (الزراعى) عام ١٩٥٥ مع إنشاء الطريق الزراعى الإسكندرية / القاهرة ؛ إذ ظل رصفه يتقدم عاما بعد آخر حتى تجاوزت المسافة المرصوفة محافظة سوهاج عام ١٩٥٩ – مع نهاية رصف الطريق الزراعى الإسكندرية / القاهرة – فى طريقها إلى نجع حمادي التى وصلها الرصف عام ١٩٦١ ، ثم إلى إدفو مرورا بقنا عام ١٩٦٦ ليكتمل بذلك رصف أهم محاور الحركة فى الوجه القبلي، لا سيما أن المسافة بين إدفو وأسوان كانت قد رصفت مع بدايات إنشاء السد العالى .

طريق بنى سويف / الفيوم :

وقد بدأ رصفه عام ١٩٥٥ مع بداية إنشاء طريق الحركة الرئيسي فى الوجه القبلى ، فى حين تم الانتهاء من رصفه عام ١٩٥٧، ليربط بذلك محافظة الفيوم بمحافظة بنى سويف من جهة، و مراكز العمران بالوجه القبلي كلها من جهة أخرى .

طريق القاهرة / الواحات البحرية :

كانت الحاجة إلى استغلال خامات الحديد فى الواحات البحرية سببا وراء سرعة الانتهاء من رصف هذا الطريق الحيوي المهم عام ١٩٧٠ بطول ٣٤٠ كم ؛ أي أن الثروات التعدينية متمثلة فى خامات الحديد كانت دافعا وراء إنشاء بعض الطرق الصحراوية المهمة ، ولا تقف أهمية هذا الطريق عند تقديم المساعدة لاستغلال خامات

الحديد بالواحات البحرية أو خدمة سكان الواحة ذاتها فقط ، بل تتعدى أهمية ذلك بكثير ، إذ يعد مدخلا مهما لواحات الصحراء الغربية الفرافرة والداخلة والخارجة .

الطرق الصحراوية (شرق النيل وغربه) :

بدأ إنشاء الطريق الصحراوي شرق النيل عام ١٩٨٥ بغية تخفيف الضغط الواقع على طريق القاهرة / أسوان الزراعى. ثم سرعان ماتلى ذلك إنشار طريق أخر صحراوي في الوجه القبلي غرب النيل للغرض نفسه والذي يمتد حاليا حتى محافظة أسيوط.

إضافة إلى ماسبق هناك عدة طرق أخر مهمة من أمثلتها طريق الساحل الشمالي الدولى الإسكندرية / مرسى مطروح / السلوم ، وطريق مرسى مطروح سيوة ، وطريق أسيوط الوادي الجديد الذي بدأ إنشاؤه عام ١٩٦٠ ، ثم طريق الخارجة / الداخلة /الفرافرة / البحرية . وطرق شبه جزيرة سيناء ، وطرق البحر الأحمر الطولية والعرضية .

وسائل النقل في مصر :

أما عن وسائل النقل فتمتلك مصر نحو ١.٤ مليون سيارة ملاكي تتوزع على محافظات مصر المختلفة من أهمها القاهرة والإسكندرية والجيزة، كذلك لهما تفوق ملحوظ في كل من سيارات الأجرة البالغ عددها في مصر عام ٢٠٠١ نحو ٣٠٧.٩ ألف سيارة وسيارات النقل البالغ عددها ٥٧٧.٦ ألف سيارة .

*** النقل بالسكك الحديدية :**

من المعروف أن تاريخ إنشاء السكك الحديدية فى مصر يرجع إلى عام ١٨٥٢ حين بدأ العمل فى إنشاء أول خط حديدي فى البلاد يربط بين الإسكندرية والقاهرة، الذي انتهى العمل فيه عام ١٨٥٦. على أن الحقيقة تبدو أقدم من ذلك عندما أقنع المهندس الأسكتلندي توماس جالواى Thomas Galloway محمد على بفكرة إنشاء خط للسكك الحديدية يربط السويس بالقاهرة .

وبالفعل سافر المهندس الأسكتلندي إلى إنجلترا عام ١٨٣٤ لشراء قضبان السكك الحديدية وعاد بها عام ١٨٣٦ غير أن محمد على تراجع عن فكرة إنشاء السكك الحديدية واستخدم القضبان التى وصلت إلى مصر فى إنشاء عدد من الخطوط الحديدية القصيرة؛ مثل الخط الحديدي الذي كان يربط النيل بمحاجر المقطم لنقل الأحجار اللازمة لإنشاء القناطر، وأخر يربط ضواحي الإسكندرية بين المكس ومحاجر الدخيلة، والثالث

يعرف بسكة حديد المحمودية بطول ٣٠٠ مترالذي أنشئ عام ١٨٤٥ لربط مستودعات البضائع والغلال المخصصة للتصدير برصيف الشحن فى ميناء الإسكندرية، وهو الأمر الذي يعنى أن إنشاء السكك الحديدية فى مصر فى بداية أمرها كانت إحدى توجهاتها خدمة نقل البضائع المصدرة بوجه عام .

أما عن السكك الحديدية الحالية فى مصر، فقد بلغت جملة أطوالها عام ١٩٩٧ ستة آلاف كم تربط بين عدد كبير من مراكز الاستقرار البشرى فى مصر(قرى – مدن) أو بين الموانئ والداخل.

ويمكن تصنيف شبكة السكك الحديدية فى مصر حسب نوع الخط إلى :

خطوط رباعية .

خطوط مزدوجة .

خطوط مفردة .

١ – الخطوط الرباعية :

يقصد بها الخطوط الحديدية ذات المسارات الأربعة التى يمكن تسيير أربعة قطارات عليها فى آن واحد وفى أي اتجاه ؛ إذ بلغت جملة أطوالها فى البلاد عام ١٩٩٧ نحو ١٩.٨ كم رابطة بين :

القاهرة وقليوب بطول١٤.٥كم على اعتبار أن هذه المنطقة هي عنق الزجاجة لكل الوجه البحرى وأحد المداخل المهمة لمدينة القاهرة .

والوصلة الرابطة بين سيدي جابر والإسكندرية بطول٥.٣ كم مشكلة أحد المداخل المهمة لمدينة الإسكندرية.

٢– الخطوط المزدوجة:

بلغت جملة أطوال الخطوط الحديدية المزدوجة بالبلاد عام ١٩٩٧ نحو ألف وأربعمائة كيلو متر ، وهو ما يعادل ٢٣.٣ % من جملة أطوال السكك الحديدية بالبلاد فى العام نفسه.

ولعل أشهر محاور السكك الحديدية المزدوجة بالبلاد ما يأتي:

- خط القاهرة / طنطا / الإسكندرية بطول ٢٠٧.٨ كم.
- خط القاهرة / السد العالى بطول ٨٩٨ كم.

- خط دمياط / المنصورة / طنطا بطول ١١٨كم.
- خط بنها / الزقازيق / الإسماعيلية بطول ١١٣كم .

ويعد خط الإسكندرية السد العالى أطول الخطوط الحديدية فى البلاد، لذلك سوف نعرض له بشيء من التفصيل حيث يعد أقدم الخطوط التى تم إنشاؤها في مصر ، حيث بدأ في انشائه عام ١٨٥٢ وانتهت المرحلة الأولى منه فيما بين الإسكندرية وكفر العيس عند كفر الزيات عام ١٨٥٤، ثم امتد إلى القاهرة عام ١٨٥٦، أما المسافة من القاهرة إلى الوجه القبلي، فقد تم البدأ في إنشائها عام ١٨٦٧، عندما تم مد الخط الحديدي من بولاق الدكرور إلى المنيا بطول ٢٣٨ كم بعد عقد ونصف العقد من الزمان من دخول السكك الحديدية إلى الوجه البحرى.

وفى عام ١٨٧٠ مد الخط إلى ملوي بطول ٤٦ كم ، ثم إلى أسيوط عام ١٨٧٤ بطول ٨٣.٥ كم ثم إلى جرجا عام ١٨٩٢ بطول ١٣١.٥ كم مارا بمدينة سوهاج، ثم من جرجا إلى نجع حمادى عام ١٨٩٦ بطول ٥١ كم وفى العام التالي تم مده إلى قنا بطول ٥٥ كم عابرا نهر النيل عند نجع حمادى عبر كوبري نجع حمادى القديم الذي أنشئ عام ١٨٩٧ لهذا الغرض ثم أزيل عام ١٩٤٠.

أما المسافة من قنا إلى أسوان فقد منحت كامتياز لشركة سكك حديد قنا/ أسوان لإنشائها، وبالفعل تم انشاؤها فى عام ١٨٩٨ ، على أن الشركة قامت بمد المسافة من قنا إلى الأقصر (٦٤ كم) بالمقياس العادي والمسافة من الأقصر حتى أسوان (٢٠٦ كم)، قد تم أنشأؤها بالمقياس الضيق، وهو الأمر الذي جعل المسافة الأخيرة تشكل عائقا أمام انسياب حركة نقل البضائع والركاب عليها أو تتطلب مجهودات مضنية لتحويل الحركة بين المقياسين ، وظل الوضع كذلك حتى استولت الحكومة المصرية على الخط الحديدي عام ١٩٢٦ ، وتحول الجزء الضيق إلى المقياس العادي ليكتمل بذلك أهم محاور السكك الحديدية فى مصر.

وفيما بين عامي ١٩٠٣و ١٩٣٠ شهد الخط الحديدي القاهرة/ أسوان بداية مرحلة ازدواجه أو بمعنى أدق بداية مرحلة ازدواج السكك الحديدية فى الوجه القبلي ؛ إذ ازدوجت المسافة بين بولاق الدكرور والواسطى فى عام ١٩٠٣، أي بعد ما يقرب من نصف قرن من الزمان من دخول الازدواج إلى الوجه البحرى، ثم مد الازدواج إلى المنيا

عام ١٩٠٧ حتى كوبري قشيشة الذي ظل الخط المار عليه مفردا إلى أن تم استبداله بكوبري آخر جديد وازدواج الخط الحديدى عليه عام ١٩٠٩ ، ثم مد الازدواج إلى الروضة عام ١٩٢٨ ، ثم إلى ديروط عام ١٩٢٩ ، فأسيوط عام ١٩٣٠ .

وقد أدى تزايد حركة المرور اليومي على هذا الخط الحيوي بالوجه القبلي ورغبة فى تحسين الخدمة وجذب كثير من العملاء عن طريق اختصار زمن الرحلة إلى استكمال ازدواج هذا الخط الرئيسي، لذلك تم ازدواج المسافة من أسيوط حتى الأقصر عام ١٩٩١ ، ثم امتد الازدواج إلى إدفو عام ١٩٩٤ ، ثم استكمل بعد ذلك الازدواج إلى أسوان .

وقد تطلب اتصال الوجهين البحرى والقبلي بأحد الخطوط الحديدية المزدوجة استبدال كوبري إمبابة القديم الذي أنشئ عام ١٨٩١ لمرور الخط المفرد بكوبري آخر جديد يقع إلى الشمال من الكوبرى القديم بنحو خمسة وثلاثين مترا ، وهو ما بدأ فى إنشائه عام ١٩١٢ ، على أن ظروف الحرب العالمية الأولى قد أدت إلى تأخير إتمامه حتى عام ١٩٢٤ ليشكل بذلك همزة الوصل بين الوجهين القبلي والبحرى، فى حين أزيل الكوبري القديم عام ١٩٢٥ ، ولقد كان الاتصال فى الماضي قبل إنشاء الكوبري القديم يتم عن طريق تفريغ البضائع ونزول الركاب المنقولة من الوجه القبلي وإليه فى المراكب الشراعية، كي تعبر النيل، ثم يعاد شحنها مرة أخرى لتواصل سيرها إلى مقاصدها المختلفة .

٣ – الخطوط المفردة :

تعد الخطوط المفردة أكثر أنواع الخطوط الحديدية انتشارا فى البلاد وأكبرها طولا ، لذلك نجدها تستأثر بنحو ٢.٦ ألف كم ،وهو ما يعادل ٤٣.٢ % من جملة أطوال السكك الحديدية بالبلاد عام ١٩٩٧، أما الباقي وقدره ألفان من الكيلومترات فهي مخازن وتفريعات صغيرة لخدمة أهداف محددة لخدمة القطاعين الصناعي والزراعي. وهى تفريعات وإن كانت أحادية التركيب فإنها غاية فى الأهمية لحركة النقل فى البلاد .

ومن أهم المحاور المفردة الخط الحديدي الرابط بين ميناء الإسكندرية وبلدة الاتحاد بطول ١٠٨ كم، التى يلتقي عندها مع الخط الحديدي الرابط بين إيتاي البارود وإمبابة بطول ١١٨.٧كم، ثم تتفرع منه وصلة بالقرب من إمبابة لخدمة صومعة إمبابة

بطول ٢.٢كم، تاركة بذلك الخط الحديدي المزدوج بين القاهرة والإسكندرية لحركة نقل الركاب فى المقام الأول، وإن كان ذلك لا يعنى عدم نقل البضائع على هذا الخط.

وقد أنشئ هذا الخط فى عام ١٨٧٢ أي أنه كان معاصرا لإنشاء خطوط الدائرة السنية، وكذلك الجزء الممتد بين ملوي / أسيوط بالخط الرئيسي فى الوجه القبلي، هذا ويمتد نحو نصف الطول الإجمالي لهذا الخط فى شمالي الوجه القبلي، وذلك لخدمة الأطراف الشمالية الغربية بمحافظة الجيزة ، وكخط مهم لنقل البضائع من الوجه القبلي وإليه فى علاقاته وتفاعله المكاني مع محافظتي غرب الدلتا .

الخط الحديدي الواسطى / الفيوم وفروعة : وهو ثاني أهم الخطوط الحديدية التى تم إنشاؤها فى الوجه القبلي حيث أنشئ فى العام التالي لدخول السكك الحديدية إلى الوجه القبلي، أي عام ١٨٦٨ ليتصل بذلك بشبكة السكك الحديدية بالوجه القبلي ، ثم مد فى العام التالي إلى أبو كساه ليصبح الطول الإجمالي لخط الواسطى / الفيوم / أبو كساه حوالي ٦١.٥ كم بغية تنمية إقليم الفيوم اقتصاديا واجتماعيا .

وفى عام ١٨٩١ أنشئ الخط الحديدي بين الفيوم وسنورس بطول ١٢ كم فى محاولة لتغطية إقليم الفيوم بشبكة من السكك الحديدية ، كذلك تم مد الخط الحديدي بين بنى سويف اللاهون فى العام ذاته لخدمة تلك المنطقة التى يتسع فيها السهل الفيضي اتساعا كبيرا، وكذلك خدمة مدينة إهناسية .

خطوط الدائرة السنية : أنشئت فى الفترة بين (١٨٧٠ و ١٨٧٨) بغرض خدمة مزارع القصب فى الوجه القبلي؛ إذ جاءت تلك الخطوط فى مجموعتين ؛ الأولى فى الشمال وبلغت جملة أطوالها ٢٥٦ كم ، على الجانب الغربي لنهر النيل ومتصلة بالخط الرئيسي ، أما المجموعة الثانية فقد مدت فى الجنوب على الجانب الغربي أيضا لنهر النيل لمسافة ٦١ كم إلا أنها اختلفت عن المجموعة الشمالية فى عدم اتصالها بالخط الرئيسي للسكك الحديدية فى الوجه القبلي الذي يمتد فى المنطقة الشرقية لنهر النيل ومتفقة معها فى المقياس؛ إذ كانت خطوط المجموعتين بالمقياس العادي.

وكذلك الحال بالنسبة لميناء دمياط الذي يتصل مباشرة بالشبكة القومية لسكك حديد مصر عن طريق وصلة بطول خمسة كيلومترات من قرية كفر البطيخ حتى مدخل الميناء .

الخط الحديدي الواحات البحرية / التبين :

أنشئ فى عام ١٩٦٩ بطول ٣٤٠ كم لاستغلال خامات الحديد الموجودة بالمناجم فى الواحات البحرية .

وفي عام ١٨٥٨ كانت أطوال السكك الحديدية في مصر ٤٨٠ كم ، منها ٢١٠ كم بين القاهرة والإسكندرية، و١٣٤ كم بين القاهرة والسويس ، و٣٩ كم بين بنها والزقازيق ، و١٣ كم بين بنها وميت بره ، و٥٣ كم بين طنطا وسمنود ...الخ .

وفي عام ١٨٦٧ امتد الخط الرئيسي بين الزقازيق والاسماعيلية وخرج منه خط فرعي من نفيشة إلى السويس افتتح للحركة عام ١٨٧٠ . ثم الخط من طنطا إلى المنصورة بين عامي ١٨٧٦ و١٩٣٢، هذا إضافة إلى عدد آخر من الخطوط الحديدية التي تربط الضواحي بعضها ببعض ، أو خطوط ضيقة تنتشر في مزارع القصب أو تربط مراكز التعدين بالموانئ الساحلية كخط سفاجا / قنا / الوادي الجديد ، أو داخل مراكز التعدين والصناعة المختلفة والتي تشكل في مجملها شبكة السكك الحديدية في البلاد .

إضافة لما سبق هناك الخط الحديدي بالمقياس العادي الذي يربط الإسكندرية / بالعامرية بمطروح والسلوم في غرب البلاد والخط الحديدي الذي يربط شرق الدلتا بمدن القناة عابرا قناة السويس من أعلى كوبرى الفردان ليربط شرق الدلتا ومن القناة بشبه جزيرة سيناء، و يبلغ طول خط السكة الحديد ٢٢٥ كم من الاسماعيلية / العريش / رفح ، ويتضمن الخط ١٣ محطة . وقد تم الانتهاء من ٦ محطات هى القنطرة شرق / جلبانة / بالوظة / رمانه / نجيله/ بئر العبد . وتبلغ تكلفة انشاء الخط ٣٢٠ مليون جنيه من الفردان حتى بئر العبد بطول ١٠٠كم كمرحله أولى وتضم المرحلة الثانية بطول ١٢٥كم ٧ محطات (التلول والروضة والميدان العريش والريسة والشيخ زويد ورفح) بالاضافة الى وصلة شرق بورسعيد بتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه .

(٢) النقل المائي:

*** النقل النهري**

يتكون نظام النقل النهري فى مصر من عدة مكونات يأتي فى مقدمتها :

شبكة النقل النهري متضمنة الأهوسة .

المراسي النهرية .

الوحدات النهرية .

لقد ظل النقل النهري فى مصر يتمتع بأهمية خاصة فترات طويلة من الزمن؛ إذ كان هو وشبكة الطرق الترابية الشبكتين الوحيدتين للنقل فى البلاد، وقد استمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإن واجهت النقل النهري فى بداية هذا القرن(التاسع عشر) عدداً من المعوقات يأتي فى مقدمتها أعمال القرصنة النهرية التى قضى عليها محمد على تماما، وأوصل الإسكندرية بالنيل بهدف الوفاء بمتطلبات مدينة الإسكندرية من المنتجات الزراعية، بل وتصدير فائض هذه المنتجات إلى الخارج مستخدماً فى ذلك شبكة النقل النهري (النيل فرعيه وترعه).

وقد ساعد على ازدهار النقل النهري فى عهد محمد على سياسة الاحتكار التى اتبعها، والتى مكنته من السيطرة على المنتجات الزراعية وفى مقدمتها الحبوب وكذلك وسائل النقل كافة، بما فيها النقل النهري .

هذا وتتكون شبكة النقل النهري فى مصر من عدد من المحاور بلغت جملة أطوالها ٣٣٤٤ كم، منها ١٤٩٥ كم طرقا ملاحية من الدرجة الأولى، يأتي فى مقدمتها نهر النيل وفرعاه والرياحات الرئيسية، والبقية طرق ملاحية من الدرجة الثانية أهمها الترع الرئيسية والفرعية، كما يمكن تقسيم هذه الشبكة إلى طرق نهرية طبيعية وأخرى صناعية شقت بمعرفة الإنسان كترعة النوبارية وقناة طنطا الملاحية.

*** أهم محاور النقل النهري:**

محور النيل القاهرة / أسوان، وهو خط ملاحي من الدرجة الأولى بطول ٨٩٠ كم، ويسمح بالملاحة فى اتجاهين وتعمل عليه جميع أنواع السفن (بضائع – وركاب) .

الطريق الملاحي أسوان / وادي حلفا عبر بحيرة ناصر، وهو خط ملاحي من الدرجة الأولى بطول ٣٥٠ كم، منها ٣٠٠ كم داخل الأراضي المصرية، والبقية فى الأراضي السودانية، وتستغرق الرحلة ١٦ ساعة .

وإذا كان النيل فى الماضي قد استخدم فى حركة النقل على نطاق واسع فإن محور القاهرة / الإسكندرية وامتداده فى النيل حتى إمبابة كان يستخدم فى نقل القمح الوارد من الخارج حتى فترة قصيرة، وذلك من ميناء الإسكندرية حتى مرسى صومعة إمبابة على النيل؛ إذ يربط المرسى بالصومعة معا بأحد السيور الناقلة .

وتجدر الإشارة إلى أن محور القاهرة / الإسكندرية يتكون من أربعة مسارات مائية :

– أولها عبر الرياح البحيري وترعة الخندق الشرقى وترعة المحمودية بطول ٢٠٠ كم .

– والثاني عبر الرياح البحيري وترعة النوبارية بطول ٢٠٥ كم .

– أما المسار الثالث فيتم عبر الرياح المنوفى، فترعة الباجورية، ثم فرع رشيد، فترعة المحمودية بطول ٢٤٠ كم .

– أما المسار الرابع والأخير فيتم النقل به عبر الرياح المنوفى وبحر شبين وقناة طنطا الملاحية وترعة الباجورية وفرع رشيد وترعة المحمودية بطول٢٣٠ كم.

أي أن المسار الأول هو أقصر المسارات الرابطة بين القاهرة والإسكندرية، ومن ثم فهو أفضل هذه المسارات بمقياس المسافة .

أما الأهوسة فتعد منافذ العبور لحركة النقل النهري، إذ يوجد فى مصر حوالي ٥٠ هويسا كان نصيب المجرى الرئيسي لنهر النيل ثلاثة أهوسة: نجع حمادى الجديد بطول ١٥٥ مترا وعرض ١٧ مترا وهويس نجع حمادى بطول ١٤٠ مترا وعرض ١٧ مترا وأسيوط بطول ٨٠ مترا وعرض ١٦ مترا ، أما بقية الأهوسة فقد كان نصيب الرياح البحيري، ونصيب ترعة النوبارية سبعة أهوسة، وترعة الإبراهيمية هويسين، وبحر يوسف سته أهوسة وكان نصيب الطريق الملاحى الرياح البحيرى / ترعة الخندق الشرقى / ترعة المحمودية ثلاثة أهوسة وعلى الخط الملاحى الرياح المنوفى / ترعة الباجور/ ترعة المحمودية سبعة أهوسة، وهكذا توزعت الأهوسة على بقية الخطوط الملاحية .

أما من حيث الوحدات النهرية فقد زاد عددها فى عهد محمد على زيادة كبيرة حتى بلغت ٣٣٠٠ وحدة عام ١٨٤٠ ، بعدما كانت لا تتجاوز ١٦٠٠ وحدة إبان عهد الحملة الفرنسية . ثم شهدت هذه الوحدات اهتماما كبيراً فى عهد إسماعيل، وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي أحدثته السكك الحديدية عقب دخولها مصر في النقل النهري، فإنه ظل يتمتع بأهميته الخاصة؛ إذ بلغ عدد الوحدات النهرية العاملة عام١٨٧٢ نحو٩٦١٦ وحدة؛ أي ما يقرب من ثلاثة أمثال عددها فى عهد محمد على؛ وهو الأمر الذي إن دل على شئ فإنما يدل على تزايد الاهتمام بالنقل النهري بوصفه أحد شبكات النقل المهمة بالبلاد، على الرغم من دخول السكك الحديدية بها.

إلا أنه ما إن نشبت الثورة المهدية بين عامي (١٨٨١ و ١٨٩٩) حتى تحطم قدر كبير من الأسطول النهري ؛ كما بيع جزء آخر للشركات الإنجليزية. وفى الوقت نفسه عمل الاحتلال البريطاني فى بداية عهده على إجهاض النقل النهري باتباعه عددا من السياسات المتشددة بهدف تحويل النقل إلى السكك الحديدية، على أنه عاد إليه مرة أخرى عندما استشعر أهميته فى عمليات النقل الداخلي بالبلاد .

أما في الوقت الراهن فقد بلغ عدد الوحدات العاملة ٢٥١٠ وحدة، منها ٢٨٠ وحدة سياحية لنقل الركاب بإجمالي عدد كباين ١٢ ألف كابينة بطاقة ٢٤ ألف سائح، وهو ما يمثل ٢٠ % من طاقة الغرف السياحية بالفنادق الثابتة .

أما الوحدات النهرية لنقل البضائع فقد بلغ عددها ٢٢٣٠ وحدة، منها ١٥٦١ وحدة مفردة و٢٩٣ وحدة مزدوجة و٣٧٦ جراراً، وتقوم على نقل نحو ٤ ملايين طن من البضائع سنويا، أضف إلى ذلك ٧٨ معدية و٢٤٨٠ وحدة نهرية للنزهة العامة والخاصة .

أما المراسي النهرية فمن الجدير بالذكر أن شبكة النقل النهري فى مصر تفتقر إلى الموانئ النهرية المجهزة، وتقتصر على عدد من المراسي النهرية التى تسمح بشحن السفن وتفريغها؛ إذ يمكن تصنيف الموانئ حسب الملكية، فهناك المراسي التي تمتلكها الهيئة العامة للنقل النهري وهى مراسي الحديد والصلب بأسوان وميناء أثر النبي بالقاهرة وميناء النهضة على بداية الوصلة الملاحية النوبارية الإسكندرية ، والمراسي المملوكة للشركات الصناعية، و يبلغ عددها ٣٥ مرسى نهريا منها ٣١ فى الوجه القبلي ، أما

المراسي النهرية التي تخدم السفن السياحية فقد بلغ عددها ١١٣ مرسى، منها ٤٠ مرسى بأسوان. ومثلها بالأقصر وستة لكل من كوم أمبو وإسنا وثمانية لإدفو وخمسة للقاهرة وواحد: لكل من البلينا وأسيوط وملوي وبنى سويف والمنيا ومغاغة وقنا .

*** النقل البحرى:**

يعد نهر النيل المدرسة الأولى التى تعلم فيها المصرى القديم فنون الملاحة ثم تخرج منها بعد ذلك إلى النقل البحرى والملاحة البحرية ليسجل بصمات واضحة فى هذا المجال يشهد له التاريخ بذلك. هذا ويحد الأراضي المصرية من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر بما فية خليج السويس ، غير أن تركز المعمور المصرى فى الوادي والدلتا – بغض النظر عن الظروف الطبيعية لهذه الشواطئ من حيث صلاحيتها لإقامة الموانئ– انعكس على الموانئ البحرية فى مصر، فميناء الإسكندرية يقع إلى الشمال الغربي من دلتا النيل. وقد أخذ حجمه فى الاتساع منذ بناء مدينة الإسكندرية (٣٣٠ ق . م) حتى الآن ، فى الوقت الذي لم يكن هناك موانئ ذات قدر شرق هذا الميناء إلا بعد شق قناة السويس فنشأ ميناء بورسعيد على الطرف الشمالي لقناة السويس وميناء السويس على الطرف الجنوبي، وكلاهما على مقربة من المناطق الآهلة بالسكان فى الدلتا والقاهرة، وتتكون منظومة النقل البحرى من سفينة وميناء وطريق؛ إذ تعد السفينة الوسيلة التى سيطر بها الإنسان على البحر منذ أقدم العصور حتى الآن، وكان الأسطول المصرى يتكون عام ٢٠٠٠من ٢٠٤ سفينة.

ومن اللافت للنظر أنه رغم الثبات النسبي فى عدد سفن الأسطول المصرى أو يكاد فإن سفن البضائع العامة المصرية وناقلات البترول فى تراجع ملموس من حيث العدد ، إذ تراجعت سفن البضائع العامة من ١٥٣ سفينة عام ١٩٩٤ إلى ٩٧ سفينة عام ٢٠٠٠ ، كما تراجعت حمولة هذه السفن من ٤١٣ ألف طن إلى ٣١٥ ألف طن ، أما ناقلات البترول فقد تراجعت أعدادها بين التاريخين السابقين من ٤٦ سفينة إلى ٢٩ سفينة ، ثم ارتفعت الحمولة من ٣١٢ ألف طن إلى ٤٦٩ ألف طن فى حين شهدت سفن الركاب تزايدا ملموسا فمن سفينتين عام ١٩٩٤ إلى ١١ سفينة عام ٢٠٠٠ يمكنها نقل ما يزيد عن سبعة آلاف راكب. وعلى العموم طاقة اسطول النقل البحري في مصر في تزايد مستمر على الرغم من الاختلافات البينية بين نوعيات سفن البضائع وتراجع أو تزايد

حملة بعضها كما سبق القول ، حيث ارتفعت الطاقة الإجمالية للأسطول من ١.٤ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ١.٧ مليون طن عام ٢٠٠٣ .

طاقة اسطول النقل البحري في مصر بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١

السنة	مليون طن
١٩٩٢	١.٤
١٩٩٣	١.٤
١٩٩٤	١.٤
١٩٩٥	١.٦
١٩٩٦	١.٧
١٩٩٧	١.٧
١٩٩٨	١.٨
١٩٩٩	٢
٢٠٠٠	٢
٢٠٠١	١.٨
٢٠٠٢	١.٨
٢٠٠٣	١.٧

أما الموانئ فهناك خمسة موانئ رئيسية فى مصر ثلاثة موانئ على البحر المتوسط هي من الشرق إلى الغرب بورسعيد ودمياط والإسكندرية واثنين على البحر الأحمر هما السويس وسفاجا، هذا إضافة إلى عدد آخر من الموانئ الفرعية المنتشرة على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط لخدمة قطاع البترول أو الثروات التعدينية أو الصيد وغيرها . هذا وقد بلغ عدد السفن المترددة على الموانئ المصرية عام ٢٠٠٠ نحو ١٨.٣ ألف سفينة كان الجزء الأكبر منها من نصيب كل من مينائي بورسعيد والإسكندرية، فى حين كان ميناء سفاجا أقل الموانئ من هذه الناحية .

عدد السفن المترددة على الموانئ المصرية عام ٢٠٠٠

الميناء	عدد السفن
الإسكندرية	٤٢٩٩
بورسعيد	٦٦٢١
دمياط	١٥٢١
السويس	٢٧٩٥
نويبع	١٨١٨
سفاجا	١٢٥٥
الإجمالي	١٨٣٠٩

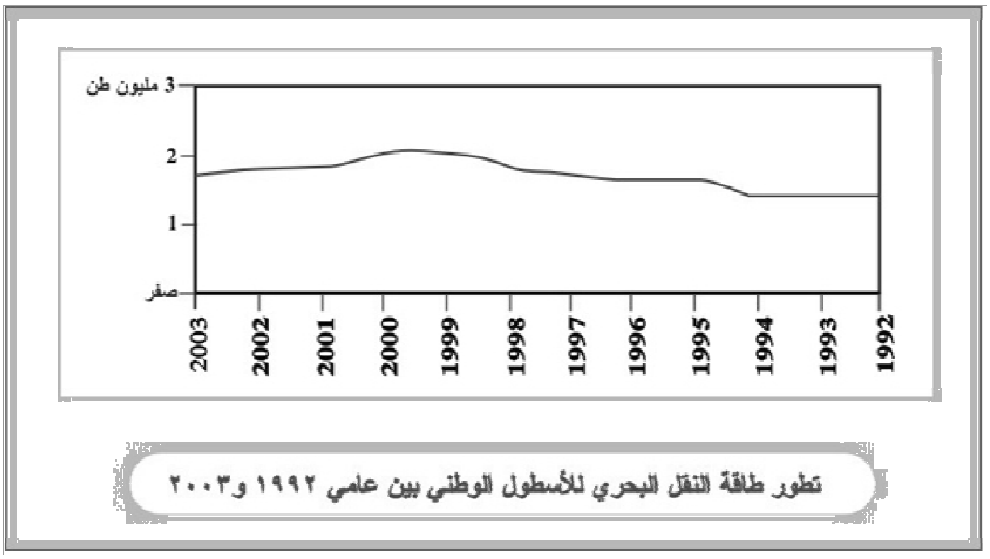

تطور طاقة النقل البحري للأسطول الوطني بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣

- الموانئ في مصر

هناك خمسة موانئ رئيسية في مصر هي :

*** ميناء الإسكندرية:**

تقع مدينة الإسكندرية وميناؤها على شريط من الأرض لا يزيد عمقه كثيرا عن ٣ كم فيما بين البحر المتوسط وبحيرة مريوط، والميناء نفسه ميناء صناعى ينقسم إلى قسمين يفصل بينهما حاجز الأمواج وأرصفة الفحم ؛ القسم الشرقى وهو ضحل نسبيا يتكون من مساحة واسعة من المياه، وهو يستعمل لصيد الأسماك؛ أما القسم الغربي فيستخدم فى الأعمال البحرية التجارية . ويبلغ طول الميناء ٤.٨ كم، وأكبر عرض

كيلومتر ويتكون من حاجز للأمواج بطول ٤ كيلومترات، ويبلغ عدد الأرصفة به ٦٧ رصيفا، تتراوح أعماقها بين ٥.٥ و١٤ مترا ويبلغ طول الأرصفة بميناء الإسكندرية ١٢ كيلومترا، وقد مدت إليها الطرق المرصوفة والسكك الحديدية. وقد بلغت جملة أطوال السكك الحديدية داخل ميناء الإسكندرية ٣٢ كم .

أما ميناء الدخيلة فيعتبر الإمتداد الطبيعيى لميناء الإسكندرية وإن بدا متخصصا في خدمة مجمع الحديد والصلب الذي يقع بالقرب منه عبر السيور الناقلة من رصيف الخامات المعدنية بطول ٦٦٠ متراً ، ويتم دخول الميناء عن طرق ممر ملاحي بعرض ٢٥٠ مترا، وبطول ٤ كيلومترات وبعمق ٢٠ متراً، وهو غاطس يتفوق به عن الغاطس بميناء الإسكندرية ولذلك تتجه إليه حاليا السفن ذات الغاطس الكبير .

*** ميناء بورسعيد:**

يقع عند مدخل قناة السويس ؛ إذ يبلغ عمق المياه فى المدخل ١٢.٥ مترا، وأقصى غاطس مسموح به فى الميناء حوالي ١٠.٧٥ مترا ويبلغ عدد أرصفة البضائع ستة أرصفة ورصيف للبترول. كما توجد محطة للحاويات بالميناء تتكون من رصيفين بطول ٣٥٠ متراً، ويصل أقصى غاطس للأرصفة ٨.٢٣ مترات ، وتوجد به منطقة حرة تبلغ مساحتها ٩١٩ متراً مربعا ، كما يوجد به حوض الترسانة بطول ٣٠٠ متر وغاطس ٥ أمتار .

*** ميناء دمياط الجديد:**

يعد ميناء دمياط من أحدث الموانئ المصرية التى تتداول البضائع العامة والحاويات فى مصر، ويقع بالقرب مصب فرع دمياط، ويبعد عن ميناء بورسعيد بنحو ٣٠ كم، وقد بدأ تشغيله فى يوليه ١٩٧٧ . وميناء دمياط ذو موقع جغرافي قريب نسبيا من مدخل قناة السويس، مما يزيد من أهميته .

ومدخل الميناء عبارة عن ممر ملاحي بطول ١١ كم من الشمال وبعرض يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ متر ا، ويبلغ غاطس الممر الملاحي حوالي ١٥ مترا، وللميناء غاطس انتظار عمقه ١٨ مترا ، ويربط الميناء بنهر النيل قناة ملاحية للصنادل النهرية بعرض ٩٠ مترا ، وغاطس خمسة أمتار وطوله ٤.٥ كم .

ويتكون الميناء من ١٤ رصيفا رئيسيا يبلغ طولها الإجمالي ٢٢٥٠ مترا، منها رصفان للحبوب بطول ٦٠٠ متر وغاطس ١١.٥ مترا و٤ أرصفة لسفن الحاويات بطول ١٠٥٠ مترا وغاطس ١٤.٥ متراً، وثمانية أرصفة للبضائع العامة، ويحتوى الميناء على محطة حاويات تبلغ سعاتها ١٢٥ ألف حاوية .

*** ميناء السويس:**

يتكون ميناء السويس من ميناءين؛ هما: ميناء إبراهيم وميناء الأدبية؛ وتبلغ جملة أطوال الأرصفة به ١٦٠٠ مترا وبعمق ١١.٥ مترا ، ويوجد بالميناء حوض جاف طوله ١٤٧ مترا وعرضه ٢٥ مترا لترميم السفن .

*** ميناء سفاجا:**

يقع ميناء سفاجا فى منتصف الساحل المصرى المطل على البحر الأحمر على بعد ٤٥٠ كم جنوب السويس، ويمكن اعتباره ميناء طبيعيا لوقوعه على خليج واسع يبلغ اتساعه حوالى ٧٥ كم، وتحميه من الشرق جزيرة سفاجا . ويوجد بالميناء رصيف للمواعين بطول ١٨٠ مترا بغاطس ١٠.٥ أمتار، ورصيف للفوسفات بطول ١١٥ مترا وعمق مياه ٨.٥ مترا ورصيف الألمونيوم بطول ١٥٨ مترا وعمق ١٠ أمتار ، إضافة إلى الرصيف العميق بطول ٤٥٠ متراً، وعمق مياهه ١٠ أمتار. ويصل عمق المياه فى القناة المؤدية للميناء إلى حوالي ١٥ مترا .

- الموانئ الثانوية:

*** ميناء السلوم:**

لا يعد ميناء بحريا بالمعنى المفهوم من تناول الشحنات البحرية، فهو خليج صغير فى حماية طبيعية يتراوح عمق الماء فيه بين ٢ و٤.٥ أمتار وله حاجز أمواج طوله ١٠٠ متر، يعمل على جانبه الداخلي بوصفه رصيفا بعمق مترين، وهناك جسر عائم عرضه ١٠ أمتار مربوط بالرصيف، يسمح برسو السفن التى تتطلب غاطس ٤.٥ أمتار ورصيف للصنادل بطول ١٢٠ متراً، وغاطس مترين والميناء لا يخدم إلا مدينة السلوم .

*** ميناء مرسى مطروح:**

يتكون من جونة متسعة موازية للشاطئ: يفصلها عن البحر سلسلتان من الأحجار الصخرية بينهما فتحة عرضها ١٠٠ متر وعمقها ستة أمتار، والجزء الشرقى من الجونة يبلغ طوله نحو كيلومترين، وعرضه ما بين ٣٠٠ وألف متر، وهو يشمل الميناء القديم .

ومن المدخل يوجد مجرى طوله ٣ كم وعرضه ١٢٠ مترا ، وقد تم تطهيره حتى غاطس ٥.٨ أمتار بجانب رصيفين آخرين: الأول بطول ٨٠ متراً وغاطس ستة أمتار، ولآخر بطول ٩٤ مترا وغاطس ٢.٥ متر.

- الموانئ المتخصصة

*** ميناء العين السخنة البترولي:**

يقع هذا الميناء جنوب مدينة السويس بمسافة ٤٥ كم، وهو بداية خط سوميد، وعنده تبدأ الناقلات فى تفريغ شحناتها القادمة من منطقة الخليج، ويصل عمق المياه فيه إلى ٢٢.٥ مترا .

*** ميناء رأس غارب البترولي:**

يقع ميناء رأس غارب على بعد ٢٢٠ كم جنوب مدينة السويس، وقد أنشئ لتصدير المنتجات البترولية الموجودة بمنطقة رأس غارب، وهو من الموانئ الصناعية. ويتكون من ثلاثة أرصفة عائمة فى منطقة يتراوح عمقها بين ٦.٥ و١٢.٨ مترا ، وتصل هذه الأرصفة بالساحل ثلاثة خطوط من الأنابيب حيث توجد مستودعات التخزين، وهناك رصيفان صغيران يقعان إلى الغرب من المرسى الشمالي الأول بطول ١٥٠ مترا، وبعمق متر، والرصيف الجنوبي بطول ٦٧ مترا وعمقه ١.٨ متر .

*** ميناء رأس شقير البترولي:**

يقع ميناء رأس شقير على مسافة ٣٢ كم جنوب ميناء رأس غارب ، وقد أنشئ لتصدير البترول، فهو يعد ميناء البترول الأول فى مصر من حيث حجم الحركة البترولية ، ويحتوى على رصيفين عائمين يبعدان عن الساحل بنحو ١٨ كم على عمق ٣٦.٦ مترا، ويستخدمان كمحطتين لتجميع البترول الخام من حقل المرجان بواسطة خط أنابيب يصلان إلى المستودعات على الساحل .

*** ميناء سيدي كرير البترولي:**

يعد ميناء سيدي كرير محطة لتوزيع البترول الوارد عبر خط سوميد تمهيدا لنقله بالناقلات إلى الموانئ البترولية عن طريق البحر المتوسط .

*** ميناء الحمرا البترولي:**

يقع ميناء الحمراء على ساحل البحر المتوسط إلى الغرب من مدينة العلمين بمسافة ١٢ كم، وقد أنشئ فى عام ١٩٦٨ ، لخدمة الحركة البترولية في البحر المتوسط.

*** ميناء الغردقة للصيد:**

يقع ميناء الغردقة على مسافة ٤٠٠ كم جنوب السويس على طريق السويس الغردقة حلايب، ولا يستقبل هذا الميناء إلا السفن الصغيرة التى يصل غاطسها إلى مابين ٤ –٥ أمتار، وتتركز حرفة الصيد فى الغردقة ، إذ تضم ميناء الصيد فى منطقة السقالة (الميناء القديم) ، إضافة إلى الميناء الجديد الذي لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن الميناء القديم، إلى جانب منطقة الدهار التى تعد أحد المواقع الفرعية لصيد الأسماك .

- القنوات المائية بمصر:

*** قناة السويس:**

لم يكن هناك مشروع ارتبط بتاريخ شعب كارتباط مشروع قناة السويس بتاريخ مصر، ولقد كانت القناة حلم ملوك وقادة مصر منذ آلاف السنين، فها هو أمنحتب الأول من الأسرة ١٢يفكر فى إيصال البحرين الأحمر بالمتوسط، لكن الذي نفذ ذلك سنوسرت الثالث أحد ملوك الأسرة ١٢ وعرفت بقناة سيزوستريس أو ترعة الفراعنة ، وكانت تسلك فى مسارها خطا يكاد يكون محل ترعة بورسعيد الحلوة الآن مع انحراف عند القنطرة فى اتجاه صان الحجر وظلت آثارها باقية حتى عام ١٨٥٥ م . وقد تعرضت القناة للردم والتطهير مرات عدة عبر تاريخها الطويل حتى جاء الفتح الإسلامي لمصر، وتم حفر القناة فى ستة أشهر، وسميت بقناة أمير المؤمنين .

*** قناة سيزوستريس:**

أما القناة الحديثة فقد وقع عقد إنشائها محمد سعيد باشا ، الذي أعطى امتيازاً للإنشاء فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤وآخر لاستخدام العمالة المصرية فى ٢٠ يوليه ١٨٥٦ ، وبناء عليه قدمت الحكومة المصرية نحو ربع مليون عامل مصري للقيام بالحفر سخرة بلا أجر، وقد قدرت تكاليف الحفر بـ ٤٣٢ مليون فرنك. وفى ١٨ أكتوبر ١٨٦٣ دخلت

مياه البحر المتوسط بحيرة التمساح، وفى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ تم افتتاح القناة رسميا فى عهد الخديوي إسماعيل .

وتمتاز قناة السويس بموقعها الاستراتيجي بوصفها ثالث أطول الممرات العالمية بعد ممر سان لورانس بأمريكا الشمالية والقناة البحرية عند بحر البلطيق. ويبلغ طول القناة التى حفرت فى الصحراء ما بين خليج السويس والبحر المتوسط من بورسعيد حتى مدخل خليج السويس ١٧٣ كيلومترا تمثل البحيرات ثلث هذه المسافة. وتوفر قناة السويس ما بين ١٧% و ٥٩ % من المسافة ، إلى جانب أنها أقصر طريق ملاحي مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح .

قناة السويس هي ممر مائي صناعي بمستوى البحر يمتد في مصر من الشمال إلى الجنوب عبر برزخ السويس ليصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وهي تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وتعد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام.

وتستخدمها السفن الحديثة بكثرة عددية كبيرة لأنها الأسرع والأقصر للمرور من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي ، وتمثل الرسوم التي تدفعها السفن نظير عبور القناة مصدرا هاماً للدخل في مصر.

تجرى قناة السويس بين ميناء بورسعيد وخليج السويس وفى ارض تختلف طبيعتها من منطقة إلى أخرى فطبقات الأرض في بور سعيد والمنطقة المحيطة بها عبارة عن تربة رسوبية ناتجة عن تراكم طمي النيل القادم من فرع دمياط وتمتد التربة بهذه الطبيعة حتى القنطرة أي إلي مسافة أربعين كيلومترا جنوب بور سعيد وبعدها يختلط الطمي بالرمل الناعم حيث تتكون المنطقة الوسطى من القناة مابين القنطرة وكبريت ومعظم أجزاء هذه المنطقة من الرمال آما المنطقة الجنوبية فتربتها متماسكة تتخللها عروق صخرية في بعض الأماكن بعضها من صخور رملية هشة وبعضها من أحجار الكالسيوم وتختلف الميول الجانبية للقطاع المائي للقناة طبقا لطبيعة التربة فهي ٤: ١ في القطاع الشمالي ٣: ١ في القطاع الجنوبي .

وتتميز قناة السويس بأنها ذات مستوى واحد ويختلف ارتفاع متوسط منسوب المياه في حدود ضيقة واقصى ارتفاع للمد في الشمال حوالي ٦٥سم وفى الجنوب حوالي ١.٩٠ متر.

وتقوم بحماية ضفاف القناة من الانهيار نتيجة التيارات والأمواج الناجمة عن مرور السفن تكسيان حجرية وستائر حديدية يختلف تصميمها حسب طبيعة التربة في كل منطقة وعلى جانبي القناة توجد شمعات للرباط على مسافات متساوية كل ١٢٥ مترا لربط السفن في حالات الطوارئ وكذا علامات كيلو مترية ، ويمتد موازيا للقناة من جهة الغرب خط للسكك الحديدية وترعة للمياه العذبة.

ويحدد الطريق الملاحي علامات للإرشاد (شمندورات) منها المضيئة والعاكسة التى تحدد طريق السفن أثناء الليل .

يوجد على الضفة الغربية للقناة ١٥ محطة إرشاد تقع على مسافات متساوية تقريبا (حوالي ١٠ كم) وذلك لمتابعة حركة السفن بالقناة وتقديم خدمات في حالات الطوارئ ، كما يوجد في كل من بور سعيد والسويس والإسماعيلية مكاتب حركة تعمل على تنظيم حركة الملاحة في القناة وترتبط مكاتب الحركة بعضها ببعض وبالمحطات البحرية وكذلك بالسفن العابرة من خلال شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية يجرى تطويرها بأحدث شبكات الاتصال باستخدام كوابل الألياف الضوئية كما تم تطوير وسائل الاتصالات بالسفن عن طريق وحدة اتصال عبر الأقمار الصناعية وكذلك استكمال التغطية الرادارية لتشمل منطقة قناة السويس وهذا يساعد على التعرف على السفن أتوماتيكيا بمجرد دخولها منطقة الرادار على مسافة ٣٥ كم من بور سعيد والسويس وكذلك متابعة السفن أثناء عبورها مع إمكانية تسجيل واسترجاع صور وتوقيتات عبور السفن .

والقناة في أغلب مسارها ممر يسمح بالمرور في إتجاه واحد، غير أن بالقناة أربع مناطق مزدوجة بها ست تفريعات تسمح بالملاحة في اتجاهين ومن المعلوم أنه كلما إزداد طول الأجزاء المزدوجة من القناة كلما قل زمن عبور السفن وكذلك زاد عدد السفن التي يمكن عبورها، ويبلغ طول التفريعات بقناة السويس ٨٠.٥ كم (طبقاً للترقيم الكيلومترى لشمندورات البداية والنهاية بكل تفريعة) وهى :

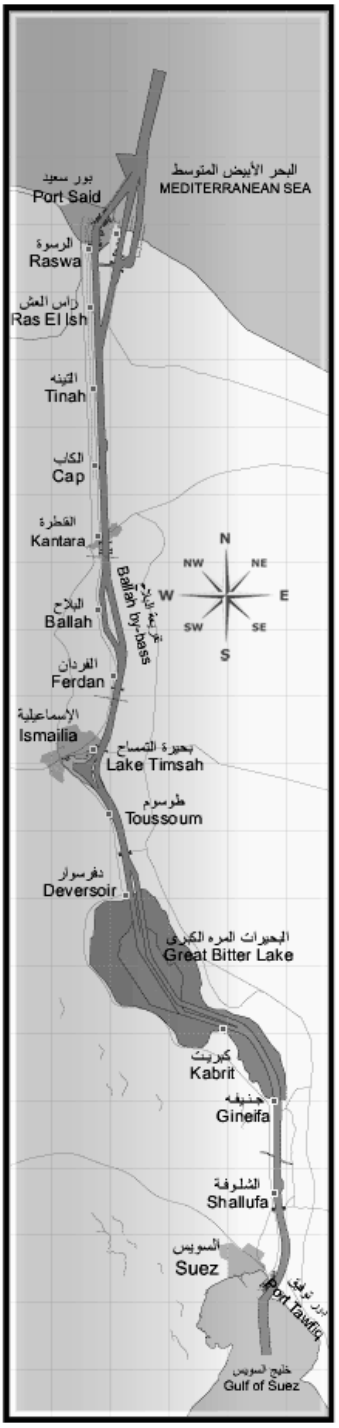

١- تفريعة بورسعيد: بطول ٤٠.١ كم وقد تم حفرها عام ١٩٨٠ (إزداد طولها عدة مرات).

٢- تفريعة البلاح: بطول ٨.٩ كم وقد تم حفرها عام ١٩٥٥.

٣- تفريعة التمساح: بطول ٤.٣ كم وقد تم حفرها عام ١٩٨٠.

٤- تفريعة الدفرسوار: بطول ٨.٤ كم وقد تم حفرها عام ١٩٨٠.

٥- تفريعة البحيرات: بطول ١١.٨ كم وقد تم حفرها عام ١٩٥٥.

٦ تفريعة كبريت: بطول ٧.٠ كم وقد تم حفرها عام ١٩٥٥.

<u>- مشاريع ازدواج قناة السويس:</u>

<u>(١) مشروع ازدواج قناة السويس القديمة:</u>

تعد مشاريع ازدواج قناة السويس من المشروعات المهمة التى تواكب به مصر عصر التقدم البحرى وتقلل به عامل الزمن فتزيد قدرتها على المنافسة العالمية فى اجتذاب الأسطول البحرى العالمي. هذا وقد تم ازدواج نحو ٤٥ % من طول القناة حتى وقت قريب فى عدة مناطق، هي: تفريعة بورسعيد بطول ٢٦.٥ كم، وتتيح هذه التفريعة الدخول إلى القناة والخروج منها، بدون عائق من حركة السفن القادمة والمغادرة لميناء بورسعيد ، إلى جانب تفريعة التمساح بالإسماعيلية بطول ٥.١ كم، ثم تفريعة الدفرسوار بطول ٦.٥ كم. فإذا أضفنا إليها ازدواج القناة بطول البحيرات لبلغت مسافة الازدواج إلى ٢٨ كم. هذا وقد تم ازدواج القناة فى منطقة البلاح لمسافة ١٠ كم عام ١٩٥١، وبذلك يتحقق ازدواج القناة فى مسافات بلغت حوالي ٧٧ كم.

(٢) مشروع قناة السويس الجديدة (ازدواج المجرى الملاحي للقناة):

ساهم بناء القناة الجديدة بموازاة القناة الحالية في مضاعفة حجم هذا الممر المائي الضخم، مما أتاح تقليص فترة انتظار السفن وعبور ما يصل إلى ٥٠ سفينة يومياً بالاتجاهين. كما تسمح القناة الإضافية بمضاعفة حركة المرور اليومية للسفن، حيث من المتوقع أن تعبر القناة نحو ٩٧ سفينة يومياً بحلول عام ٢٠٢٣ علماً أنها كانت تشهد قبل تنفيذ هذا المشروع مرور نحو ٤٩ سفينة فقط يومياً

ومن المتوقع للمشروع أن يسهم في ازدهار الاقتصاد المصري عبر مضاعفة حجم الدخل التجاري للدولة، كما ستغدو منطقة قناة السويس تدريجياً جزءاً لا يتجزأ من مشهد اقتصادي متطور يدعم مختلف القطاعات القائمة على الكفاءات، وتوفير مليون فرصة عمل إضافية لأبناء الشعب المصري، وتسعى قناة السويس الجديدة إلى مضاعفة عائداتها السنوية من ٥,٣ مليار إلى ١٣,٣ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣

وقد تعاون أكثر من ٤٣ ألف عامل لحفر وبناء قناة السويس الجديدة، ما أثمر عن تطوير واحد من أضخم المشاريع الوطنية للقرن الحادي والعشرين، ووصل حجم أعمال الحفر على الناشف في مشروع قناة السويس الجديدة إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب بتكلفة تقديرية قدرها ٥٥٠ مليون دولار أمريكي. كما بلغ إجمالي عدد المقاولين ٨٠ شركة، إضافة إلى ٦ شركات تكريك، ومجموعة الجرافات التابعة لـ "هيئة قناة السويس"، وتوظيف طاقة إجمالية تبلغ ٤٣٠٠ معدة هندسية

وبلغ إجمالي كميات أعمال التكريك ٢٤٢ مليون متر مكعب من الرمال بتكلفة تقديرية ٢,١ مليار دولار أمريكي. وتضمنت المرحلة الأولى من إنجاز المشروع تعميق وتوسيع ٣٧ كيلومتراً من المجاري الجانبية الغربية بعمق ٢٤ متراً. فيما بدأ حفر المجرى الملاحي الجديد بطول ٣٥ كيلومتراً وعمق ٢٤ متراً وعرض ٣١٧ متراً

وكان تمويل المشروع بدوره ثمرة تكافل الشعب المصري، وكذلك حق تلقي التمويل من المواطنين المصريين عن طريق البنوك المحلية. واستطاعت الهيئة خلال ٦ أيام فقط الحصول على مبلغ مذهل بلغ ٨,٥ مليار دولار أمريكي. وأتيحت للمستثمرين فرصة استثمار مبالغ مالية محددة تتراوح بين ١٠ جنيهات مصرية وما فوق. وسيتم سداد

فائدة ربع سنوية للمستثمرين بنسبة ١٢%، وقد شهد العالم افتتاح قناة السويس الجديدة خلال حفل ضخم أقيم على ضفافها يوم ٦ أغسطس ٢٠١٥م.

*** الحركة في قناة السويس:**

والمتتبع لأعداد السفن العابرة لقناة السويس يجدها تتراوح بين ١٤.١ ألف سفينة سنويا (عام ٢٠٠٠) و١٣.٥ ألف سفينة عام ٢٠٠٢ ، في حين تراوحت الحمولات ما بين ٤٣٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ و٤٤٤.٧ مليون طن عام ٢٠٠٢. كما تراوحت الإيرادات ما بين ١.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ و١.٩٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢. أما

عن جنسيات السفن العابرة لقناة السويس فقد جاءت السفن البنمية والليبرية والالمانية فاليونانية فالنرويجية فى مقدمة السفن العابرة لقناة السويس عام ٢٠٠٢.

عدد السفن العابرة لقناة السويس حسب الجنسية عام ٢٠٠٠

م	الدولة	عدد السفن
١	بنما	٢٤٥٠
٢	ليبريا	١١٧٨
٣	المانيا	٦٩٨
٤	اليونان	٥٤٦
٥	النرويج	٤٨٥
٦	الدانمرك	٤٠٤
٧	إيطاليا	٢٨٩
٨	هولندا	٢٧٧
٩	فرنسا	١٧١
١٠	المملكة المتحدة	٧٨٣
١١	مصر	١٠٩
١٢	روسيا	٨٩
١٣	السويد	٤٥
١٤	أخرى	٦٧٥٨
١٥	الإجمالي	١٤٤٤١

نظام الملاحة بالقناة:

تعبر السفن قناة السويس في ثلاث قوافل يوميا :

قافلة الشمال الأولى : (N1) من بور سعيد في الساعة ٠٠٠٠

قافلة الشمال الثانية : (N2) من بور سعيد في الساعة ٠٧٠٠

قافلة الجنوب : (S) من السويس في الساعة ٠٦٠٠

يتيح نظام القوافل عبور السفن في القناة بسرعة ثابتة ومسافة بينية ثابتة بين السفن

السرعة المسموح بها للسفن أثناء عبورها للقناة تتراوح بين ١١ – ١٦ كم/ساعة تبعاً لنوع السفينة وحمولتها وكذلك إتجاه تيار المد والجزر وسرعته.

الوقت اللازم للتوقف الطارئ للسفن داخل القافلة حوالي ١٠ دقيقة.

تستغرق السفينة من ١٢ـ ١٦ ساعة لعبور القناة.

والفترة الزمنية الفاصلة بين السفن في القافلة حوالي ١٠-١٦ دقيقة وهوما يعادل ٢ ـ ٣ كيلومتر.

يوجد عدد ١٥ محطة إرشاد على الضفة الغربية من القناة تقوم بتقديم المساعدة لمرور السفن بالتنسيق مع مكتب مراقبة الحركة.

إرشاد السفن بواسطة مرشدي قناة السويس إلزامي لجميع السفن العابرة. تخصص هيئة قناة السويس عدد ٤ مرشدين لكل سفينة عابرة، حيث يتولى كل واحد منهم إرشاد السفينة في منطقة محددة على النحو التالي :

يصعد المرشد الأول للسفينة في منطقة الإنتظار وينزل عند مدخل القناة في بورسعيد (السويس).

يصعد المرشد الثاني للسفينة في بور سعيد (السويس) وينزل في الاسماعيلية.

يصعد المرشد الثالث للسفينة في الاسماعيلية وينزل في السويس (بورسعيد).

يصعد المرشد الرابع للسفينة في السويس (بورسعيد) حتى تغادرالسفينة القناة إلى عرض البحر.

نفق الشهيد أحمد حمدي :

يقع على بعد ١٧ كم إلى الشمال الشرقى لمدينة السويس بمنطقة الشلوفة، حيث يربط هذا النفق بين دلتا النيل وشبه جزيرة سيناء ليقضى على عزلة الأخيرة عن مصرنا الحبيبة ، هذا ويبلغ الطول الكلى للنفق ومداخله ٥.٩١٢ كم، منها ٢.٢٨٨ كم حفر مكشوف للمدخل الغربي، و١.٩٨٤ كم حفر مكشوف للمدخل الشرقى.

أما النفق فطوله ١.٦٤٠ كم ، ويقع تحت قناة السويس على عمق عشرة أمتار تحت أكبر عمق فى مشروعات القناة المستقبلية وهو ٢٧ متراً ، والنفق دائري المقطع بقطر ١٠.٤ أمتار من الداخل مقسمة إلى ثلاثة أقسام: الأوسط طريق لمرور السيارات بعرض ٧.٥ أمتار ورصيفان للرقابة والخدمة؛ والسفلي لمرور الهواء النقي اللازم لتهوية النفق ومياه الشرب والكهرباء إلى سيناء؛ والعلوي لمرور الهواء الفاسد . وقد افتتح هذا النفق فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٨٠ .

(٣) النقل الجوى:

يتكون نظام النقل الجوى فى مصر من المجال الجوى المصرى، والطرق الجوية، والمطارات، وأراضى النزول، وأسطول الطائرات، وحركة نقل الركاب والبضائع. فمن حيث المجال الجوى نجد أن مصر تمتلك مجالا جويا تبلغ مساحته ١.٢ مليون كيلومترمربع منها ٣٢٤.٢ ألف كيلومترمربع فوق المسطحات المائية والبقية فوق اليابس .

أما من حيث شبكة الطرق الجوية فقد بلغت أطوالها ١٦.٤ ألف كيلومتراً، منها ٦٨.٣ % على اليابس و ٣١.٧ % على الماء ؛ إذ بلغت جملة الطرق الجوية على اليابس تسع طرق يتراوح أطوالها ما بين ٢٢٧.٨ كم (طريق w٧٢٧) و١٢٧٦كم (طريق w٧٠٧) كما أن الحد الأدنى للطيران فوقها ما بين ٥ و ٢٨ ألف قدم . أما على الماء فقد بلغت جملة الطرق الجوية عشر طرق شكلت ٥١٨٧.٤ كم تراوحت أطوالها مابين طريق w٣ على البحر المتوسط بطول ٩٦.٣ كم وطريق A١ بطول ١٢٣١.٦ كم .

أما من حيث المطارات، فيجب أن نفرق بينها وبين أراضى الهبوط Landing Grounds فالمطارات تلبى حاجة الطائرات وتأمين سلامتها من خلال توافر الأجهزة المختلفة والتجهيزات والمباني المعدة لذلك ، أما أراضى الهبوط فهي لا تزيد عن كونها أجزاء من طرق برية تصلح لهبوط الطائرات عليها فى حالات الضرورة، وغالبا لا يوجد بها أية خدمات؛ إذ يوجد بمصر ٢٨ موقعا جغرافيا لأراضى الهبوط، منها خمسة مواقع فى الوجه البحرى، وأربعة مواقع فى الوجه القبلي، وثمانية مواقع فى الصحراء الشرقية لخدمة شركات البترول بالدرجة الأولى، واثنين فى شبه جزيرة سيناء، وتسعة بالصحراء الغربية .

أما عن المطارات فقد كان عددها حتى أوائل السبعينيات لا يتجاوز تسعة مطارات هي القاهرة وإمبابة وأسيوط والأقصر وأسوان وأبو سمبل وبورسعيد والإسكندرية ومطروح ، ثم تم إضافة مطارات جديدة للخدمة المدنية كالجورة والنقب وسانت كاترين والطور وشرم الشيخ والغردقة والوادي الجديد (الداخلة والخارجة) والعريش حيث تقوم هذه المطارات بخدمة الحركة المحلية والدولية .

أما من حيث الحركة فيمكن تقسيمها إلى :

- حركة الطائرات
- حركة الركاب
- حركة البضائع

*** حركة الطائرات:**

ارتفعت حركة الطائرات من ٥٩ ألف رحلة دولية ومحلية عام ١٩٧٦ إلى نحو ٢٢٨.٨ ألف رحلة عام ٢٠٠٠ مما يشير إلى أن إجمالي عدد الرحلات الجوية فى تزايد مستمر، كما أن مطار القاهرة استطاع وحده جذب ٤٣.٨ % من إجمالي عدد الرحلات بالبلاد ، يليه مطار الغردقة فالأقصر فشرم الشيخ ؛ إذ أمكن لهذه المطارات الأربعة جذب ٧٥.١ % من حجم الرحلات القادمة والمغادرة لمصر بحكم كونها إما الميناء الجوى الرئيسي فى مصر كمطار القاهرة ، وإما مطارات وجدت لخدمة القطاع السياحي كالمطارات الثلاثة الأخرى ، في حين تراوحت رحلات المطارات ما بين ٠.٠٤ % مطار سانت كاترين و٦.٥ مطار أبو سمبل .

حجم حركة الطائرات في مطارات مصر عام ٢٠٠٠

المطار	عدد الطائرات	%
القاهرة	١٠٠١٣٠	٤٣.٨
الإسكندرية	١٠٢٤٠	٤.٥
الأقصر	٢٣٨٧٩	١٠.٤
بورسعيد	٣١٢٤	١.٤
أسوان	٢٠٠٦٩	٨.٨
أبوسمبل	١٢٧٥٤	٥.٦
الغردقة	٢٥٩٨٨	١١.٤
الخارجة	٤٥٨	٠.٢
شرم الشيخ	٢١٨٠١	٩.٥
العريش	٤٦٤	٠.٢
طابا	٤١٨	٠.٢
سانت كاترين	٨٢	٠.٠٤
مرسى مطروح	١١١٨	٠.٥
أسيوط	٧٩٧٨	٣.٥
الداخلة	٢٧٨	٠.١
الإجمالي	٢٢٨٧٨١	١٠٠

*** حركة الركاب:**

أما حركة الركاب فقد ارتفعت من ٣.٦ ملايين راكب عام ١٩٧٦ إلى نحو ١٩.٥ مليون راكب عام ٢٠٠٠، وقدد وقف أيضا مطار القاهرة فى مقدمة المطارات المصرية حركة للركاب ؛ إذ اجتذب نحو ٤٥ % من إجماليها على المستوى القومي، يليه مطار الغردقة، فشرم الشيخ؛ فالأقصر، وأمكن لهذه المطارات الأربعة جذب ٨٢ % من حجم حركة الركاب بالبلاد ؛ فى إشارة إلى أهمية هذه المطارات على المستوى القومي .

حجم حركة الركاب في مطارات مصر عام ٢٠٠٠

المطار	عدد الطائرات	%
القاهرة	٨٧٧٨	٤٥
الإسكندرية	٣٨٢	٢
الأقصر	٢٢٥٠	١١.٥
بورسعيد	١٨	٠.١
أسوان	١٦٦٧	٨.٥
أبوسمبل	١٣٤٨	٦.٩
الغردقة	٢٧٣٠	١٤
الخارجة	١١	٠.١
شرم الشيخ	٢٢٥١	١١.٥
العريش	٢	٠.٠١
طابا	٥	٠.٠٣
سانت كاترين	١	٠.٠١
مرسى مطروح	٢١	٠.١
أسيوط	٣٠	٠.٢
الداخلة	٤	٠.٠٢
الإجمالي	١٩٤٩٨	١٠٠

*** حركة البضائع**

نظرا لأن النقل الجوى من وسائل النقل المرتفعة التكلفة، فقد اقتصر نقل البضائع به على السلع التى يمكنها أن تتحمل هذه التكلفة ، ومن ثم أثر ذلك في حجم البضائع

المنقولة الذي اقتصر على قدر يسير مقارنة بالوسائل الأخرى، وإن أمكن الإشارة إلى أن حجم حركة البضائع المنقولة جوا فى تزايد مستمر، فمن ٣٠.٤ ألف طن عام ١٩٧٦ إلى ١٨٨.٨ ألف طن عام ٢٠٠٠ ؛ إذ تركزت هذه الحركة بشكل أقرب إلى الاحتكار في مطار القاهرة الذي أمكنه جذب نحو ٩٩ % من حجم البضائع المنقولة جوا في مصر .

ثانياً: التجارة في مصر:

(١) التجارة الخارجية:

تتعدد الجوانب التى من خلالها يمكن تناول التجارة الخارجية لمصر إلا أن الأغلبية تركزت على جانب مهم من جوانبها، ألا وهى الصادرات والواردات التى من خلالها يمكن الوقوف على الميزان التجارى لمصر وهل هو فى صالحها أم غير ذلك ، وهو ما نلمسه فى أن قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠١ بلغت ١٦.٥ مليار جنيه فى مقابل ٥٠.٧ مليار جنيه هي قيمة الواردات المصرية من الخارج أي أن الميزان التجارى لمصر يعانى عجزا يزيد عن ضعف حجم الصادرات؛ وهذا مما يشير إلى وجود خلل ما فى التجارة الخارجية يستوجب بذل مزيد من الجهود لتحقيق التوازن إن لم يكن التفوق للصادرات المصرية حتى يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد القومي وفيما يلى عرضا لكل من الصادرات والواردات المصرية، من خلال المناطق والدول وأهم السلع المتبادلة بين مصر وهذه الدول .

*** الصادرات المصرية:**

سبق أن أوضحنا أن قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠١ بلغت ١٦.٥ مليار جنيه أسهمت فيها الصادرات الصناعية بأربعة مليارات جنيه(تراجعت عام ٢٠٠٣إلى ٣.٨مليارات جنيه) في حين أسهم قطاع البترول بنحو ٢.٦ مليار جنيه (ارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ٣.٦ مليار جنيه) ويبدو أنه على مستوى المناطق نجد أن منطقة غرب أوربا تليها القارة الآسيوية عدا الدول العربية ثم الدول العربية أبرز مناطق الجذب للصادرات المصرية حيث بلغ نصيب هذه المناطق من الصادرات المصرية نحو ٣٣.١% و١٨.٣% و١٥% على الترتيب بمجموع قدره ٦٦.٤ % ، فإذا أضفنا إليهما دول أمريكا

الشمالية فسوف ترتفع النسبة إلى ٧٤.٩ % فى حين كانت النسبة الباقية من نصيب دول القارة الأفريقية والأمريكتين الوسطى والجنوبية وأستراليا .

أما إذا نظرنا إلى الصادرات المصرية على مستوى الدول فسوف يتضح لنا أن هناك أربع دول فقط يرتفع حجم الصادرات المصرية إليها عن مليار جنيه وهى بترتيب أهميتها دول إيطاليا والولايات المتحدة وهولندا والهند بينما تقف السعودية والعراق فى مقدمة الدول العربية جذبا للصادرات المصرية .

أما إذا نظرنا إلى الصادرات المصرية على مستوى السلع المصدرة فسوف يتضح لنا أن البترول الخام ومنتجاته يتصدر قائمة الصادرات المصرية حيث يشكل وحده ٣٦.٤% من قيمة الصادرات المصرية يليه الأقمشة القطنية التى بلغ قيمة صادراتها ١.٦ مليار جنيه ثم القطن الخام والأرز ولكل ٧٤٠.٨ و٥٢٩.٣ مليون جنيه على الترتيب أي أن معظم الصادرات المصرية ذات القيمة هي صادرات بترولية ومنتجات زراعية .

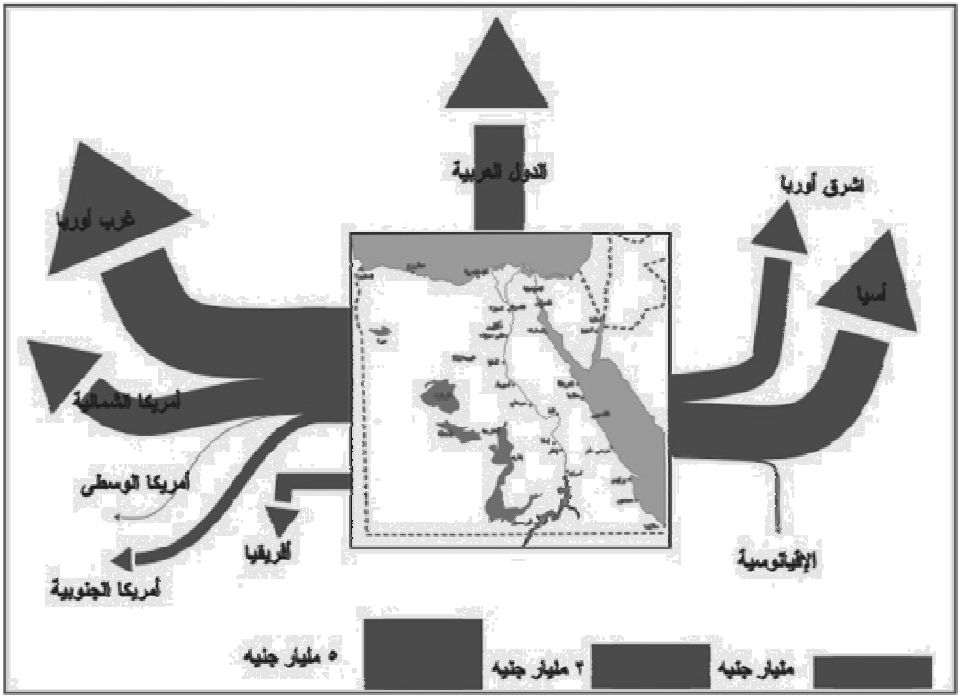

الصادرات المصرية لمناطق العالم المختلفة عام ٢٠٠١

*** الواردات المصرية**

بلغ حجم الواردات المصرية عام ٢٠٠١ حوالي ٥٠.٧ مليار جنيه أسهمت دول غرب أوربا بنحو ١٦.٤ مليار جنيه مشكلة بذلك أكبر مناطق العالم تفاعلا مع مصر، تليها الدول الآسيوية (٨.٣ مليارات جنيه) ثم أمريكا الشمالية بنحو ٧.٨ مليارات جنيه، ثم دول شرق أوربا والدول العربية ولكل ٥ مليارات جنيه والمناطق الست السابقة تورد لمصر ما قيمته ٤٢ مليار جنيه؛ أي ما يعادل ٨٣ % من حجم الواردات المصرية عام ٢٠٠١ فى حين تعد أمريكا الوسطى أقل مناطق العالم تفاعلا مع مصر ؛ إذ لا تسهم إلا بنحو ١.٩ مليار جنيه فقط ، كما يلاحظ أن مصر تصدر لقارة أفريقيا ما قيمته ٢٩٣.٢ مليون جنيه فى الوقت الذي تستورد فيه بقيمة ٧٩٨.٤ مليون جنيه أي أن الميزان التجاري مع القارة الأفريقية أيضا ليس فى صالح مصر وهى السمة الغالبة على كافة مناطق العالم عدا أمريكا الوسطى التي يبلغ حجم الصادرات المصرية إليها ثلاثة أمثال حجم الواردات منها .

أما على مستوى الدول فيمكن تقسيمها إلى خمسة مستويات دول يتجاوز حجم الواردات منها المليارات الست وتقف الولايات المتحدة متفردة فى هذا المستوى حيث تبلغ قيمة الواردات الأمريكية لمصر ٧.٣ مليارات جنيه ودول يتراوح حجم وارداتها اما بين ثلاثة وست مليارات جنيه وتقف فيه ألمانيا متفردة حيث تبلغ قيمة الواردات الألمانية لمصر ٣.٨ مليارات جنيه ، أما دول المستوى الثالث فهي الدول التى تسهم بما يتراوح بين ٢و٣ مليارات جنيه ؛ إذ تقف فى هذا المستوى أربع دول هي السعودية وإيطاليا والصين وفرنسا، ولكل ٢.٧ ، ٢.٦ و ٢ و٢ مليار جنيه على الترتيب. أما دول المستوى الرابع فهى الدول التى تتراوح قيمة وارداتها ما بين ١و٢ مليار جنيه ويمثلها سبع دول هي اليابان وروسيا والمملكة المتحدة والهند والبرازيل وهولندا، ولكل ١.٥ و١.٢ و١.٢ و١.١ و١ و١ و١ مليار جنيه على الترتيب . ومن الملفت للنظر أنه من بين الدول الأوربية التى تحقق معها مصر توازنا فى الميزان التجاري دولة هولندا بل يتفوق حجم الصادرات المصرية نسبيا على حجم الواردات منها بينما يميل الميزان التجاري لصالح بقية الدول الأوربية .

أما على مستوى السلع فالمنتجات البترولية تأتى فى مقدمة الواردات المصرية بقيمة ٢.٣ مليار جنيه، يليها محصول الذرة الذى بلغت قيمة الواردات منه ٢.٢ مليار جنيه، ثم الخشب ومصنوعاته ٢.٢ مليار جنيه، ثم القمح والمواد الكيماوية واللدائن ولكل ١.٧ مليار جنيه، ثم الأدوية ١.٤ مليار جنيه، فى إشارة إلى تنوع الهيكل السلعي للواردات المصرية .

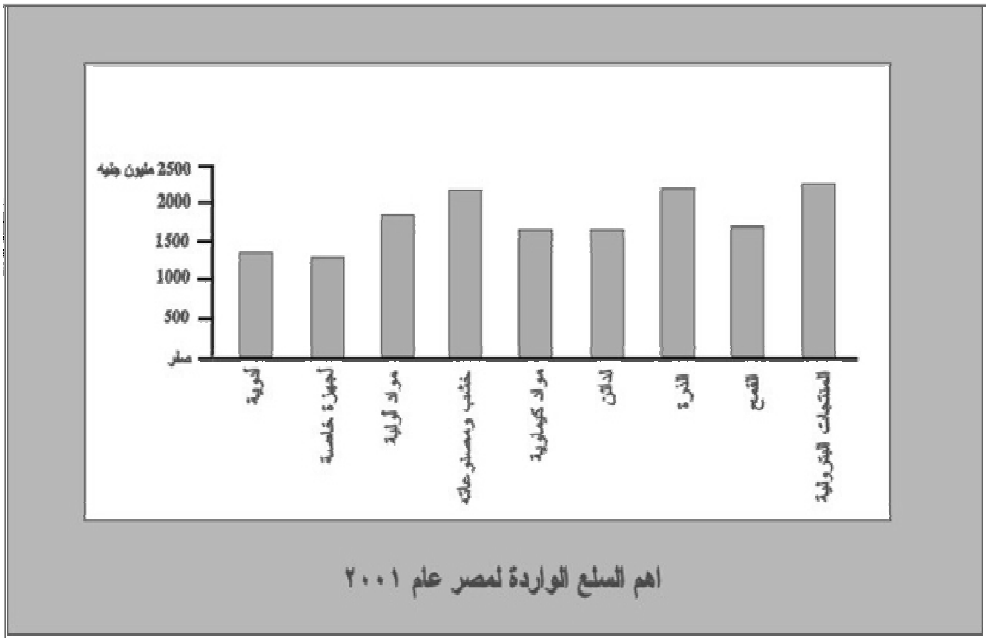

اهم السلع الواردة لمصر عام ٢٠٠١

(٢) التجارة الداخلية:

تعد التجارة الداخلية أحد شقي جغرافية التجارة التى تنقسم إلى تجارة خارجية تختص بالتبادل التجارى بين الدول بعضها وبعض، أو تجارة داخلية داخل حدود الدولة الواحدة وهو موضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق فى مصر على اختلاف مستوياتها، سواء كانت أسواقا ريفية (يومية – أسبوعية) متخصصة أو غير متخصصة أو مراكز خاصة للتسويق أومن خلال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو التسويق على الطرق الرئيسية التى تخترق مناطق الإنتاج أو أسواق الجملة (العبور بالقاهرة والمنشية بالإسكندرية) إضافة إلى متاجر القطاع الخاص وشركات الأفراد . والسوق مساحة من

الأرض تتلاقى فيها قوى العرض والطلب أو التى يتم من خلالها خلق نوع من التوازن بين مناطق العرض والطلب .

ولقد قامت الأسواق فى مدن مصر منذ الفتح الإسلامي وزادت وتطورت مع الأيام تطورا كبيرا حيث لم تكن تخلو مدينة من سوق تجمع بين البائع والمشترى بينما لم يكن فى بداية الأمر لكل قرية سوق ومع ارتفاع حجم السكان وارتفاع مستويات المعيشة ورغبة فى التغلب على عامل المسافة أقامت القرى أسواقاً أسبوعية أو مرتين فى الأسبوع بل وصلت فى بعض القرى أسواق يومية لتلبية متطلبات السكان من السلع المختلفة وفى مقدمتها الخضر والفاكهة واللحوم .

أما المدن فلكل مدينة منطقة تجارية مركزية كما هو الحال فى مدينة القاهرة التى يشكل وسط المدينة بها فى مناطق الموسكى والعتبة والأزهر قلبها التجارى الذى يجذب إليه ليس فقط سكان مدينة القاهرة بل يمتد نفوذه ليشمل معظم أجزاء الدولة لاسيما الوجه البحرى .

الفصل السابع

السياحة
والخدمات في مصر

الفصل السابع

السياحة والخدمات في مصر

أولاً: السياحة في مصر :

أ- حركة السياحة الخارجية إلي مصر:

يجد المتتبع للتوزيع الجغرافي لقائمة الدول الجاذبة للحركة السياحية الدولية ان هناك ١٦ دولة أوروبية تستحوذ على نصف الحركة السياحية العالمية ٥٤.١% في اشارة إلى أن قارة أوروبا تمثل مركز النقل السياحي العالمى وأكبر أسواق العالم السياحية :تليها دول أمريكا الشمالية الثلاث وفى مقدمتها الولايات المتحدة ثانى أهم الدول الجاذبة للحركة السياحية على المستوى العالمي ومعها كندا والمكسيك حيث تستأثر هذه الدول الثلاث بنمو ١٥% من جملة الحركة السياحية الدولية ،ثم دول جنوب شرق أسيا وفى مقدمتها الصين بنسبة٨.٦ % من جملة الحركة السياحية العالمية بالإضافة إلى روسيا لتشكل هذه المناطق أهم الأسواق السياحية العالمية.

ولقد وضعت مصر منذ عام ١٩٨٢ إستراتيجية تهدف إلى زيادة عدد السياح الذين يزورون مصر .وكانت الخطة ،ولا تزال زيادة الطلب على السياح من خلال استقطاب مزيد من الزوار من أسواق السياحة الرئيسية ،أى من الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والدول العربية بل واستهدفت أسواق جديدة كالدول الاسكندينافية وجنوب شرق أسيا ،واوروبا الشرقية والجنوبية وأمريكا اللاتينية ،وحتى الآن لم يحقق قطاع السياحة المصرية المطلوب في حركة السفر من هذه الاسواق الجديدة ،في حين يقف السياح القادمين من روسيا وألمانيا وايطالي ،وانجلترا وفرنسا والمملكة العربية السعودية وليبيا في مقدمة دول العالم تفاعلاً سياحياً مع مصر.

ويوضح الجدول التالى ترتيب الأسواق السياحية المتعاملة مع مصر عامى ٢٠٠٨و٢٠٠٩ حيث يتضح منه أن روسيا تأتى في مقدمة دول العالم وأكبر الأسواق السياحية المصدرة للسياحة لمصر حيث تسهم وحدها بما يتراوح بين ١٦و١٤% تليها المانيا وبريطانيا اللتين تبادلتا المراكز الثانى والثالث ثم ايطالي في المركز الرابع حيث تجاوز حجم السوق السياحي لمصر من هذه الدول الأوروبية الثلاث المليون سائح لتشكل

بذلك أكبر الأسواق السياحية المتعاملة مع مصر بعد السوق الروسي . في حين تليها أسواق متوسطة الحجم يأتي في مقدمتها السوق البولندي والفرنسي بالتبادل والأوكراني في منافسة مع الأسواق العربية خصوصاً السوق الليبي والسعودي حيث تراجع السوق الأوكرانى عام ٢٠٠٩ للمرتبة العاشرة نتيجة تراجع حجم السوق به من نصف مليون سائح عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٠ ألف سائح في ٢٠٠٩ وربما يكون هذا من أكثر الأسواق التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية اما الاسواق الصغيرة فتمثلها السوق السعودي و الامريكى حيث يتراوح حجم السوق فيهما ما بين ٣٠٠و٤٠٠ ألف سائح أما بقية الأسواق السياحية المتعاملة مع مصر فهي قزميه يجب الاهتمام بها لزيادة حجم الحركة السياحية القادمة منها.

الدول العشر الأولى المصدرة للسياحة لمصر عامي ٢٠٠٨و٢٠٠٩

٢٠٠٨			٢٠٠٩		
الدولة	عدد السائحين بالمليون	النسبة من الإجمالى	الدولة	عدد السائحين بالمليون	النسبة من الاجمالى
روسيا	١.٨	١٤.١	روسيا	٢	١٦
المانيا	١.٢	٩.٤	بريطانيا	١.٣	١٠.٤
بريطانيا	١.٢	٩.٤	المانيا	١.٢	٩.٦
ايطاليا	١.١	٨.٦	ايطاليا	١.١	٨.٨
بولندا	٠.٦	٤.٧	فرنسا	٠.٦	٤.٨
فرنسا	٠.٦	٤.٧	بولندا	٠.٥	٤
اوكرانيا	٠.٥	٣.٩	ليبيا	٠.٤	٣.٢
ليبيا	٠.٥	٣.٩	السعودية	٠.٤	٣.٢
السعودية	٠.٤	٣.١	الولايات المتحدة	٠.٣	٢.٤
الولايات المتحدة	٠.٣	٢.٣	اوكرانيا	٠.٣	٠.٤
الإجمالى	٨.٢	٦٤.١	الإجمالى	٨.١	٨٠.٨

وإذا كانت العبرة ليست فقط بعدد السياح ولكن بعدد الليالى السياحية التى يقضيها هؤلاء السياح في مصر فقد بلغ عد الليالى السياحية التى قضاها السائحون في مصر عام ٢٠٠٩ نحو ١٢٦.٥ مليون ليلة سياحية استطاعت الدول العشرة الأولى في الليالى السياحية الاستحواذ على ٦٤% منها كما يتضح من الجدول التالى:

الدول العشرة الأولى في عدد الليالي السياحية بمصر ٢٠٠٩

الدولة	عدد الليالي السياحية بالمليون	النسبة من الاجمالى
روسيا	١٧.٩	١٤.٢
بريطانيا	١٣.٨	١٠.٩
المانيا	١٣.٦	١٠.٨
ايطاليا	٩.٣	٧.٤
فرنسا	٥.٦	٤٠٤
ليبيا	٥.٢	٤٠١
السعودية	٤.٩	٣.٩
الولايات المتحدة	٤	٣.٢
بولندا	٣.٧	٢.٩
السودان	٢.٩	٢.٣
الإجمالي	٨٠.٩	٦٤

حيث تصدرت روسيا أيضا دول العالم المصدرة للسياحة لمصر في عدد الليالي السياحية تليها الدول الأوروبية الثلاث ذات العلاقات السياحية والمكانية الكبيرة بريطانيا وألمانيا وايطاليا،والملفت للنظر في هذا الجدول هو ظهور السودان على خريطة قمة الليالي السياحية واختفاء أوكرانيا مما يدل على أن متوسط مدة أقامة السائح السوداني تفوق متوسط إقامة السائح الأوكراني وهو ما نلمسه في أن متوسط الإقامة للسائح السوداني تبلغ ١٨.٤ يوم في حين لا تتجاوز مدة إقامة السائح الأوكراني أسبوع وهو بشكل عام يق عن متوسط إقامة السائح الامريكى فيمكث نحو ١٣.٥ يوم وهو المتوسط نفسه للسياحة العربية ١٣.٤يوم،أما السائح الأسيوي فهو شبيه من حيث مدة إقامته بالسائح الأوروبي حيث بلغ متوسط إقامته ١٠.٢يوم.

أما الأسواق الجديدة فيجب على مصر الترويج فيها من خلال حملات دعائية في وسائل الاعلام ، والمشاركة والحضور في مختلف المعارض والتجديد المستمر للمنتجات الدعائية ،وعلى المنظمات المصرية أيضا المشاركة في جميع المناسبات الدولية الكبرى ،كما يجب على المخططين المشاركة للسياحة جذب المهتمين في هذه الأحداث ،وهناك حاجة ماسة لحماية الصحراء الفريدة في مصر والحفاظ على البيئة وموارد التراث .والتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية لمصر التى تشكل الدعائم التى تقوم

عليها خطط السياحة المصرية ،وان يكون الشغل الشاغل هو حماية البيئة عن طريق الحد من المشاريع السياحية في المحميات الطبيعية، وبصفة عامة ،العقارات والمبانى السياحية الثابتة .

وتنفق مصر حوالي ٥٠ مليون دولار في السنة للدعاية والترويج السياحي ،٩٠% من الميزانية المخصصة للترويج تنفق على حملات الترويج المباشر من خلال وسائل الإعلام مثل الصحافة والتلفزيون واللوحات الإعلانية والأفلام والإعلانات على وسائل النقل العام، أما النسبة المتبقية وهى ١٠% يذهب إلى شبكة دولية من المكاتب السياحية ،وهيئة تنشيط السياحة المصرية وتركز أنشطتها الترويجية في السوق السياحية الأوروبية ،التي تعتبر من أهم شرائح السوق، حيث أنها توفر حوالي ٦٥% من السياح الوافدين إلى مصر.

إلا أن السوق الخليجي لايزال في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد بما فيها دولة اليمن التي يتفوق حجم السوق السياحي لمصر بها على السوق العماني والقطري والبحريني في حين يقف السوق السعودي في المقدمة يليه السوق الكويتي فالامارتى كأكبر الأسواق السياحية لمصر في منطقة الخليج.

أما السوق الافريقى فسوف يأتى في مقدمته السوق السوداني الذي يشهد في السنوات الأخيرة طفرة ملموسة وهو سوق افريقى وعربي واعد تليه السوق النيجيري ثم أسواق المغرب العربي الثلاث بترتيب أهمها المغرب ،والجزائر وتونس التي تشهد نمواً متزايداً عاما بعد أخر رغم تشابه المنتج السياحي في جانبه الترفيهي بهذه الدول ثم سوق دولة جنوب أفريقيا وأن شهد تراجع على مدى السنوات الثلاث الأخيرة ولع من الأسواق الواعدة في القارة الأفريقية السوق التنزاني الذي شهد نمواً بلغ ١٧٤% عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ كذلك السوق الأثيوبي الذي زاد في العامين السابقين بنسبة ٣٠.٥%.

وإذا كانت مصر على علاقات طيبة بسوق أمريكا الشمالية بدولة الثلاث كندا والولايات المتحدة والمكسيك فإنه يجب الإشارة إلى أن السوق الكندي وسوق الولايات المتحدة في نمو مستمر كما إنهما من الأسواق التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية في علاقاتها السياحية مع مصر حيث زاد حجم الحركة السياحية القادمة منهما أما السوق

المكسيكي فيشهد تراجعاً ملموساً في السنوات الثلاث الأخيرة بعدما بلغ قمته عام ٢٠٠٧ بحجم ١٧.٢ ألف سائح .

أما سوق امريكا اللاتينية فقد تركز في دول ثلاث البرازيل والأرجنتين وكولومبيا ويعد السوق البرازيلى هو الأهم في هذه المجموعة حيث يتجاوز حجمه حجم السوق السياحى لمصر في الدولتين الأخيرتين مع الإشارة إلى أن السوق الكولومبى هو السوق الوحيد في امريكا اللاتينية الذى شهد نمواً ايجابياً في علاقته السياحية مع مصر في ٢٠٠٩ حيث نمى بمعدل ٢.٢% في حين تراجع السوق البرازيلى بنسبة ١٠.٨% والارجنتينى بنسبة ٤.٨% مقارنة بعام ٢٠٠٨ إلا ان الدول الثلاث تظل أسواق واعدة للسياحة المصرية.

وفى السوق الآسيوى خصوصا جنوب شرق اسيا نجد أن السياحة الصينية قد تراجعت بشكل ملموس بعدما وصل حجمها عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠.٤ الف سائح انخفض في ٢٠٠٩ إلى الف سائح وهو انخفاض كبير يجب البحث عن اسبابة ومحاولة علاج مشكلاته للتوسع فيه على اعتبار الكتلة البشرية العملاقة لهذه الدولة : وليس السوق الكورى ببعيد عن السوق الصيني حيث شهد هو الآخر تراجعاً حاداً فبعدما بلغ حجمه عام ٢٠٠٧ نحو ٦٨.٢ الف سائح تراجع إلى ١١.٧ الف سائح في ٢٠٠٩ وهو تراجع يجب دراسته على اعتبار أن النمور الآسيوية كسوق اقتصادي كبير يرتفع فيه معدل الانفاق اليومي على الجانب الترفيهي .أما السوق النيوزيلاندى فقد بلغ قمته في عام ٢٠٠٩ بحجم سياحي بلغ ٨٠.٩ ألف سائح في الوقت الذى لم يكن يتجاوز ١٢ إلف سائح في العام الماضي وبالتالي يمكن اعتباره سوق واعد يجب الحفاظ علية خصوصاً بعدما زاد حجم السوق بما يقرب من ست مرات في عام واحد::كما ان السوق الباكستاني هو الآخر قد شهد معدل نمو ملموس في عام ٢٠٠٩ بلغ ٨١.٩ في الوقت الذي تراجعت فيه الأسواق اليابانية والهندية اليابانى الذي يعد أكبر أسواق أسيا للسياحة الوافدة لمصر.

وفى السوق الأوروبي الذي شهد تراجعاً في معظم دول القارة الأوروبية حيث كان أكثر الأسواق تراجعا السوق الأوكراني والسوق اليوناني الذى قد يكون نتيجة تراجعه مرتبط بالظروف الاقتصادية التي تمر بها اليونان في الوقت الراهن وكذلك **السوق** البولندي والروماني أى أسواق جنوب شرق القارة الأوروبية ذات البنية الاقتصادية الأقل

مقارنة بدول الغرب الأوروبي :في حين شهدت روسيا والنمسا ولوكسمبورج وسويسرا وايرلندا وفنلندا والنرويج والدنمرك والسويد والمملكة المتحدة والبرتغال نمواً ايجابيا في علاقتها السياحية مع مصر وهى دول الشمال والغرب الأوروبى خصوصاً ايرلندا التى زاد حجم السوق السياحي لمصر بنحو ٧٠%.

ب- أنماط السياحة في مصر

١- سياحة الاستجمام والاصطياف :-

هي أكثر أنواع السياحة أهمية وانتشارا في الوقت الحاضر ويقصد بسياحة الاستجمام تلك التي يلتمس السائح منها الراحة سواء عن طريق المكان الذي يوفر له هذه الراحة أو الظروف التي تحقق لجسم راحته وتشمل هذه السياحة العديد من نشاطات التسلية والترويج عن النفس وتمتلك مصر جبهتين بحريتين حيث تطل على البحر المتوسط شمالا وعلى البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة شرقا ولا شك أن السواحل تعتبر من أهم مناطق الجذب السياحي وتتميز الشواطئ بنصيبها الكبير من أشعة الشمس ولذلك فهي تجذب أعدادا كبيرة من السياح من أجل المتعة والراحة والاستجمام نظرا لما توفره من إمكانيات لممارسة الرياضيات البحرية المتنوعة التي تتراوح بين ركوب الزوارق والسباحة والغطس والتجديف والانزلاق على الماء والصيد في المياه الساحلية أو الأطفال فمن أهم هواياتهم على الشاطئ الجري والمرج واللعب بالماء.

٢- السياحة الثقافية :

هدفها التعرف والإطلاع على آثار وحضارات الشعوب القديمة والحديثة وذلك من خلال زيارة الأماكن الأثرية والمتاحف وحضور المهرجانات والمعارض المتنوعة فالحاجة لاكتشاف وردية حضارات الأمس واليوم تمثل الدافع الأساسي لهذا النوع من السياحة.

وتعد السياحة الثقافية والأثرية من أهم وأقدم أنواع السياحة فى مصر إذ أن مصر بها العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والمتاحف ، وقد نشأت السياحة الثقافية منذ اكتشاف الآثار المصرية القديمة وفك رموز الحروف الهيروغليفية وحتى الآن لا تنقطع بعثات الآثار والرحالة السائحين ومؤلفي الكتب السياحية عن مصر وقد صدرت مئات الكتب بلغات مختلفة وكانت وسيلة لجذب السياح من كل أنحاء العالم لمشاهدة

مصر وأثارها وحضاراتها القديمة من خلال متاحفها القومية والفنية والأثرية أهم المناطق الأثرية السياحية بالقاهرة والجيزة

٣- السياحة الترفيهية:-

هي أحد أنماط السياحة التقليدية. وتهدف في الأساس إلى الاستراحة، واستثمار أوقات الفراغ بعيدا عن العمل، والرتابة، والملل الذي يصيب الإنسان. والذي يدفعه إلى البحث عن سياحة تتيح له قدرا كبيرا من التغيير والراحة. ويمثل اللاندسكيب الطبيعي الذي يتوفر به قدر كبير من جمال الطبيعة، وجاذبيتها أحد أهم عناصر الجذب بهذا النمط (أحمد حسن، ٢٠٠٠، ص ص٣٧، ٣٨).

ويعد هذا النوع من أهم أنماط السياحة. ويستحوذ على أكثر من ٥٠% من حركة السياحة الدولية كما تشمل السياحية الترفيهية العديد من نشاطات التسلية، والترويح عن النفس، والمتوفرة في المصايف البحرية، والجبلية، ومدن التسلية، والحدائق الوطنية وتتمتع مصر بشواطىء خلابة على البحرين الابيض والاحمر وتمتد لنحو ٣٠٠٠كم ويمتاز البحر الاحمر بمياهه الصافية وشعابه المرجانية الملونة وأسماكه النادرة وجباله المتباينة الممتدة فى سلسلة طويلة بمحازاة البحر ليس بينها وبينه إلا سهل يصلح لاقامة المخيمات كما تتمتع سواحل خليج العقبة بتسهيلات كبيرة لممارسة الرياضات البحرية، كذلك تنتشر منتجعات السياحة الترفيهية على خليج السويس، خليج العقبة وساحل البحر الابيض المتوسط ومن أهم مواقع السياحة الترفيهية وسياحة الشواطىء فى مصر: شرم الشيخ، الغردقة، دهب، نوبيع، رأس سدر، مرسى علم، سفاجا، العريش، العين السخنة، الساحل الشمالي للبحر المتوسط.

٤- السياحة الدينية:-

تنتشر في أنحاء مصر آثار تدل على تمسك الشعب المصري بدينه وإيمانه العميق منذ القدم فمصر الفرعونية هي مهد التوحيد وفي كل شبر من أرض مصر ذكرى وحول كل أثر عبرة بذاتها الديني وإليها قدم إبراهيم عليه السلام ومن بناتها كانت أم إسماعيل عليه السلام وفيها موسى عليه السلام وإلى مصر التجأت السيدة العذراء مريم هربا بوليدها المسيح عليه السلام وكان المصريون من أسبق الشعوب إيمانا بالمسيحية ولما فتح العرب مصرا قاموا مساجدهم بها وتعانقت أبراج الكنائس والمآذن هذا التراث

الديني سجلته الآثار المسيحية والإسلامية في إطار من الإبداع الفني الرفيع وكانت الإسكندرية عاصمة مصر ؟؟ مركزا لانتشار الديانة المسيحية ولا زالت مصر تحتفظ بتراث وتقاليد أول نظام للرهبنة هذا كما رحب المصريون بالفتح العربي الإسلامي وتقاليد أول نظام للرهبنة هذا كما رحب المصريون بالفتح العربي الإسلامي في مصر وأقيمت في مصر دور العبادة من مساجد ومدارس وكان أولها جامع عمرو بن العاص ومن أشهرها الجامع الأزهر ليكون مسجدا وجامعة وتلا ذلك إقامة العديد من المساجد في جميع أنحاء مصر حتى أصبحت القاهرة على سبيل المثال مدينة الألف مئذنة وأصبحت هذه المساجد منارات يشع منها نور الإسلام ومزارات الإنسان فيها بالخشوع والرهبة.

٥- السياحة العلاجية في مصر:

هي انتقال السائح من بلده إلى بلد آخر بدافع الرغبة فى تحقيق الشفاء من بعض الأمراض أو إشباع حاجات جسده من عناصر طبيعية يفتقر وجودها في البيئة بموطنه ويجدها في البيئة الطبيعية ببلد آخر، هناك بعض الأمراض المزمنة مثل الأمراض المناعية و الروماتيزم و بعض مشاكل الجهاز التنفسي و القلب قد تحتاج إلى ظروف بيئية و مناخية معينة حتى يتم السيطرة عليها وهذه الظروف المناخية تتوفر في مناطق مناخية كثيرة بمصر

وتمثل السياحة العلاجية نسبة تتراوح من ٥% إلى ١٠% من حركة السياحة العالمية مما يعنى القدرة على زيادة أعداد السياحة المتوقعة إلى مصر فى حدود ٣٠٠-٥٠٠ ألف سائح سنوياً تدر دخلاً يقدر بخمسة مليارات جنيه على الأقل،وترجع الأهمية الاقتصادية للسياحة العلاجية إلى أن السائح العلاجي إذا أمكن التعبير عنه على هذا النحو يمتاز عن السائح العادي بطول مدة إقامته في مكان العلاج وهذه المدة إذ تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع وقد تصل إلى خمسه أو ستة أسابيع وغالبا ما ينصح الأطباء هؤلاء السائحين بالراحة مدة عشر أيام أخرى أو أكثر قبل العودة إلى أعمالهم وهذه المدة الإضافية يقضيها أكثرهم كسائحين عاديين في مصر.

٦- السياحة الرياضية:

أصبحت الرياضة الآن تمثل إحدى أنماط السياحة بالعديد من المناطق. وتشارك بذلك بأوجه وصورمتعددة أوجدت ما يمكن أن يسمى بالسياحة الرياضية. ولعل من

صورها تلك الرحلات التي يقوم بها السائحون ولا سيما الشبان منهم لممارسة رياضة محببة لديهم. كممارسة رياضة الغوص لمشاهدة اللوحة الرائعة التي ترسمها طبيعة الحياة المائية .

كذلك يفضل بعض السائحين عدداً من الرياضات مثل الانزلاق على الماء، والتجديف، وصيد الأسماك، والحيوانات البرية، وكذلك ممارسة رياضة الجولف، والفروسية، والتنس،ويضم هذا النوع من السياحة عدة أشكال مثل القيام بالغوص، وكذلك ممارسة الرياضات المائية خاصة ركوب المراكب الشراعية. بالإضافة لممارسة بعض الألعاب الرياضية مثل كرة الطائرة، والسلة، والقدم، وغيرها. وتعتبر ظاهرة الشعاب المرجانية هي الظاهرة المؤثرة بالنوع الأول (حيث اللوحة الجميلة التي ترسمها الشعاب المرجانية والأسماك والنباتات بأنواعها وألوانها المختلفة). وتعد ظاهرتا الشروم، والخلجان البحرية أهم الظاهرات المرتبطة بالنمط الثاني (حيث عمق المياه المناسب وهدوء حركة الأمواج بهما). وتعد الشواطئ الرملية المتسعة والهينة الانحدار، هي الظاهرة المرتبطة بالنوع الثالث.

٧- سياحة العبور

تمتاز مصر بأنها شريان المواصلات العالمية كما أنها همزة الوصل بين المغرب والمشرق العربي من ناحية وبين أوروبا والشرق الأقصى من ناحية أخرى فهي تمتلك زمام مفترق الطرق بين القارات الثلاث وأوروبا وآسيا وإفريقيا.

وينقسم سائحو العبور إلى:-

مسافرون يأتون إلى البلاد بطريق الجو ويظلون في المطار مدة قصيرة حتى تستأنف شركات طائراتهم رحلاتها إلى القاهرة والجيزة لمشاهدة الأهرام وأبو الهول والمتحف المصري وبعض معالم مدينة القاهرة وربما يجد البعض متسعا من الوقت يمكنهم من زيارة وأسوان،طائرات مستأجرة لرحلات الغردقة حيث يستمع السائحون برياضة الغوص على سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة ثم يستقلون طائراتهم لاستعمال زياراتهم إلى بعض دول الشرق الأوسط.

سياح يدخلون إلى مصر وفق اتفاقية طابا وعن طريقها يحصلون على تأشيرة دخول لمدة أسبوعية يتجولون خلالها في جنوب سيناء ويقومون بزيارة الأماكن الأثرية والسياحية في طابا ودهب وشرم الشيخ وسانت كاترين ورأس محمد.

ركاب يعبرون قناة السويس في سفن الركاب من مدينة بورسعيد إلى مدينة السويس وقد تبقى بعض هذه للسفن في الموانى المصرية بعض الوقت وتنظم لهم شركان السياحة رحلات إلى القاهرة لزيارة معالمها كما يستطيعون زيارة مدينة بورسعيد ويشاهدون معالمها ومتاحفها ،وركاب السفن التي تتوقف بموانى الإسكندرية وبورسعيد ودمياط وتقضي بصفة أيام في الميناء لحين انتهاء عمليات الشحن والتفريغ وتنظم لهم رحلات إلى داخل البلاد.

٨- سياحة رجال الأعمال والمؤتمرات :

تطور هذا النوع من السياحة وازدهر بسرعة كبيرة نظرا لكثرة المنظمات الدولية التي تعمل على تنظيم العديد من المؤتمرات الاقتصادية والسياسية والعلمية على مدار العام وهذا النوع من السياحة ذات مغزى إعلامي كبير ولذلك تتسابق الدول المختلفة على استضافة المؤتمرات لتحقق ولا تزال مقرا لعقد الكثير من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي ومؤتمرات القمة العربية ومؤتمرات عدم الانحياز ومؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية والمؤتمر الاقتصادي ومؤتمر السكان والعديد من المؤتمرات الفنية والعلمية. وتتميز سياحة المؤتمرات بأنها أكثر انتظاما طوال العام بعكس أنواع السياحة الأخرى وتجدر الإشارة هنا إلى المركز الدولي للمؤتمرات الذي يوجد بمدينة نصر بالقاهرة حيث القاعات مكيفة الهواء ومزودة بأحدث التجهيزات للترجمة الفورية والإرسال الإذاعي والتليفزيوني ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ومعرضا ومركزا تجاريا وحدائق ونافورات وأماكن انتظار للسيارات وتنشر في مختلف الأقاليم المصرية قاعات لاستقبال المؤتمرات المتنوعة كما هي الحال في الإسكندرية والأقصر ومدينة شرم الشيخ التي استقبلت مؤتمر السلام.

٩- سياحة المهرجانات:

تنفرد مصر بإقامة العديد من المهرجانات التى تحظى بإقبال جماهيرى من أهمها مهرجان الأغنية الدولى الثالث ، المهرجان الدولى لصيد الأسماك فى بورسعيد ،

المهرجان الدولى الأول للفروسية ، سباق ماراثون مصر الدولى الثالث بالأقصر ، سباق الدراجات سباق رالى للفراعنة ، بطولة الأهرام الدولية للإسكواش.

وسياحة المهرجانات أحد عناصر الترويج السياحي التي ترعاها وزارة السياحة بهدف تنويع مفردات الجذب السياحى.

وتنفرد مصر بإقامة العديد من المعارض والمهرجانات التى تحظى بإقبال جماهيرى من أهمها: مهرجان القاهرة السينمائى الدولى، المهرجان الدولى للأفلام التسجيلية، مهرجان الإسماعيلية للفنون الشعبية، المهرجان الدولى للمسرح التجريبيى، مهرجان الإسكندرية السينمائى الدولى، مهرجان تعامد الشمس لمعبد أبو سمبل، الاحتفال السنوى لإكتشاف مقبرة توت عنخ أمون بالإقصر، سوق القاهرة الدولى.

١٠- السياحة الحضرية:

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية ، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

١١- سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة،

خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة .

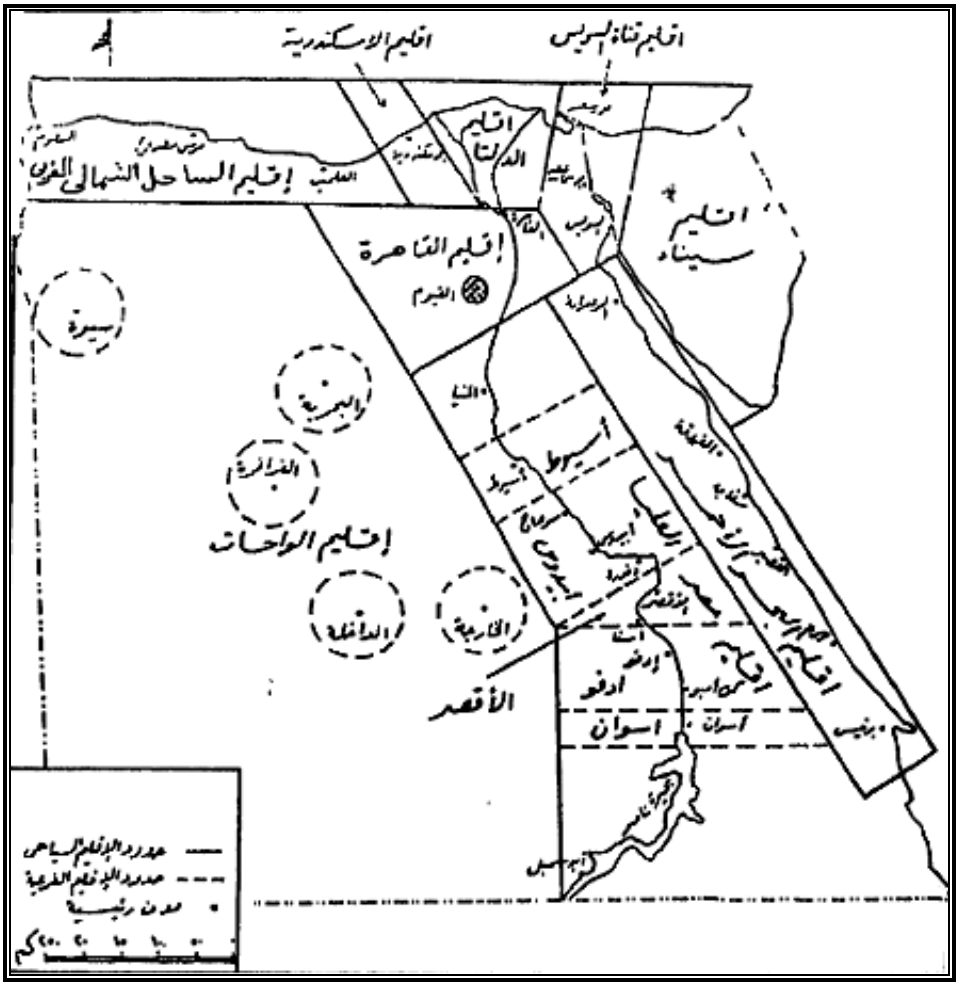

أقاليم مصر السياحية

ثانياً: الخدمات الأساسية في مصر:

تقع الخدمات ضمن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية العليا أو هي الشق غير الملموس من النشاط الإنتاجي وسنعرض هنا لكل من الخدمات الصحية والتعليمية والدينية والترفيهية والبيئية .

* الخدمات الصحية:

يمكننا أن نتعرف على الخدمات الصحية فى مصر من خلال عدد من المؤشرات هي :

-عدد المستشفيات العامة والقروية.

- عددالوحدات الصحية الريفية .

- عدد الأسرة .

- عدد الأطباء.

- عدد الممرضات .

- قيمة الإنفاق على الصحة فى مصر .

فمن حيث **عدد المستشفيات** نجد أن مصر تحتوى على ٤.٨ ألف مستشفى عام وقروي في عام ٢٠٠٣، فى الوقت الذي لم يكن يتجاوز عددها ٢.٤ ألف مستشفى عام ١٩٩٢، فى إشارة إلى تزايد أعداد المستشفيات عاما بعد أخر ، كما ارتفعت أعداد **الوحدات الصحية الريفية** من ٢.١ ألف وحدة عام ١٩٩٢ إلى ٤.١ ألف وحدة عام ٢٠٠٣ أي أن عددها تضاعف أو يكاد خلال عشر سنوات فى إشارة واضحة إلى اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالريف والمناطق النائية وتوافر الخدمات الصحية المناسبة بالريف المصرى . وإذا كانت العبرة ليست فقط بأعداد المستشفيات والوحدات الصحية بل بعدد **الأسرة** فسوف يتضح لنا أن مصر تمتلك حاليا ١٤١ ألف سرير عام ٢٠٠٣ فى الوقت الذي لم يكن يتجاوز عددها ١٠٨ ألف سرير عام ١٩٩٢ ويتضح أن التحول فى الأسرة لا يزال نموه بطئ لاسيما إذا ما قورن بعدد السكان ودورة السرير .

أما عن عدد الأطباء فقد أرتفع من ١٠٠ ألف طبيب عام ١٩٩٢ إلى ١٤٩ ألف طبيبا عام ٢٠٠٣بمتوسط ٣١ طبيب لكل مستشفى أو طبيب لكل ٤٠٠ نسمة. أما عن **التمريض** فقد ارتفع عدد القائمين على التمريض من ١٠٧ ألف ممرض وممرضة عام ١٩٩٢ إلى ١٨٢ ألف ممرض وممرضة، لمواكبة الزيادة المستمرة في عدد المستشفيات والوحدات القروية. كما أدى إنشاء مدارس التمريض وتوفيرها لفرص العمل بعد التخرج إقبالاً من جموع المواطنين الباحثين عن فرص العمل فزاد عدد الممرضات بشكل ملحوظ فى سوق العمل المصرى .

أما عن **قيمة الإنفاق على الخدمات الصحية** فقد شهد تطورا ملموسا خلال السنوات العشر الأخيرة بغض النظر عن معدلات التضخم وتدهور قيمة الجنيه ؛ إذ ارتفعت قيمة الإنفاق من ١.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٢ إلى ٥.٤ مليارات جنيه عام ٢٠٠٣ وإن أتضح

من الشكل المرفق أن هناك سنوات تذبذبت فيها قيمة الإنفاق على الصحة حسب المتاح لها من ميزانية الدولة .

أما الصيدليات فيوجد بمصر نحو ٢٤ ألف صيدلية موزعة على كافة محافظات مصر، منها ٩٦.٤% صيدلية عامة ، والنسبة البقية من نصيب الصيدليات التعاونية والعلاجية وغيرها . هذا وتعتبر مدن القاهرة والإسكندرية بحكم الكثافات السكانية الكبيرة بهما من أكبر المدن المصرية جذبا للصيدليات على اختلاف أنواعها .

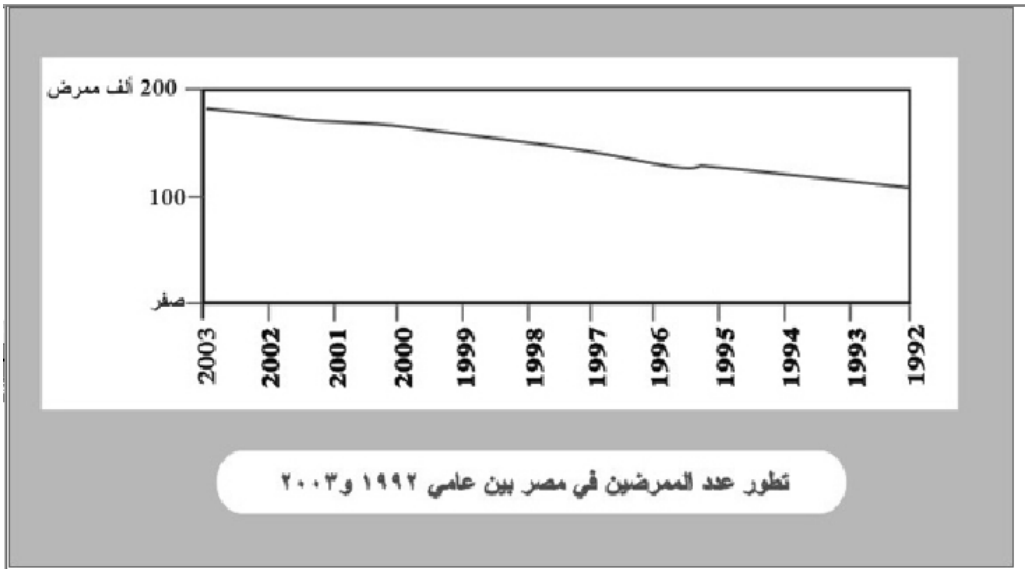

تطور عدد الممرضين في مصر بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣

*الخدمات التعليمية:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها وضع تصور لما هي عليه الحالة التعليمية في شق الخدمات هي :

*- عدد الفصول المتاحة بالتعليم قبل الجامعي .

*- عدد المدارس التى زودت بحاسبات آلية .

*- عدد الكليات والمعاهد فى التعليم الجامعي .

*- قيمة الإنفاق على التعليم .

يجد المتتبع للخدمات التعليمية فى مصر فى السنوات الأخيرة أنها شهدت اهتماما كبيراً من قبل الدولة خصوصا بعد حادثة زلزال أكتوبر ١٩٩٢ حيث أقيمت العديد من المدارس وهو ما نلمسه فى جملة عدد الفصول التى بلغ عددها عام ٢٠٠٣ نحو ٤٢٨ ألف فصل فى الوقت الذي لم يتجاوز عددها عام ١٩٩٢ نحو ٣٠٩ ألف فصل أي أن أعداد الفصول ارتفعت خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ١١٩ ألف فصل وهو ما يزيد عن ثلث عدد الفصول التى تم إنشائها بالدولة حتى عام ١٩٩٢ فى إشارة تؤكد مدى الاهتمام بالتعليم فى مصر عموما وبالتعليم قبل الجامعي على وجه الخصوص .

ولم يقف الأمر عند الاهتمام بالمدارس من حيث الكم فقط بل انتقل إلى تحديث المدارس وإمدادها بأدوات وتكنولوجيا التعليم حيث بدأ الاهتمام بتزويد المدارس بالحاسبات الآلية منذ عام ١٩٩٢ حيث تم تزويد ٦٠٠ مدرسة بالحاسبات الآلية ارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥ ألف مدرسة ويتضح أن الطفرة الحقيقية فى عملية التطوير بدأت منذ عام ١٩٩٦ واستمرت حتى الآن . أما عن الكليات والمعاهد فقد ارتفع عددها من ٣٢٦ معهد وكلية عام ١٩٩٢ إلى ٥١٦ كلية ومعهدا عام ٢٠٠٣، وهي فى تطور ملموس لتوفير التعليم الجامعي خصوصا مع تزايد أعداد الطلاب بزيادة السكان .

أما من حيث الإنفاق على التعليم فيتضح أن هناك تطورا ملحوظا فى الإنفاق على التعليم فى مصر لاسيما الفترة من ١٩٩٧ -٢٠٠٣ حيث ارتفعت قيمة الإنفاق على التعليم من ٤.٧ مليارات جنيه إلى ٢٢.٥ مليار جنيه لمواكبة التطور الهائل فى تزويد المدارس والجامعات بالوسائل التكنولوجية اللازمة لتطوير التعليم .

* خدمات أخرى:

- الخدمات الترفيهية:

تتعدد وسائل الخدمات الترفيهية فى مصر سواء كانت أماكن للتسلية والترفيه(الملاهى) أو الأندية أو دور السينما والمسارح أو فى عدد ساعات الإرسال التلفزيوني والراديو وغيرها وتعتبر دور السينما المرآة التى يطل بها الإنسان على حضارة وثقافة مجتمعه كما أنها وسيلة ترفيهية من الجانب الآخر والمتتبع لأعداد دور السينما فى مصر يجدها فقد

احتلت المرتبة الحادية والخمسين فى القائمة العالمية باستحواذها على ١٣٨ دار سينما بنسبة تقل عن ٠.٢ % من إجمالي عددها على المستوى العالمي كما تحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول العربية بعد المغرب التى احتلت الترتيب ٤٦ بإجمالي ١٨٥ دار سينما . أما عن ساعات تشغيل الاستوديوهات الإذاعية فقد شهدت تطورا ملحوظا فى السنوات الأخيرة حيث تضاعفت ساعات التشغيل من ٢٥٣ ساعة / يوم عام ١٩٩٢ إلى ٥٢٠ ساعة / يوم عام ٢٠٠٣ .

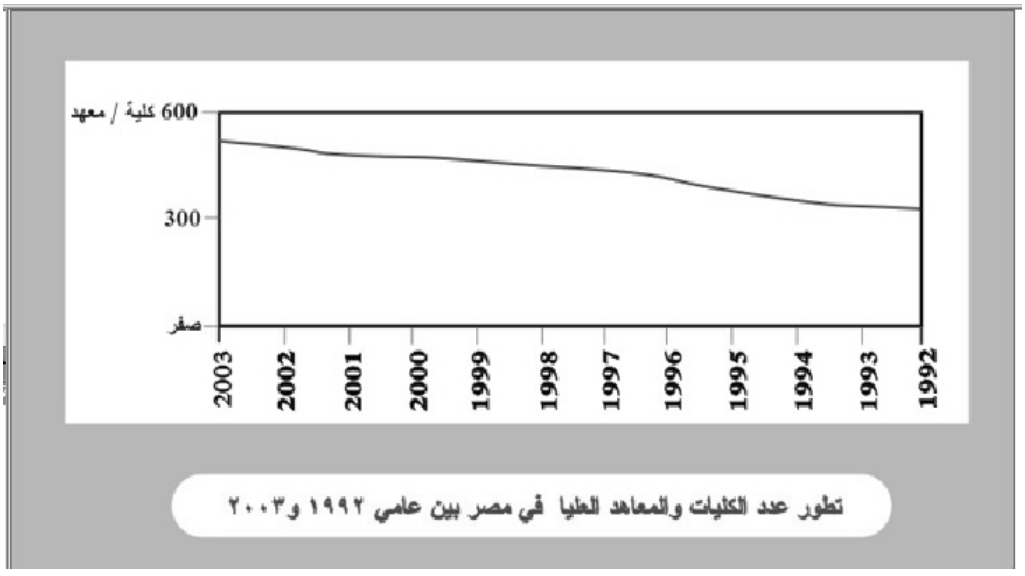

تطور عدد الكليات والمعاهد العليا في مصر بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣

الخدمات البيئية:

اتجهت مصر بقوة فى السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بالبيئة من مختلف جوانبها، ومن بينها محطات الرصد البيئي التى تشكل إضافة جيدة على خريطة البيئة المصرية حيث ارتفع عددها من ثلاث محطات عام ١٩٩٧ إلى ٥٢ محطة فى العام التالي مباشرة، ثم إلى ٨٢ محطة عام ٢٠٠٣ فى تنام ملحوظ نحو زيادة محطات الرصد البيئي فى مصر . حيث تقوم هذه المحطات برصد العناصر البئية المختلفة في ربوع مصر ، إلى جانب رصد كافة المسببات التي من شأنها الإضرار بسلامة البيئة والعمل على الحد منها حفاظا على البيئة في مصر .

المصادر والمراجع

(١) نبيل سيد أمبابي، موسوعة مصر الجغرافيا، المجلس الأعلي للثقافة، لجنة الجغرافيا.

(٢) أحمد علي إسماعيل، البيئة المصرية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٥م.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ج١، ط١، دار الهلال، القاهرة،

(٤) جودة حسنين جودة، جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠م.

(٥) عيسى علي إبراهيم، جغرافية مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠م.

(٦) كامل حنا سليمان، مناخ جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للأرصاد الجوية، القاهرة، ١٩٧٨م.

(٧) محمد محمود إبراهيم الديب، الطاقة في مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.

(٨) محمد محمود إبراهيم الديب، الزراعة في مصر، الفصل الخامس في مجلد البيئة الجغرافية، المجلد الثالث من موسوعة مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م.

(٩) نصر السيد نصر، جغرافية مصر الزراعية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٩م.

(١٠) وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حول التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية في مصر، القاهرة، ٢٠١١م.

(١١) ياسر أحمد السيد، مصر جغرافياً، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

(١٢) يوسف عبد المجيد فايد وآخرون، جغرافية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

(١٣) محمد حجازي محمد، نحو دراسة في جغرافية مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م.

(14) Abdel Hady, M. A et al., Landsat Digital Data Processing for Estimation of Agricultural Land in Egypt, Academy of Scientific Research and Technology, Remote Sensing Center, Cairo, 1983.

(15) Ball, J. Contribution to the Geography of Egypt, Survey Dep., Cairo, 1939.

(16) Hamdi H., and Abdelhafez S., Agriculture and Soil Survey in Egypt, Options Méditerranéennes, Série B, Vol. 34, 2001, PP. 111- 130.

(17) Ibrahim F., and Ibrahim B., Egypt: an economic geography, I.B.Tauris & Co. Ltd., London, 2003.

(18) M. R. El Tahlawi, A. A. Farrag, S. S. Ahmed, Groundwater of Egypt: ''an environmental overview'', Environ. Geol., Vol. 55, 2008.

(19) Said, R. Geology of Egypt. Elsevier, Amsterdam, 1962.

(20) http://www.eeaa.gov.eg